

قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩١٥

الحكومة المصرية

فهرست

القرارات والمنشورات

الفهرست التاريخية

التراريخ	الموضوع	وجه
١٥ يوليه ١٩١٤	احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر ايتاى البارود .	١٥
٧ نوفمبر »	قرار مدير البحيرة تقييد المعاملات التجارية مع الأشخاص المقيمين في بلاد ألمانيا أو النمسا والمجر أو في البلاد العثمانية . بلاغ القائد العام لجنود جلالة ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصرى	٢٣
٢١ نوفمبر »	احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر دسوق .	٢٣
٣ يناير ١٩١٥	قرار مدير الغربية إنشاء محكمة جزئية بقسم الخليفة . قرار وزير الحفانية ...	١٠
٤ » »	تعديل المادة الرابعة من لأشحة السلطانات ولحوم الحزارة .	١
٥ » »	قرار وزير الزراعة تعديل في دائرتى اختصاص محكمتين جزئيتين . قرار وزير الحفانية	٤
٦ » »	الترخيص بتصدير السمسم . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٥
٦ » »	الترخيص بتصدير الحمص . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٦
٦ » »	الترخيص بتصدير نوع الحلوى المعروف "بالكراملا" .	٦
٦ » »	قرار رئاسة مجلس الوزراء الترخيص باعادة تصدير الدقيق الوارد الى مصر على سبيل المرور "ترانسيت" . قرار رئاسة مجلس الوزراء ...	٧
٦ » »	الترخيص بتصدير الليمون والعب "الست المستحبة" .	٨
١١ » »	قرار رئاسة مجلس الوزراء الترخيص لصيادى بحيرة البراس باستعمال صالات .	٩
١٢ » »	قرار وزير المالية	١٢

التاريخ	الموضوع	وجه
سنة		
١١ يناير ١٩١٥	الحجارة ببندر أسسيوط — المواقف . قرار مدير أسسيوط	٣٦
» » ١١	عربات النقل والصندوق ببندر أسسيوط — المواقف .	٣٧
» » ١١	قرار مدير أسسيوط	٣٨
» » ١٣	عربات الركوب بالاجرة ببندر أسسيوط — المواقف .	١١
» » ١٤	قرار مدير أسسيوط	١٧
» » ١٦	تصدير الخضروات الغضنة (الطازجة) . قرار رئاسة	٣٢
» » ١٦	مجلس الوزراء	٣٤
» » ١٩	عربات الركوب وعربات النقل — الرسوم التي قررها	١٩
» » ١٩	مجلس بلدى المنيا . قرار مجلس بلدى المنيا	٢٠
» » ٢١	الحجارة ببندر السبلاوين — التعريف . قرار مدير الدقهلية	٢١
» » ٢١	عربات الركوب بالاجرة ببندر السبلاوين — التعريف .	٢٨
» » ٢٢	قرار مدير الدقهلية	٤١
» » ٢٤	زيادة نسبة ما يجوز اصداره من البيض . قرار رئاسة	٤٢
» » ٢٦	مجلس الوزراء	٢٩
» » ٢٦	الترخيص بتصدير حب البرسيم . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٤١
» » ٢٦	منع تصدير أو إعادة تصدير العقاقير والمستحضرات الكيماوية	٤٢
» » ٢٦	وجميع أنواع المصل . قرار رئاسة مجلس الوزراء ...	٢٩
» » ٢٦	تعديل في دوائر اختصاص مديرية الشرقية . قرار	٢٩
» » ٢٦	وزير الداخلية	٢٩
» » ٢٦	تحصيل الرسوم والعوائد البلدية . قرار مجلس محلى بلقاس	٢٩
» » ٢٦	تحصيل الرسوم والعوائد البلدية . قرار مجلس محلى شربين	٢٩
» » ٢٦	الترخيص بتصدير جميع أنواع اللوز . قرار رئاسة مجلس	٢٩
» » ٢٦	الوزراء	٢٩

التراريخ	الموضوع	وجه
سنة		
٢٦ يناير ١٩١٥	الترخيص بتصدير الدقيق الهندي . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٣٠
» » ٢٦	منع تلوث مياه الشرب بمدينة المحروسة . قرار محافظ مصر	٣١
» » ٣١	تعديل في دائرتي اختصاص محكمة بليس ومينا التمتع الجزئيتين . قرار وزير الحفانية	٤٠
» » ٣١	تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . قرار وزير الداخلية	٤٥
» » ٣١	الباحة السريجة . قرار وزير الداخلية	٤٦
» » ٣١	فصل ناحية أبودقن من دائرة اختصاص محكمة بليس الشرعية وادخلها في دائرة اختصاص محكمة مينا القمح الشرعية . قرار وزير الحفانية	٥١
» » ٣١	فصل محكمة القصير الشرعية عن دائرة اختصاص محكمة قنا الشرعية وادخلها في دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية . قرار وزير الحفانية	٥٢
أول فبراير »	حذف الفحم بأنواعه من جدول المواد الغذائية والحاجيات الاولية . قرار وزير الداخلية	٣٩
» » ٢	تصدير الأرز على وجه عام . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٤٣
» » ٢	الترخيص بتصدير البصل . قرار رئاسة مجلس الوزراء ...	٤٤
» » ٤	تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بنندر طلعا (غربية) . قرار مجلس محلي بندر طلعا	٥٤
» » ٧	تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بنندر فوة (غربية) . قرار مجلس محلي بندر فوة	٥٨
» » ٧	لائحة الماذونين . قرار وزير الحفانية	٥٩

التاريخ	الموضوع	وجه
سنة		
١٣ فبراير ١٩١٥	إنفاطة ادارة مأمورية سيوه بموظف من ضباط مصلحة خفر السواحل . قرار وزير الداخلية ٥٣	
» » ١٣	إضافة بعض بلاد الى جدول البلاد والنواحي السارى عليها القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فيما يختص بالنوع المدلول عليه بحرف (ب) . قرار وزير الداخلية ... ٥٦	
» » ١٣	تعرفه المعامل الفنية بمصلحة الصحة العمومية بالقاهرة قرار وزير الداخلية ١١٤	
» » ١٤	إنشاء محكمة خط وتحديد دائرة اختصاصها ببندر المحلة الكبرى . قرار وزير الحفانية ٥٧	
» » ١٦	الترخيص باعادة تصدير كل ما يريد من الآتب من الدقيق الأجنبي . قرار رئاسة مجلس الوزراء ٥٥	
» » ١٦	مذكرة مرفوعة الى مجلس الأوقاف الأعلى بخصوص الميزانية الجمالة بأسوان — تعديل اللائحة . قرار مدير أسوان ... ٩٤	
» » ٢٢	لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية الشرقية . قرار مجلس مديرية الشرقية ١٥١	
» » ٢٣	الترخيص بتصدير الحلب . قرار رئاسة مجلس الوزراء ... ٧١	
» » ٢٣	حذف بعض أصناف من جدول المواد الغذائية والحاجيات الأولية . قرار وزير الداخلية ٨٩	
» » ٢٣	مزاوله حرفى القبانة والكيالة العمومية — لائحة . قرار وزير الداخلية ٩٥	
» » ٢٤	منع تصدير أو إعادة تصدير العقاقير والمستحضرات الكيماوية والطبية وأنواع المصل بلا استثناء . قرار رئاسة مجلس الوزراء ٨٨	

التاريخ	الموضوع	وجه
٢٤ فبراير ١٩١٥	منع الموازين والمكايل . قرار وزير المالية	٩١
» » ٢٧	لائحة نزح المواحيز . قرار وزير الداخلية	٩٠
» » ٢٨	إنشاء الزرائب بمديرية الغربية . قرار مدير الغربية ...	١٠٨
٢ مارس »	الترخيص بتصدير سمك السيا (المعروف أيضا باسم السبيط وباسم أم الحبر) . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٩٨
» » ٢	الترخيص بتصدير الكسبة (اللف المعسل) . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٩٩
» » ٣	إلغاء التصريح بإنشاء بواكي وثيراندات في جزء من شارع الأمين ومنطقة المناخ القديم بمدينة بورسعيد . قرار وزير الداخلية	١٠٠
» » ٣	سريان لائحة التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر أبو تيج بمديرية أسبوط . قرار وزير الداخلية ...	١٠٢
» » ٣	إنشاء الزرائب بمديرية الدقهلية . قرار مدير الدقهلية ...	١٠٧
» » ٦	شروط الدخول في سلطنة طنطا . قرار مجلس محلي مدينة طنطا المختلط	٢٣٥
» » ٧	تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بمدينة رشيد . قرار مجلس محلي مدينة رشيد	١٤١
» » ٨	الجبايات الغير الاسلامية بباب شرق (الامسكندرية) — تسويرها . قرار القومسيون البلدى	١٠٥
» » ١١	تعديل في دوائر الاختصاص الادارى بمحافظة الاسكندرية وبمديرية البحيرة . قرار وزير الداخلية	١٠٤
» » ١٦	الترخيص بتصدير البيض بلا شرط ولا قيد . قرار رئاسة مجلس الوزراء	١٠٩
» » ١٦	الترخيص بتصدير الاسماك الملححة . قرار رئاسة مجلس الوزراء	١١١

وجه	الموضوع	التاريخ
		سنة
١١٢	إنشاء محكمة خط وإلغاء غيرها وتعديل في دوائر اختصاص بعض المحاكم الأخرى . قرار وزير الحفانية ...	١٨ مارس ١٩١٥
	إضافة عمل إيداع الجراد وبويضاته وقفسه على أنواع الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المتقضى التنفيذ عليهم بالأمر الإداري . قرار وزير الداخلية	٢٢ » »
١٢٠	ترجمة مذكرة مرفوعة من اللجنة المسالية الى مجلس الوزراء بخصوص الميزانية العمومية لسنة ١٩١٥ ...	٢٣ » »
١٢١	التصديق على لائحة الإجراءات الداخلية لمجلس مديرية الشرقية . قرار وزير الداخلية ...	٢٨ » »
١٥٠	استبدال محكمة خط بأخرى وإدخال بعض بلاد في دائرة اختصاص محكمة خط أبي حماد. قرار وزير الحفانية	٣١ » »
١٤٠	الترخيص بتصدير الدبس المستخرج من قصب السكر . قرار رئاسة مجلس الوزراء ...	٦ أبريل »
١٤٥	لائحة بمنع نزع الكاسية من طرق الاسكندرية على غير المرخص اليهم بترعها . قرار مجلس بلدى الاسكندرية	٨ » »
١٤٨	تعديل تعريفه عوائد الذبيح في سوهاج. قرار وزير الداخلية	١٠ » »
١٤٦	الترخيص بتصدير الصمغ السودانى . قرار رئاسة مجلس الوزراء ...	١٣ » »
١٤٩	مصادقة حكومة بوزنيو الشمالية البريطانية على وفاق روما المبرم بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ بشأن تبادل الخطابات والعلب ذات القيم المعلنة . قرار وزارة الخارجية ...	٢٠ » »
١٦٣	بيوت القاهرة بالاسكندرية — الأخطاط المخصصة لها . قرار محافظة الاسكندرية ...	٢١ » »
١٧٢	حذف بعض أصناف من جدول المواد الجارى تسعيرها . قرار وزير الداخلية ...	٢٢ » »
١٦٢	قرار وزير الداخلية ...	

الترجيح	الموضوع	وجه
٢٢ أبريل ١٩١٥	تشكيل مجلس تأديب بإدارة التعليم الفني والصناعي والتجاري .	١٨٤
٢٦ » »	قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٨٦٦ اقتراح مصلحة البوطة باسبانيا بشأن تعديل المادة الخامسة من معاهدة روما الخاصة بتبادل حوالات البوطة .	١٨٤
أول مايو »	قرار وزارة الخارجية سريان لائحة التنظيم على بندر فوه بمديرية الغريفة .	١٦٦
٢ » »	قرار وزارة الداخلية تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي منيا القمح والزقازيق	١٦٧
٨ » »	الجزئيتين . قرار وزير الحفانية المحلات العمومية ببندر المنيا (تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يمكن فتح محلات	١٦٨
٨ » »	عمومية فيها . قرار مدير المنيا منع تلوث مياه الشرب في مدينتي حلوان والمعادي .	١٨٠
٨ » »	قرار محافظ مصر منع تلوث مياه الشرب بقرى دير الطين ومعادي البلد وطره	١٨٦
٩ » »	والمعصرة وحلوان البلد وكفر العلو . قرار محافظ مصر تجفيف الموز الوارد من البلاد المصرية بالآفات المهيئة به .	١٨٧
٩ » »	قرار وزير الزراعة نقل اسم الحى التيفودية من القسم الثانى الى القسم الأول	١٦٩
١٦ » »	في جدول الأمراض المعفنة . قرار وزير الداخلية ... إضافة اللقلاق الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢	١٧٠
١٨ » »	لوقاية الطيور النافعة للزراعة إباحة تصدير الشاى من جميع الموانى . قرار رياسة	١٧١
	مجلس الوزراء	١٧٥

التاريخ	الموضوع	وجه
١٨ مايو ١٩١٥	بيوت العاهرات ببندر بها . الأخطاط المخصصة لها .	
٢٢ » »	قرار مدير القليوبية	٢٠٤
٢٤ » »	احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر فارسكور .	
٢٥ » »	قرار مدير النقهلية	٢١٨
٢٥ » »	تعديل في دوائر اختصاص بعض محكم الأخطاط واستبدال	
٢٥ » »	بعض محكم أخطاط بأخرى . قرار وزير الحفانية ...	١٧٦
٢٥ » »	انشاء مجلس تأديب لوزارة الزراعة . قرار وزير الزراعة	١٧٨
٢٥ » »	الترخيص بتصدير البقعة (العلف المعسل) . قرار رئاسة	
٢٥ » »	مجلس الوزراء	١٧٩
٢٥ » »	الانقراض بمدينة القاهرة . الجهات التي يمكن تفريغ	
٢٨ » »	الآتربة المتخلفة منها فيها . قرار محافظ مصر	١٨٩
٣٠ » »	احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر المحمودية .	
٣٠ » »	قرار مدير البحيرة	١٩٧
٣٠ » »	لائحة نظام خط شركة السكة الحديدية الكهربائية بين	
٣٠ » »	القاهرة وواحة عين شمس . قرار وزير الأشغال	
٣٠ » »	العمومية رقم ٢٧	١٩٢
٣٠ » »	إباحة تصدير القمح . قرار رئاسة مجلس الوزراء ...	١٨٣
٣ » »	إبطال إنشاء مياش مستوفية ببعض الشوارع والميادين	
٨ » »	بمدينة القاهرة . قرار وزير الأشغال العمومية رقم ٢٨	١٩٦
٨ » »	القبانية واليكالون العموميون — تعديل اللائحة . قرار	
٨ » »	وزير الداخلية	٢٠٢
٨ » »	تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة	
٨ » »	والخطرة . قرار وزير الداخلية	٢٠٣

التاريخ	الموضوع	وجه
سنة		
١٢ يونيه ١٩١٥	شروط الدخول في سلخانة ميت غمر . قرار مجلس محلى	
» » ١٣	ميت غمر وزن وكيل المحصولات بساحل روض الفرج وأثر البني .	١٩٩
» » ١٥	قرار وزير المالية إباحة تصدير الأرز الوارد من الخارج . قرار رئاسة	٢٠٧
» » ١٧	مجلس الوزراء تعديل في دوائر الاختصاص الادارية بمحافظة الاسكندرية	٢٠١
» » ١٩	ومديرية البحيرة . قرار وزير الداخلية حذف بعض أصناف من جدول المواد الجارى تسعيرها .	٢٠٦
» » ١٩	قرار وزير الداخلية الباعة السريجة بالاسكندرية . قرار محافظ الاسكندرية	٢٠٥
» » ٢٠	تعريفه عربات الركوب بالاجرة ببندراسنا . قرار مدير قنا	٢١٥
» » ٢٠	تعديل تعريفه الجمارة ببندراسنا . قرار مدير قنا	٢٢٠
» » ٢٨	سريان لائحة التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر	٢٢١
» » ٢٨	بلقاس بمديرية الغربية . قرار وزير الداخلية تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة	٢٠٩
» » ١٧ يوليه	والخطرة . قرار وزير الداخلية وضع علامات مميزة لمراكب الصيد . قرار وزير المالية	٢١١
» » ٢٤	تعديل المادة الأولى من القرار المختص بالعقوبات	٢٢٣
» » ١ اغسطس	التأديبية التى يمكن توقيعها على مستخدمى المجالس	٢٢٥
» » ٢٢٦	الحلية . قرار وزير الداخلية شروط الدخول في سلخانة بندر المنيا . قرار مجلس محلى	٢٢٥
	مدينة المنيا المختلط مدينة المنيا المختلط	٢٢٦

وجه	الموضوع	التاريخ
	المحلات العمومية في مدينة القاهرة — تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها . قرار محافظ مصر	٤ أغسطس ١٩١٥
٢٣٠	المحلات العمومية في بندر طنطا . تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها . قرار مدير الغربية	٤ » »
٢٣١	عربات النقل والصندوق ببندر رشيد — المواقف . قرار مدير البحيرة	٥ » »
٢٣٢	بيوت العاهرات . الأخطاط المخصصة لها ببندر طنطا . قرار مدير الغربية	٧ » »
٢٣٣	تعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الأخطاط واستبدال بعض محاكم بأخرى . قرار وزير الحفانية	١٥ » »
٢٢٨	تحويل لجنة التكوين اختصاصا استشاريا فيما يتعلق بتحديد أسعار السكر . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٢٤ » »
٢٣٧	الباعة السريحة ببندر الفيوم . قرار مدير الفيوم	٢٥ » »
٢٤٩	الباعة السريحة ببندر المنيا . قرار مدير المنيا	٢٥ » »
٢٥١	إنشاء صناديق توفير لمستخدمى المجالس المحلية . قرار وزير الداخلية	٢٨ » »
٢٣٨	الباعة السريحة ببندر دمهور . قرار مدير البحيرة	٢٨ » »
٢٥٣	لائحة الدرجات ببندى شبين الكوم ومنوف . قرار مدير المنوفية	٢ سبتمبر
٢٤٦	إباحة تصدير الأرز البلدى . قرار رئاسة مجلس الوزراء	٧ » »
٢٤٥	إدخال تعديل على النوع المرموز له بحرف (أ) من القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . قرار وزير الداخلية	١٥ » »
٢٤٨		

التاريخ	الموضوع	وجه
٢٧ سبتمبر ١٩١٥	تعيين الأقسام التابعة لتفتيش رى زقى . قرار وزير الأشغال العمومية رقم ٣٣	٢٥٩
» » ٢٨	جعل ماهيات أرباب حفظ بندر المنصورة جنيه و ٤٠٠ مليم شهريا اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩١٥ . قرار وزير الداخلية	٢٢٥
» » ٢٨	عربات الركوب ببندر زقى . الرسوم التى قررها مجلس بلدى زقى عليها . قرار مجلس بلدى زقى	٢٦٥
٤ أكتوبر »	منع التكفف ببندر الزقايق . قرار مدير الشرقية	٢٦٧
» » ٤	شروط الدخول فى سلطنة بور سعيد . قرار مجلس بلدى بور سعيد	٢٧١
» » ٥	شروط الدخول فى سلطنة بنى سويف . قرار مجلس محلى بنى سويف المختلط	٢٦٨
» » ٦	فتوى مشايخ المذاهب الأربعة بحض الأهالى على الاقلال من ذبح المواشى فى عيد الأضحى القادم، منشور رئاسة مجلس الوزراء	٢٦١
» » ١٦	نشوب الحرب مع بلغاريا . اعلان القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى	٢٦٣
» » ١٦	تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . قرار وزير الداخلية	٢٧٠
» » ١٦	عربات النقل والصندوق بمدينة السويس — المواقف . قرار محافظ السويس	٢٧٣
» » ٢٤	الانارة بتاحية اذكو مركز رشيد . قرار مدير البحيرة	٢٨٧

التاريخ	الموضوع	وجه
سنة		
١٣ أكتوبر ١٩١٥	المحلات العمومية ببندر المنيا . تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات والتي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها . قرار مدير المنيا ٢٨١	
» » ٢٦	إثارة السيارات وممرعتها بالاسكندرية . قرار محافظ الاسكندرية ٢٨٢	
٣ نوفمبر »	شروط الدخول في سلخانة زفتي . قرار مجلس على زفتي المختلط ٢٨٨	
» » ١١	صورة نظام أسبقية البرجات الذي صدرت الإرادة السنية بالعمل به من الآن فصاعدا وصار تبليغه لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء . ديوان كبير الأمناء ٢٧٤	
» » ١٣	سريان لأتمتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر سنوس بمديرية الفيوم . قرار وزارة الداخلية ٢٨٣	
» » ١٤	تعديل المادتين ١٢ و ١٦ من لائحة السيارات (الأتوموبيلات) الصادر بها القرار الرقم ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ . قرار وزير الداخلية ٢٨٥	
» » ١٤	شروط الدخول في سلخانة المنصورة . قرار مجلس بلدى المنصورة ٢٩٤	
» » ١٤	إنشاء الزرائب بمديرية القليوبية . قرار مدير القليوبية ... ٢٩٧	
» » ١٦	مرور السيارات (الأتوموبيلات) والدراجات السريعة (الموتوسيكل) على ممرات بكارى سكك حديد الحكومة . قرار رئاسة مجلس الوزراء ٢٩٠	
» » ٢٠	الترخيص لمجلس على المطرية بإنشاء صندوق توفير لمستخدميه . قرار وزير الداخلية ٢٩٣	

(*) تاريخ عدد "الوقائع المصرية" الذى نشرت به صورة هذا النظام .

التاريخ	الموضوع	وجه
٢٥ نوفمبر ١٩١٥	حذف صنف البيض من الجدول المرفق مع القانون نمرة ٦	
٢٨ » »	لجنة ١٩١٤ . قرار وزير الداخلية	٢٩٦
٢٨ » »	الحجارة بيندراسنا — المواقف . قرار مدير قنا	٣٠٢
٢٨ » »	عربات الركوب بالأجرة بيندراسنا — المواقف . قرار مدير قنا	٣٠١
٣٠ » »	إلغاء السنة الأولى من القسم الفرنسي بمدرسة الحقوق . قرار وزير الحفانية	٢٩٨
٣٠ » »	درجات سلوك طلبة مدرسة الحقوق السلطانية . قرار وزير الحفانية	٢٩٩
٦ ديسمبر »	عربات الركوب بالأجرة بيندر منيا القمح — المواقف . قرار مدير الشرقية	٣١٤
٦ » »	عربات النقل والصندوق بيندر منيا القمح — المواقف . قرار مدير الشرقية	٣١٥
٩ » »	الكاسه أو إخراجها من الصناديق بيندر بها . قرار مدير القليوبية	٣٠٣
١٥ » »	الترخيص لمجلس عمل دباط بإنشاء صندوق توفير مستخدميه . قرار وزير الداخلية	٣٠٤
١٦ » »	إلغاء التصريح بإنشاء فيراندات في بعض شوارع بورسعيد . قرار وزير الداخلية	٣٠٥
١٦ » »	مرمان لائحة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع بيندر شرين (غربية) . قرار وزير الداخلية	٣٠٦

وجه	الموضوع	التاريخ
	سريان لأئحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر أنجيم (جرها)، قرار وزير الداخلية ٣٠٨	١٦ ديسمبر ١٩١٥
	سريان لأئحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر البلينا (جرها)، قرار وزير الداخلية ٣٠٩	» » ١٦
	سريان لأئحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر ببا (بني سويف) . قرار وزير الداخلية ٣١٠	» » ١٦
	تعديل دوائر الاختصاص الادارية بمديرية بني سويف . قرار وزير الداخلية ٣١١	» » ١٨
	المصروفات المدرسية بمكتب الحسينية للبنات "مكتب الست سامي ومكتب السيدة عائشة السطوحية" . قرار وزير المعارف ٣١٦	» » ٢١
	قيمة ما يعنى من رسوم الرصيف على ما صدر فعلا من اقطن وبذرتة عن طريق بور سعيد والاسكندرية . قرار وزير المالية ٣١٢	» » ٢٣
	تعديل في دائرى اختصاص محكى الواسطى وبني سويف الجزئيتين . قرار وزير الحفانية ٣١٨	» » ٣٠

الفهرست الهجائية

الموضوع	التاريخ	وجه
(حرف الالف)		
أبونيخ - راجع : تنظيم : طرق عمومية .		
أبو حماد - راجع : عا كم أخطاط .		
أومومبيلات - راجع : سيارات .		
اختصاص اداري - دوائر :		
- تعديلها بمحافظة الاسكندرية ومديرية البحيرة .		
قرار وزير الداخلية	١١ مارس ١٠٤	
- تعديلها بمحافظة الاسكندرية ومديرية البحيرة .		
قرار وزير الداخلية	١٧ يونيه ٢٠٦	
- تعديلها بمديرية بني سويف . قرار وزير الداخلية	١٨ ديسمبر ٣١١	
- تعديلها بمديرية الشرقية . قرار وزير الداخلية .	٢١ يناير ٢٨	
اختصاص قضائي - دوائر : راجع : عا كم أخطاط .		
عا كم جرمية : عا كم شرعية .		
ادارة التعليم الفني والصناعي والتجاري - تشكيل		
مجلس تأديب لها . راجع : مجلس تأديب .		
مذكر - راجع : إقارة .		
أرز - راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية .		
- إباحة تصدير (ال . -) البلدي . قرار مجلس		
الوزراء	٧ سبتمبر ٢٤٥	
- إباحة تصدير (ال . -) الوارد من الخارج . قرار		
مجلس الوزراء	١٥ يونيه ٢٠١	

الموضوع	التاريخ	وجه
أرز (تابع) :		
— إباحة تصديره على وجه عام . قرار مجلس الوزراء	٢ فبراير	٤٣
أسبقية الدرجات — نظامها . إرادة سنية	١١ نوفمبر ^(*)	٢٧٤
اسكندرية — راجع : باعة مريحة . بيوت العاهرات . جبانات . رسوم الرصيف . سيارات . كتامة . اسكندرية (محافظة الـ) — راجع : اختصاص إداري اسسنا (بندر) — راجع : حمارة . عربات . أسوان (بندر) — راجع : جمالة . أسيوط (بندر) — راجع : حمارة . عربات . أقسام رى — راجع : رى . إكراه بدنى :		
— التنفيذ (بالـ) . — إضافة عمل إبادة الجراد ويويضاته ونقسه على أنواع الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الاختصاص المقتضى التنفيذ عليهم . قرار وزير الداخلية	٢٢ مارس	١٢٠
امراض عفته — راجع : حمى تيفودية . انارة — بناحية اذكر . قرار مدير البحيرة — السيارات . راجع : سيارات . أنقاص — الجهات التي يمكن تفريع الأثرية المتخلفة منها فيها بمدينة القاهرة . قرار محافظ مصر اتياى البارود — راجع : مياه الشرب .	٢٤ أكتوبر	٢٨٧
	٢٥ مايو	١٨٩

(*) تاريخ مدد "الوقائع المصرية" الذى نشره هذا النظام .

الموضوع	التاريخ	وجه
(حرف الباء)		
باعة مريحة :		
— قرار بشأن (الـ) قرار وزير الداخلية ...	٣١ يناير	٤٦
— بالاسكندرية . قرار محافظ الاسكندرية ...	١٩ يونيو	٢١٥
— بئندردمنهور . قرار مدير البحيرة ...	٢٨ أغسطس	٢٥٣
— بئندرد الفيوم . قرار مدير الفيوم ...	٢٥ »	٢٤٩
— بئندرد المنيا . قرار مدير المنيا ...	٢٥ »	٢٥١
ببا (بندر) — راجع : تنظيم . طرق عمومية .		
ببحيرة (مديرية الـ) — راجع : اختصاص ادارى .		
ببذرة القطن — راجع : رسوم مصيف .		
برسيم — الترخيص بتصدير حب (الـ) . قرار مجلس		
مجلس الوزراء ...	١٩ يناير	٢٠
برلس بحيرة (الـ) — راجع : صيد .		
بصل — الترخيص بتصديره . قرار مجلس الوزراء ...		
٢ فبراير		٤٤
بقمة (الغلف المعسل) — الترخيص بتصديرها . قرار		
مجلس الوزراء ...	٢٥ يونيو	١٧٩
بليس — راجع : محاكم جزئية . محاكم شرعية .		
بلغاريا — راجع : حرب .		
بلقاس — راجع : تنظيم . رسوم وعوائد بلدية . طرق		
عمومية .		
بلنبا — راجع : تنظيم . طرق عمومية .		

الموضوع	التاريخ	وجه
<p>بن — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية . بنها — راجع : بيوت العاهرات . كاسة . بنى سويف — راجع : اختصاص ادارى . سلخانات . عاكم جزئية . بواكى — راجع : فيراندات . بور سعيد — راجع : رسوم الرصيف . سلخانات . فيراندات . بورنيو — راجع : بوسنة . بوسنة :</p> <p>— اقتراح مصلحة البوسنة بامبانيا بشأن تعديل المادة الخامسة من وفاق روما — انسحاب مستعمرات نيجيريا الجنوبية البريطانية من اتفاق البوسنة العام — مصادقة حكومة بورنيو الشمالية البريطانية على وفاق روما بينص :</p> <p>— الترخيص بتصديره بلا قيد ولا شرط . قرار مجلس الوزراء — حذفه من الجدول المرفق بالقانون ١٩١٤ لسنة ١٩١٤ قرار مجلس الوزراء — زيادة نسبة ما يجوز إصداره منه . قرار مجلس الوزراء ١٩ يناير</p>	<p>٢٦ أبريل ١٩٦٦ » ٢٦ ١٩٦٥ » ٢٠ ١٩٦٣ ١٦ مارس ١٩٠٩ ٢٥ نوفمبر ٢٩٦٦ ١٩ يناير ١٩</p>	<p>وجه</p>

الموضوع	التاريخ	وجه
بيوت العاهرات :		
— الأخطاط المخصصة لها بالاسكندرية . قرار	٢١ أبريل	١٧٢
محافظ الاسكندرية		
— الأخطاط المخصصة لها بنها . قرار مدير القليوبية	١٨ مايو	٢٠٤
— الأخطاط المخصصة لها بطنطا . قرار مدير الغربية	٧ أغسطس	٢٣٣
(حرف التاء)		
تأديب — راجع : عقوبات تأديبية . مجلس تأديب .		
تبخير الموز — راجع : موز .		
تصدير — راجع : أرز . برسم . بصل . بقمه .		
بيض . حلوى . حمص . خضروات . دبس .		
دقيق . سمسم . سمك . شاي . صمغ . عنب . قمح .		
كسبه . لوز . ليمون . محلب . مستحضرات كيمياوية .		
تعليم فني وصناعي وتجاري (ادارة الـ .) — راجع :		
مجلس تأديب .		
تفتيش رى — راجع : رى .		
تكفف — منعه ببندر الزقازيق . قرار مدير الشرقية ...	٤ أكتوبر	٢٦٧
تموين (لجنة الـ .) — تحويلها اختصاصا استشاريا		
فيما يتعلق بتحديد أسعار السكر . قرار مجلس الوزراء	٢٤ أغسطس	٢٣٧
تنظيم :		
— (لائحة الـ .) . سرانها على بندر أبو تيج .		
قرار وزير الداخلية	٣ مارس	١٠٢

الموضوع	التاريخ	وجه
تنظيم (تابع) :		
— سرانها على بندر انعيم . قرار وزير الداخلية ...	١٦ ديسمبر	٣٠٨
— سرانها على بندر بيا . قرار وزير الداخلية ...	١٦ »	٣١٠
— سرانها على بندر بلقاس . قرار وزير الداخلية	٢٨ يونيو	٢٠٩
— سرانها على بندر البليت . قرار وزير الداخلية ...	١٦ ديسمبر	٣٠٩
— سرانها على بندر سنورس . قرار وزير الداخلية	١٣ نوفمبر	٢٨٣
— سرانها على بندر قوه . قرار وزير الداخلية ...	أول مايو	١٦٧
توفير :		
— إنشاء صناديق لمستخدمي المجالس المحلية . قرار	٢٨ أغسطس	٢٣٨
وزير الداخلية		
— الترخيص لمجلس محلي دمياط بإنشاء صندوق		
لمستخدميه . قرار وزير الداخلية	١٥ ديسمبر	٣٠٤
— الترخيص لمجلس محلي المطرية بإنشاء صندوق		
لمستخدميه	٢٠ نوفمبر	٢٩٣
تيفود — راجع : حى تيفودية .		
(حرف الجيم)		
جبانات — (ال . -) الفير اسلامية . تسويرها بياض		
شرقي الامكنندرية . قرار رئيس القومسيون البلدى	٨ مارس	١٠٥
جراد — إبادته ويوضاته وقسه . راجع : إكراه بدنى		
جزارة (لحوم ال . -) — راجع : سلخانات .		
جمالة — تعديل لائحة (ال . -) بأسوان . قرار مدير أسوان	١٨ فبراير	٩٤

الموضوع	التاريخ	وجه
(حرف الحاء)		
حاجيات أولية — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية .		
حرب — نشوبها مع بلغاريا . اعلان القائد العام لقوات جلالة ملك بريطانيا العظمى في القطر المصري	١٦ أكتوبر	٢٦٣
حفظ (أرباب الـ) — راجع : جفر .		
حقوق — مدرسة الحقوق السلطانية . راجع : مدارس .		
حلوان — راجع : مياه الشرب .		
حلوان البلد — راجع : مياه الشرب .		
حلولى — الترخيص بتصدير نوع (الـ) — المعروف "بالكراملا" . قرار مجلس الوزراء	٦ يناير	٧
حمارة :		
— تعريف (الـ) — بيندر استا . قرار مدير قنا ...	٢٠ يونيو	٢٢١
— تعريف (الـ) — بيندر السنبلارين . قرار الديهلية	١٦ يناير	٣٢
— مواقف (الـ) — بيندر استا . قرار مدير قنا ...	٢٨ نوفمبر	٣٠٢
— مواقف (الـ) — بيندر أميوط . قرار مدير أميوط	١١ يناير	٣٦
حصص — الترخيص بتصديره . قرار مجلس الوزراء ...	٦ يناير	٦
حمى تيفودية — نقل اسمها من القمم الثاني الى القمم الأول من جدول الأمراض العنفة . قرار وزير الداخلية	٩ مايو	١٧٠
حوالات البوستة — راجع : بوستة .		

الموضوع	التاريخ	وجه
(حرف الخاء)		
خبز - راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية .		
خشب الوقود - راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية .		
خضراوات (تصدير إل . -) الفضة (الطازة) -		
قرار مجلس الوزراء	١٣ يناير	١١
خط - راجع : محاكم الأخطاط .		
خطابات - راجع : بوسنة .		
خضراء - جعل ماهيات أرباب حفظ بندر المنصورة		
جنبا و ٤٠٠ ملم شهريا اعتبارا من أول أكتوبر		
سنة ١٩١٥ . قرار وزير الداخلية	٢٨ سبتمبر	٢٥٥
خض السواحل - (مصلحة) . راجع : سيوه .		
خليقة (قسم إل . -) - راجع : محاكم جرتية .		
(حرف الدال)		
دائرة اختصاص - راجع : اختصاص إداري واختصاص قضائي . محاكم أخطاط . محاكم جرتية . محاكم شرعية		
دبس - مستخرج من قصب السكر . الترخيص بتصديره .		
قرار مجلس الوزراء	١٦ أبريل	١٤٥
درجات :		
- لائحة (إل . -) ببندي شين الكوم ومنوف .		
قرار مدير المنوفية	٢ سبتمبر	٢٤٦
- "موتوسيكل" . راجع : سيارات .		

الموضوع	التاريخ	وجه
دسوق (بندر) — راجع : مياه الشرب .		
دقهلية (مديرية الـ . -) — راجع : زرائب .		
دقيق — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية .		
— الترخيص بتصدير كل ما يرد من (الـ . -)		
الأجنبي . قرار مجلس الوزراء	١٦ فبراير ٥٥	
— الترخيص بتصدير (الـ . -) الهندي . قرار		
مجلس الوزراء	٢٦ يناير ٣٠	
— الترخيص بإعادة تصدير (الـ . -) الوارد الى		
مصر على سبيل المرور "ترانزيت" . قرار مجلس		
الوزراء	٦ يناير ٨	
دمغ الموازين والمكاييل — قرار وزير المالية	٢٤ فبراير ٩١	
دمهور (بندر) — راجع : باعة سريعة .		
دمياط (مجلس محلى) — راجع : توفير .		
دير الطين (قرية) — راجع : مياه الشرب .		
(حرف الذال)		
ذبح المواشى — الاقلال من ذبحها في عيد الأضحى . فتوى		
مشايخ المذاهب الأربعة	٦ أكتوبر ٦١	
ذبح — تعديل تعريفه عوائد (الـ . -) في سوهاج .		
قرار وزير الداخلية	١٠ أبريل ١٤٦	
ذرة رفيعة — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات		
الأولية .		

الموضوع	التاريخ	وجه
ذرة شامية — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية .		
(حرف الرء)		
رسوم وعوائد بلدية :		
— تحصيلها بنندر بلقاس . قرار رئيس مجلس محلى	٢٢ يناير	٤١
— » » » » رشيد . » » » »	٧ مارس	١٤١
— » » » » شرين . » » » »	٢٤ يناير	٠٤٢
— » » » » طلحا . » » » »	٤ فبراير	٥٤
— » » » » فؤء . » » » »	٧	٥٨
رسوم الرصيف — قيمة ما يعنى منها على ما صدر فعلا من القطن وبذرتهم من طريق بورسعيدوالاسكندرية .		
قرار وزير المالية	٢٣ ديسمبر	٣١٢
رسوم على العربات — راجع : عربات .		
رشيد (بندر) — راجع : رسوم وعوائد بلدية .		
عربات النقل والصندوق .		
روض القريج (ساحل) — راجع : وزن وكيل المحصولات .		
روما (معاينة أو وفاق) — راجع : يومسة .		
رى — تعيين الأقسام التابعة لتفتيش رى زقى . قرار وزير الأشغال العمومية	٢٧ سبتمبر	٢٥٩

الموضوع	التاريخ	وجه
(حرف الزاى)		
زراعة — راجع : طيور نافعة للزراعة .		
(وزارة الـ ٥) — راجع : مجلس تأديب .		
زوايب :		
— انشاؤها بمديرية الدقهلية . قرار مدير الدقهلية ...	٣ مارس	١٠٧
— انشاؤها بمديرية الغربية . قرار مدير الغربية ...	٢٨ فبراير	١٠٨
— انشاؤها بمديرية القليوبية . قرار مدير القليوبية ...	١٤ نوفمبر	٢٩٧
زفتى — راجع : رى . سلخانات . عربات .		
زقازيق — راجع : تكفف . محاكم أهلية . محاكم شرعية .		
(حرف السين)		
ساحل — روض الفرج وأثر النبي . وزن وكيل		
المحصولات . قرار وزير المالية	١٣ يونيو	٢٠٧
سكر (قصب الـ ٥) — راجع : دبس .		
سكك حديد الحكومة — راجع : سيارات .		
سكة حديد هليو بوليس — لائحة نظامها . قرار وزير		
الأشغال العمومية	٣٠ مايو	١٩٢
سلخانات :		
— تعديل المادة الرابعة من لائحة السلخانات ولحوم		
الجزارة . قرار وزير الزراعة	٤ يناير	١
— شروط الدخول في سلخانة بنى سويف . قرار		
رئيس المجلس المحلى المختلط	٥ أكتوبر	٢٦٨

الموضوع	التاريخ	وجه
سجلات (٢٣) :		
— بور سعيد . قرار رئيس مجلس بلدى	١٤ أكتوبر	٢٧١
— زفتى . قرار رئيس مجلس على مختلط	٣ نوفمبر	٢٨٨
— طنطا . قرار رئيس مجلس على مختلط	٦ مارس	٢٣٥
— المنصورة . قرار رئيس مجلس بلدى	١٤ نوفمبر	٢٩٤
— المنيا . قرار رئيس مجلس على مختلط	أول أغسطس	٢٢٦
— ميت غمر . قرار رئيس مجلس على مختلط	١٢ يونيه	١٩٩
سلوك (درجات الـ) — راجع : متارس .		
سمسم — الترخيص بتصديره . قرار مجلس الوزراء ...	٦ يناير	٥
سمك :		
— الترخيص بتصدير سمك السيبيا المعروف باسم السبيط وباسم أم الخير . قرار مجلس الوزراء ...	٢ مارس	٩٨
— الترخيص بتصدير الاسماك المملحة . قرار مجلس الوزراء	١٦ »	١١١
سنبلاتين (بندرا لـ) — راجع : حمارة . عربات . سنورس (بندر) — راجع : تنظيم . طرق عمومية . سوهاج — راجع : ذبيح . سويس — راجع : عربات . محاكم جزئية . سيارات :		
— ائارة السيارات وممرتها بالاسكندرية . قرار محافظ الاسكندرية	٢٦ أكتوبر	٢٨٢
— تعديل المادتين ١٢ و ١٦ من لائحة السيارات الصادر بها القرار الرقم ١٦ يوليه سنة ١٩١٣ . قرار وزير الداخلية	١٤ نوفمبر	٢٨٥

الموضوع	التاريخ	وجه
سيارات (تابع) :		
— مرور السيارات والتراجمات السريعة (الموتوسيكل) على ممرات (كباري) سكة حديد الحكومة . قرار مجلس الوزراء	١٦ نوفمبر	٢٩٠
مسيوه — اناطة ادارة مأموريتها بموظف من ضباط مصلحة خفر السواحل . قرار وزير الداخلية	١٣ فبراير	٥٣
(رف الشين)		
شاي — اباحة تصديره من جميع الموانئ . قرار مجلس الوزراء	١٨ مايو	١٧٥
شبين الكوم — راجع : تراجمات .		
شربين — راجع : رسوم وعوائد بلدية . طرق عمومية .		
شرقية (مديرية الـ) — راجع : اختصاص اداري . مجلس مديرية .		
شمع — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية شهور (ناحية) — راجع : محاكم أخطاط .		
(حرف الصاد)		
صابون — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية		
صالات — راجع : صيد .		
صحة (مصلحة الـ العمومية) — راجع : معامل فنية .		
صمغ (الترخيص بتصدير الـ السوداني) — قرار مجلس الوزراء	١٣ أبريل	١٤٩

الموضوع	التاريخ	وجه
صندوق توفير — راجع : توفير .		
صندوق كفاية — راجع : كفاية .		
صيد :		
— الترخيص لصيادي بحيرة البرلس باستعمال صالات .		
قرار وزير المالية	١١ يناير	١٢
— وضع علامات مميزة لمراكب الصيد . قرار		
وزير المالية	١٧ يولييه	٢٢٣
(حرف الطاء)		
طرق عمومية — استعمالها — سريان اللائحة على بنادر :		
— أبو تيج . قرار وزير الداخلية	٣ مارس	١٠٢
— أنعيم . قرار وزير الداخلية	١٦ ديسمبر	٣٠٨
— بيا . قرار وزير الداخلية	١٦ »	٣١٠
— بلقاس . قرار وزير الداخلية	٢٨ يونيه	٢٠٩
— البليت . قرار وزير الداخلية	١٦ ديسمبر	٣٠٩
— سنورس . قرار وزير الداخلية	١٣ نوفمبر	٢٨٣
— على بعض شوارع شربين . قرار وزير الداخلية	١٦ ديسمبر	٣٠٦
طره — : راجع : مياه الشرب .		
طلحها — راجع : رسوم وعوائد بلدية .		
طنطا — راجع : بيوت العاهرات . ملحقات .		
محلات عمومية .		

وجه	التاريخ	الموضوع
١٧١	١٦ مايو	طيور نافعة للزراعة — اضافة اللقلاق الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ . قرار وزير الزراعة
		(حرف العين)
		عاهرات — راجع : بيوت العاهرات .
		عيب (الست المستحبة) — (الترخيص بتصدير الـ) .
٩	٦ يناير	قرار مجلس الوزراء
		عدس — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الاولية
		عربات الركوب — تعريف عربات الركوب بالأجرة :
٢٢٠	٢٠ يونيو	— بنندر اسنا . قرار مدير قنا
٣٤	١٦ يناير	— بنندر السنبلاوين . قرار مدير الدقهلية
٢٦٥	٢٨ سبتمبر	رسوم مقررة عليها بنندر زفتى . قرار مجلس بلدى زفتى
		الرسوم التى قترها مجلس بلدى المنيا عليها . قرار
	١٤ يناير	مجلس بلدى المنيا
١٧		مواقف عربات الركوب :
٣٠١	٢٨ نوفمبر	— بنندر اسنا . قرار مدير قنا
٣٨	١١ يناير	— بنندر أسبوط . قرار مدير أسبوط
٣١٤	٦ ديسمبر	— بنندر منيا القمح . قرار مدير الشرقية
		عربات النقل والصندوق . مواقفها :
٣٧	١١ يناير	— بنندر أسبوط . قرار مدير أسبوط
٢٣٢	٥ أغسطس	— بنندر رشيد . قرار مدير البحيرة
٢٧٣	١٦ أكتوبر	— بنندر السويس . قرار محافظ السويس
٣١٥	٦ ديسمبر	— بنندر منيا القمح . قرار مدير الشرقية

الموضوع	التاريخ	وجه
عقاقير — راجع : مستحضرات كياوية .		
عقوبات تأديبية — (تعديل المادة الأولى من القرار المختص بالـ .) التي يمكن توقيعها على مستخدمي المجالس المحلية . قرار وزير الداخلية	٢٤ يولييه	٢٢٥
علب ذوات القيم المعلنة — راجع : بوسنة .		
عوايد بلدية — راجع : رسوم وعوايد بلدية .		
عوايد الذبيح — راجع : ذبيح .		
عيد الأضحي — راجع : ذبح المواشي .		
(حرف الغين)		
غربية (مديرية الـ) — راجع : زرائب .		
(حرف الفاء)		
فارصكور — راجع : مياه الشرب .		
فحم — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية		
فول — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية		
فؤة (بندر) — راجع : تنظيم . رسوم وعوائد بلدية		
فيراندات وبواكي :		
— إلغاء التصريح بإنشاء بواكي وفيراندات في جزء من شارع الأمين ومنطقة المناخ القديم بمدينة بور سعيد . قرار وزير الداخلية	٣ مارس	١٠٠
— إلغاء التصريح بإنشاء فيراندات في بعض شوارع بيور سعيد . قرار وزير الداخلية	١٦ ديسمبر	٣٠٥

الموضوع	التاريخ	وجه
<p>فيراندات وبواكى (تابع) :</p> <p>— إبطال انشاء مجامش مسقوفة ببعض الشوارع والميادين بمدينة القاهرة . قرار وزير الأشغال العمومية رقم ٢٨ ٣ يونيو ١٩٦</p> <p>فيوم (بندر) — راجع : باعة سريعة .</p> <p>(حرف القاف)</p> <p>قاهرة — راجع : محلات عمومية . مياه الشرب .</p> <p>قبانة — لأشعة بمزاولة حرفتي القبانة والكيالة العمومية .</p> <p>قرار وزير الداخلية ٢٣ فبراير ٩٥</p> <p>قبانية وكالون عموميون — تعديل الأشعة . قرار وزير الداخلية ٨ يونيو ٢٠٢</p> <p>قصب السكر — راجع : دبس .</p> <p>قصير — راجع : محاكم جزئية . محاكم شرعية .</p> <p>قطن — راجع : رسوم الرصيف .</p> <p>قليوبية (مديرية الـ) — راجع : زرائب .</p> <p>قح — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية — إباحة تصديره . قرار مجلس الوزراء أول يونيو ١٨٣</p> <p>قنبا — راجع : محاكم جزئية . محاكم شرعية .</p> <p>قوص (مركز) — راجع : محاكم أخطاط .</p>		

الموضوع	التاريخ	وجه
(حرف الكاف)		
كبارى — راجع : سيارات .		
كبريت — راجع : مواد غذائية وأصناف الحاجيات الاولى		
كراملا — راجع : حلوى .		
كسبة (علف معسل) — الترخيص بتصديرها . قرار		
مجلس الوزراء	٢ مارس	٩٩
كثاسة :		
قرار بشأنها وبشأن انراجها من الصناديق		
ببندر بنها . قرار مدير القليوبية	٩ ديسمبر	٣٠٣
— لائحة بمنع نزاعها من طرق الاسكندرية على غير		
المرخص اليهم بنزعها . قرار المجلس البلدى ...	٨ أبريل	١٤٨
كالة — راجع : قبانة .		
كالكوت — راجع : قبانة .		
(حرف اللام)		
لحوم الجزائر — راجع : سلخانات .		
لقلاق — راجع : طيور نافعة للزراعة .		
لوز — الترخيص بتصدير جميع أنواعه . قرار مجلس الوزراء	٢٦ يناير	٢٩
ليمون — الترخيص بتصديره . قرار مجلس الوزراء ...	٦ »	٩
(حرف الميم)		
مأذونون — (لائحة) . قرار وزير الحفانية	٧ فبراير	٥٩
مجالس بلدية — مجلس بلدى المنيا . راجع : عبريات .		

وجه	التاريخ	الموضوع
		مجلس تأديب :
		— إنشاء مجلس تأديب لوزارة الزراعة . قرار وزير
١٧٨	٢٥ مايو	الزراعة
		— تشكيل مجلس تأديب بوزارة التعليم الفني والصناعي
١٨٤	٢٢ أبريل	والتجاري . قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٨٦٦
		مجالس محلية :
		— إنشاء صناديق توفير لمستخدميها . راجع : توفير .
		— تعديل المادة الأولى من القرار المختص بالعقوبات
		التأديبية التي يمكن توقيعها على مستخدميها .
		راجع : عقوبات تأديبية .
		مجالس مديريات :
		— لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية الشرقية .
١٥١	٢٢ فبراير	قرار مجلس مديرية الشرقية
		— التصديق على لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس
١٥٠	٢٨ مارس	مديرية الشرقية . قرار وزير الداخلية
		محمودية (بندرالـ) — راجع : مياه الشرب .
		محاكم أهلية :
		محاكم أخطاء :
		— إدخال بعض بلاد في دائرة اختصاص محكمة
١٤٠	٣١ مارس	خط أنى حماد . قرار وزير الحفانية
		— استبدال محكمة خط ناحية شهور بمحكمة
١٤٠	» ٣١	خط ناحية المعري . قرار وزير الحفانية ...

وجه	التاريخ	الموضوع
		محاكم أهلية (تابع) : محاكم اخطاط (تابع) :
		- استبدال محكمة خط ميت أبو ظالب بمحكمة خط بناحية كفر سليمان مركز شرين واستبدال محكمة خط صفط الخمار بمحكمة خط ناحية صفط الشرقية مركز المنيا ومحكمة خط الغابات بمحكمة خط ناحية كفر عبد الخالق مركز مغاغة ومحكمة خط دشلوط بمحكمة خط ناحية أشمون مركز ديروط وتعديل في دائرة اختصاص محكمة خط قفلور ومحكمة خط منوف مركز طنطا وتعديل في دائرة اختصاص محكمة خط سمهود ومحكمة خط قصير نجاش مركز نجع حمادى .
١٧٦	٢٤ مايو	قرار وزير الحفانية
		- إنشاء محكمة خط وتحديد دائرة اختصاصها ببندر المحلة الكبرى . قرار وزير الحفانية
٥٧	١٤ فبراير	إنشاء محكمة خط بناحية المطرية مركز درنس والغاء محكمة خط العزيزية مركز منيا القمح وتعديل في دائرة اختصاص محكمة خط ظهر شرب . قرار وزير الحفانية
١١٢	١٨ مارس	- استبدال محكمة خط الكفر الغربي مركز كفر الشيخ بمحكمة خط الكوم الطويل ومحكمة خط الكيان بمحكمة خط نزلة الواورات وتعديل في دائرة اختصاص محكمة خط كفر عشا ومحكمة خط شبين الكوم مركز شبين الكوم ومحكمة خط الزقازيق ومحكمة خط بردين مركز الزقازيق .
٢٢٨	١٥ أغسطس	قرار وزير الحفانية

الموضوع	التاريخ	وجه
محاكم أهلية (تابع) :		
محاكم جريئة :		
— إنشاء محكمة جريئة بقمم الخليفة . قرار وزير الحفانية	٣ يناير	١٠
— تعديل في دائرة اختصاص محكمتين جريئتين (ادخال قسم القصير في دائرة اختصاص محكمة السويس بدلا من محكمة قنا) . قرار وزير الحفانية	٥ »	٤
— تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي بليس ومينا القمع . قرار وزير الحفانية	٣١ »	٤٠
— تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي مينا القمع والزقازيق . قرار وزير الحفانية	٢ مايو	١٦٨
— تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي الواسطي وبجى سويف . قرار وزير الحفانية	٣٠ ديسمبر	٣١٨
محاكم شرعية :		
— فصل محكمة القصير الشرعية عن دائرة اختصاص محكمة قنا الشرعية وادخالها في دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية . قرار وزير الحفانية	٣١ يناير	٥٢
— فصل ناحية كفرأى دقن من دائرة اختصاص محكمة بليس الشرعية وادخالها في دائرة اختصاص محكمة مينا القمع الشرعية . قرار وزير الحفانية	٣١ »	٥١
محلات عمومية — تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها :		
— بيندر طنطا . قرار مدير الغربية	٤ أغسطس	٢٣١
— بيندر المنيا . قرار مدير المنيا	٨ مايو	١٨٠
— بيندر المنيا . قرار مدير المنيا	٢٦ أكتوبر	٢٨١
— بمدينة القاهرة . قرار محافظ مصر	٤ أغسطس	٢٣٠

وجه	التاريخ	الموضوع
		محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة :
		— إدخال تعديل على النوع المرموز له بحرف (أ) من القسم الثالث من (جدول الـ . .) . قرار وزير الداخلية
٢٤٨	١٥ سبتمبر	— إضافة بعض بلاد الى جدول البلاد والنواحي السارى عليها القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ فيما يختص بالنوع المدلول عليه بحرف (ب) . قرار وزير الداخلية
٥٦	١٣ فبراير	— تعديل (جدول الـ . .) . قرار وزير الداخلية
٤٥	٣١ يناير	— تعديل (جدول الـ . .) . قرار وزير الداخلية
٢٠٣	٨ يونيو	— تعديل (جدول الـ . .) . قرار وزير الداخلية
٢١١	» ٢٨	— تعديل (جدول الـ . .) . قرار وزير الداخلية
٢٧٠	١٦ أكتوبر	— تعديل (جدول الـ . .) . قرار وزير الداخلية
٧١	٢٣ فبراير	مجلس — الترخيص بتعديده . قرار مجلس الوزراء ...
		مدارس :
		مدرسة الحقوق السلطانية :
		— إلغاء السنة الأولى من القسم الفرنسى . قرار وزير الحفانية
٢٩٨	٣٠ نوفمبر	— درجات السلوك . قرار وزير الحفانية ...
٢٩٩	» ٣٠	مكتب الحسينية للبنات :
٣١٦	٢١ ديسمبر	— مصروفات مدرسية . قرار وزير المعارف ...
٩٠	٢٧ فبراير	مراحيض — لائحة نزحها . قرار وزير الداخلية ...
		مراكب الصيد — راجع : صيد .

الموضوع	التاريخ	وجه
مستحضرات كياوية :		
- منع تصدير أو إعادة تصدير العقاقير والمستحضرات الكياوية وجميع أنواع المصل . قرار مجلس الوزراء	١٩ يناير	٢١
- منع تصدير أو إعادة تصدير العقاقير والمستحضرات الطبية وأنواع المصل بلا استثناء . قرار مجلس الوزراء	٢٤ فبراير	٨٨
مصل - راجع : مستحضرات كياوية .		
معدى - راجع : مياه الشرب .		
معدى البلد - راجع : مياه الشرب .		
معامل فنية - معامل مصلحة الصحة . تعرفتها .		
قرار وزير الداخلية	١٣ فبراير	١١٤
معاهدة روما - راجع : بوسنة .		
معري - راجع : محاكم أخطاء .		
معصرة - راجع : مياه الشرب .		
مماش مسقوفة - راجع : فيراندات .		
منصورة - راجع : خفراء . سلطانات .		
منوف - راجع : نزاغات .		
منيا (بندرا -) . راجع : باعة مريحة . سلطانات .		
عربات . محلات عمومية .		
منيا القمح - راجع : عربات . محاكم جزئية .		
محاكم شرعية .		

الموضوع	التاريخ	وجه
مواد غذائية وأصناف الحاجيات الأولية :		
— حذف أصناف الدقيق والكبريت والبن والصابون والشمع وخشب الوقود والأرز الوارد من خارج القطر من (جدول الـ ٥) . قرار وزير الداخلية	٢٣ فبراير	٨٩
— حذف أصناف الفول والعدس والذرة الشامية والذرة الرفيعة من (جدول الـ ٥) . قرار وزير الداخلية	٢٢ أبريل	١٦٢
— حذف أصناف القمح والدقيق والخبز من (جدول الـ ٥) . قرار وزير الداخلية	١٩ يونيو	٢٠٥
— حذف الفصح بأنواعه من (جدول الـ ٥) . قرار وزير الداخلية	أول فبراير	٣٩
موازين ومكاييل — راجع : دمع .		
مواقف — راجع : حارة . عربات .		
موز — تجفيف الموز الوارد من البلاد المصابة بآفات الفاكهة . قرار وزير الزراعة		
مياه الشرب — احتياطات لمنع تلوثها :		
— بيندر إيتاي البارود . قرار مدير البحيرة	١٥ يولييه	١٥
— بيندر دسوق . قرار مدير الغربية	٢١ نوفمبر	٦٩
— بيندر فارسكور . قرار مدير الدقهلية	٢٢ مايو	٢١٨
— بيندر المحمودية . قرار مدير البحيرة	٢٨ »	١٩٧
— بقرى : دير الطين ، معادي البلد ، طره ، المعصره حلوان البلد ، كفر الملو . قرار محافظ مصر	٨ مايو	١٨٧
— بمدينة حلوان والمعادى . قرار محافظ مصر	٨ »	١٨٦
— بمدينة المحروسة . قرار محافظ مصر	٢٦ يناير	٣١

وجه	التاريخ	الموضوع
		ميث غمر — راجع : ملفات .
		ميزانية عمومية — ترحة مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية
١٢١	٢٣ مارس	الى مجلس الوزراء
		ميزانية وزارة الأوقاف — مذكرة مرفوعة الى مجلس
٧٣	١٦ فبراير	الأوقاف الأصل بشأن ميزانية الأوقاف
		(حرف الواو)
		واحة عين شمس — راجع : سكة حديد هليوبوليس .
		واسطى — راجع : محاكم جزئية .
		وفاق روما — راجع : بوسنة .

أو المصححة في سنة ١٩١٥

الجزء الملقى أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الإلغاء أو التصحيح	مصدر القرار الألقى أو المصحح	وجه
المادة الأولى	إضافة	٢٢ مارس	قرار وزير الداخلية	١٢٠
المادة الرابعة	إضافة فقرة	١٨ فبراير	» مدير أسوان	٩٤
المادة الحادية عشرة	إلغاء واستبدال	١٨ »	» » »	٩٤
المادة الثالثة	استبدال	٢٠ يونيو	» فقا	٢٢١
ملحق القرار	تعديل	١٧ يناير	» النهائية	٣٢
المادة الثانية	استبدال	٢٨ نوفمبر	» فقا	٣٠٢
الكشف الملحق به	تعديل	١١ يناير	» أسبوط	٣٦
التصريفة	»	١٠ أبريل	» وزير الداخلية	١٤٦
المادة الرابعة	»	٤ يناير	» الزراعة	١
المادتان ١٢ و ١٦	»	١٤ نوفمبر	» » »	٢٨٥
الكشف الملحق به	إضافة	١٦ مايو	» الزراعة	١٧١
جدول المواقف	حذف موقف	١١ يناير	» مدير أسبوط	٣٨
المادة الأولى	تعديل	١١ »	» » »	٣٧
المواقف	استبدال	١٦ أكتوبر	» محافظ السويس	٢٧٣
التصريح	إلغاء	٣ مارس	» وزير الداخلية	١٠٠
»	»	١٦ ديسمبر	» » »	٣٠٥
المادة الثالثة	تعديل	٨ يونيو	» » »	٢٠٢
المادة الأولى	إضافة	٢٤ يوليو	» » »	٢٢٥
الجدول	حذف خط	٤ أغسطس	» مدير الغربية	٢٣١
المادة الأولى	استبدال اسم خط	٤ »	» محافظ مصر	٢٣٠
الجدول المذكور في المادة الأولى	استبدال كل الجدول	٨ مايو	» مدير النيا	١٨٠
الجدول	إضافة	٢٦ أكتوبر	» » »	٢٨١
جدول المحلات	»	٣١ يناير	» وزير الداخلية	٤٥
»	تعديل	٨ يونيو	» » »	٢٠٣
»	»	٢٨ »	» » »	٢١١
»	إضافة	١٦ أكتوبر	» » »	٢٧٠
جدول البلاد والقرى	»	١٣ فبراير	» » »	٥٦

القوانين والقرارات المعمول بها في سنة ١٩١٥

وجه	الموضوع
	أنقاص
١٨٩	قرار ناظر الداخلية في أبريل ١٨٩٠ التنفيذ في القاهرة بقرار محافظ مصر في ٢٥ مايو
	باعة مريحة
٢١٥	قرار وزير الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ التنفيذ في الاسكندرية بقرار محافظ الاسكندرية في ١٩ يونيو ...
٢٥٣	» في بندر دمنهور بقرار مدير البحيرة في ٢٨ أغسطس ...
٢٤٩	» » » » القيوم » » القيوم في ٢٥ » ...
٢٥١	» » » » المتيا » » المتيا في ٢٥ » ...
	بيوت القاهرة
١٧٢	قرار ناظر الداخلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ المادتان ٢ و ٣ التنفيذ في الاسكندرية بقرار محافظ الاسكندرية في ٢١ أبريل ...
٢٠٤	» في بندر بنها » مدير القليوبية في ١٨ مايو ...
٢٣٣	» » طنطا » » الغربية في ٧ أغسطس ...
	تكفف
٢٦٧	قرار ناظر الداخلية في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ التنفيذ في الزقازيق بقرار مدير الشرقية في ٤ أكتوبر ...
	تنظيم وطرق عمومية
	ذكر بتو ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ وقرار ناظر الأشغال العمومية
	في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و٥ فبراير سنة ١٨٩٩
١٠٢	التنفيذ في أوتيج بقرار وزير الداخلية في ٣ مارس ...
٣٠٨	» » » » أنجم » » في ١٦ ديسمبر ...
٢١٠	» » » » بيا » » في ١٦ » ...
٣٠٩	» » بلقاس » » في ٢٨ يونيو ...
٣٠٩	» » البلبا » » في ١٦ ديسمبر ...
١٦٧	» » بندر قوه » » في أول مايو ...
٢٨٣	» » سنورس بقرار وزير الداخلية في ١٣ نوفمبر ...

وجه	الموضوع
	توفير (صناديق الـ) .
	قرار وزير الداخلية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥
٣٠٤	التنفيذ في مجلس محلي دمياط بقرار وزير الداخلية في ١٥ ديسمبر
٢٩٣	» » » » » المطرية » » » في ٢٠ نوفمبر
	جبانات
	ذكرتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ المادة ١٥
١٠٥	التنفيذ في الاسكندرية بقرار مجلس بلدى الاسكندرية في ٨ مارس
	رسوم بلدية — راجع : عوائد .
	رسوم الرصيف
	مرسوم في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٥ المادة ٤
	التنفيذ على صادرات القطن وبذرة القطن بقرار وزير المالية
٣١٢	في ٢٣ ديسمبر
	سكة حديد هليوبوليس
	قرار ناظر الأشغال العمومية نمرة ٤٤ في ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩
	التنفيذ على خط سكة الحديد الكهربية بين هليوبوليس والقاهرة
١٩٢	بقرار وزير الأشغال العمومية في ٣٠ مايو
	سالحانات
	قرار ناظر الداخلية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣
	التنفيذ في بنى سويف بقرار مجلس بلدى في ٥ أكتوبر
٢٦٨	» » بور سعيد » » » ١٤ أكتوبر
٢٧١	» » زفتى » » » ٣ نوفمبر
٢٨٨	» » طنطا » » » على مختلط في ٦ مارس
٢٣٥	» » المنصورة » » » بلدى في ١٤ نوفمبر
٢٩٤	» » المنيا » » » على مختلط في اول أغسطس
٢٢٦	» » ميت غمر » » » في ١٢ يونيه
١٩٩	

وجه	الموضوع
	عوائد بلدية
	ذكر يتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
٤١	التنفيذ في انقاس بقرار مجلس على في ٢٢ يناير
١٤١	» » رشيد » » » ٧ مارس
٤٢	» » شريين » » » ٢٤ يناير
٥٤	» » طلخا » » » ٤ فبراير
٥٨	» » فوه » » » ٧ »
	مكاسة
	ذكر يتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ المادتان ١٥ و ٣١
١٤٨	التنفيذ في الاسكندرية بقرار مجلس بلدى الاسكندرية في ٨ أبريل
	ذكر يتو القومسيون الطبي المشكل بقرار ناظر الداخلية في ١١ مايو
	سنة ١٨٩٥ - ٦ نوفمبر سنة ١٩١٥
٣٠٣	التنفيذ في بنها بقرار مدير القليوبية في ٩ ديسمبر
	مجالس تأديب
	ذكر يتو ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ المادة ٧
	التمهيد في ادارة التعليم الفني والصناعى والتجارى بقرار وزير المعارف
١٨٤	العمومية في ٢٢ أبريل
١٧٨	التنفيذ في وزارة الزراعة بقرار وزير الزراعة في ٢٥ مايو
	محاكم أخطاط
	قانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المادتان ١ و ٢
١١٢	التنفيذ في مركز دكرنس بقرار وزير الحقانية في ١٨ مارس
٥٧	» » بندر المحلة الكبرى بقرار وزير الحقانية في ١٤ فبراير
	محاكم جزئية
	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية السادة ٨ (المعلقة بقانون نمرة ٥
	لسنة ١٩٠٤)
١٠	إنشاء محكمة جزئية بقسم الخليفة بقرار وزير الحقانية في ٣ يناير

وجه	الموضوع
	محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة لأمتها الصادرة بقرار ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ المادة الأولى التنفيذ في عدة بلاد بمديرية المنوفية بقرار وزير الداخلية في ١٣ فبراير ٥٦
	مدارس نظام المكاتب الصادر به قرار وزارى رقم ٩٠٢ في ١٧ يونيه سنة ١٩٠٢ (الواد ٦ و ٢٨ و ٢٩) التنفيذ في مكتب الحسينية للبنات (مكتب الست سامى ومكتب السيدة عائشة السطوحية) بقرار وزير المعارف العمومية في ٢١ ديسمبر ٣١٦
	موازين ومكاييل قانون نمرة ٩ بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ المادة ٩ التنفيذ بقرار وزير المالية في ٢٤ فبراير ٩١
	موز قانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٣ المادة ٧ التنفيذ على الموز بقرار وزير الزراعة في ٩ مايو ١٦٩
	مياه الشرب قرار ناظر الداخلية في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ المادة ٦ التنفيذ في إيتاى البارود بقرار مديرية البحيرة في ١٥ يوليه سنة ١٩١٤ ١٥ » » دسوق بقرار مديرية الغربية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ٩٦ » » دير الطين ، عمادى البلد ، طره ، معصره ، حلوان البلد ، كفر العلو بقرار محافظ مصر في ٨ مايو ١٨٧ التنفيذ في حلوان والمعادى بقرار محافظ مصر في ٨ مايو ١٨٦ » » فارسكور بقرار مدير الدقهلية في ٢٢ مايو ٢١٨ » » القاهرة » محافظ مصر في ٢٦ يناير ٣١ » » المحمودية » مدير البحيرة في ٢٨ مايو ١٩٧

القرارات التي صدقت عليها الجمعية العمومية لدى محكمة الاستئناف
المختلطة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

الموضوع	وجه
باعة سريجة (لائحة الـ) — قرار وزير الداخلية فى ٣١ يناير سنة ١٩١٥	٤٦
درجات — لائحة التزاجات بيندرى شين الكوم ومنوف . قرار مدير المنوفية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٥	٢٤٦
سكة حديد هليوبوليس — لائحة نظام خط شركة السكة الحديدية الكهربائية بين القاهرة وواحة عين شمس . قرار وزير الأشغال العمومية فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٥	١٩٢
سلخانات — لائحة السلخانات ولحوم الخزارة . تعديل المادة الرابعة . قرار وزير الزراعة فى ٤ يناير سنة ١٩١٥	١
سيارات	
لائحة السيارات (الأثوموبيلات) الصادر بها القرار الرقم ١٦ يوليه سنة ١٩١٣ — تعديل المادتين ١٢ و ١٦ . قرار وزير الداخلية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٥	٢٨٥
مرور السيارات (الأثوموبيلات) والتزاجات السريعة (الموتوسيكل) على ممتاز (بجارى) سلك حديد الحكومة . قرار مجلس الوزراء فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥	٢٩٠

وزارة الداخلية

مجموعة

قرارات ومنشورات الحكومة المصرية

سنة ١٩١٥

الثلاثة شهور الأولى

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من علم نشر مطبوعات الحكومة بالمطبعة الأميرية ببولاق
ومن قاعة المحلات بسلامك سراى الاممالية القديمة بشوارع القصر العنى

١٩١٥

الثمان ١٢٠ مليا

وزارة الزراعة

قرار بتعديل المادة الرابعة من لائحة السلخانات ولحوم الخزارة (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القرار المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الصادر بشأن لائحة
السلخانات ولحوم الخزارة ؛
سنة ١٩١٥

وبعد الاطلاع على ما قترته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

عُدلت المادة الرابعة من القرار المذكور الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣
كما يأتي :

” مادة ٤ — لا يجوز ذبح الحيوانات العشار ولا الحيوانات الغير السليمة
أو الهزيلة التي لا تصلح لحومها للأكل .

أما الحيوانات المصابة بأمراض خطيرة ولو كانت غير معدية فتذبح في الحال
ويقتر الحكيم البيطري اذا كان يجب دفن لحومها أو تسليمها الى معمل تشفيل
جثث الحيوانات “ .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

أحمد حلي

صدر بالقاهرة في ٤ يناير سنة ١٩١٥

(*) الواقع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٣٦ .

وزارة الحفانية

قرار بتعديل في دائرى اختصاص محكمين جزئيين (٣)

نحن وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢
بتعديل بعض مواد الأمر العالى الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛

وعلى قرارى الحفانية الصادرين بتحديد دائرى اختصاص محكمى قنا والسويس
الجزئيين ؛

وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بتعديل
فى دوائر الاختصاص الادارى بمديرية قنا ومحافظة السويس ؛

قررنا ما يأتى :

ادخال قسم القصير فى دائرة اختصاص محكمة السويس الجزئية بدلا من محكمة
قنا الجزئية ؛

تحريرا فى ٥ يناير سنة ١٩١٥ (١٩ صفر سنة ١٣٣٣) (ثروت)

(٣) الوقائع المصرية فى ٩ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٥٥٠ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار بالتخصيص بتصدير السمسم (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٥
سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

ونظرا لأن محصول السمسم وفير في الأقطار السودانية وأن المخزون منه الآن
في مصر يزيد عن حاجات القطر فقبلا عن سهولة توريده من البلاد الهندية التي
يوجد بها مقادير وفيرة منه ؛

ونظرا لزوال السبب الذي ترتب عليه منع هذا التصدير ؛

وبناء على الرأي الذي أبدته لجنة التموين ؛

فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٩ صفر سنة ١٣٣٣
(٥ يناير سنة ١٩١٥) اصدار القرار الآتي :

لايسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على السمسم الذي يجوز من الآن فصاعدا تصديره بلا شرط ولا قيد سواء كان
من السمسم البلدي أو من السمسم الوارد من الخارج ؛

حرر بالقاهرة في ٢٠ صفر سنة ١٣٣٣ (٦ يناير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ١١ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٧٥ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار بالترخيص بتصدير الحصى (*)

٦ يناير ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛
وبناء على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛
فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في يوم الثلاثاء ١٩ صفر سنة ١٣٣٣ (٥ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :
لايسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ على الحصى الذى يجوز من الآن فصاعدا تصديره بلا شرط ولا قيد ما
حرر بالقاهرة فى ٢٠ صفر سنة ١٣٣٣ (٦ يناير سنة ١٩١٥)
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ يناير سنة ١٩١٥ ووجه ٧٥ .

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بالترخيص بتصدير نوع الحلوى المعروف « بالكراملا » (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٥)
سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصلات الغذائية ؛

ونظرا لانه لا يوجد سبب ما يسوغ معه منع تصدير نوع الحلوى المعروف
« بالكراملا » ؛

وبناء على رأى الذى أبدته لجنة التكوين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٩ صفر سنة ١٣٣٣
(٥ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لا يسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس
سنة ١٩١٤ على نوع الحلوى المعروف « بالكراملا » الذى يجوز من الآن فصاعدا
تصديره بلا شرط ولا قيد ما .

حرر بالقاهرة في ٢٠ صفر سنة ١٣٣٣ (٦ يناير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوثائق المصرية في ١١ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٧٥ .

رئاسة مجلس الوزراء

قرار

بالترخيص بإعادة تصدير الدقيق الوارد الى مصر على سبيل المرور «ترانسيت» (*)

٦ يناير سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٣ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛
وبناء على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٩ صفر سنة ١٣٣٣ (٥ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

الدقيق الوارد الى مصر على سبيل المرور (ترانسيت) يجوز من الآن فصاعدا إعادة تصديره بلا تحديد ولكن يجب على المستوردين في كل حالة أن يثبتوا أن هذا الدقيق لم يكن مخصصا للاستهلاك في البلاد المصرية ما

حرر بالقاهرة في ٢٠ صفر سنة ١٣٣٣ (٦ يناير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ١١ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٧٥ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار بالنرخيص بتصدير الليمون والعُبيب « الست المستخية » (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ٦٠ يناير سنة ١٩١٥) بمنح تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

ونظرا لأنه لا يوجد سبب ما يسوغ معه منع تصدير الليمون والعُبيب ؛
وبناء على رأى الذى أبدته لجنة التكوين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ١٩ صفر سنة ١٣٣٣ (٥ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ على الليمون ولا على العُبيب (وهو شجرة الكا كنج التى هى نوع من عنب الثمالب وتعرف هذه الثمرة فى مصر عند البستانين باسم " الست المستخية ")
فيجوز من الآن فصاعدا تصدير هذين الصنفين بلا شرط ولا قيد ما

صدر بالقاهرة فى ٢٠ صفر سنة ١٣٣٣ (٦ يناير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٧٥ .

وزارة الحقانية

قرار بإنشاء محكمة جزئية بقسم الخليفة (٥) . . .

نحن وزير الحقانية .

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون
سنة ١٩١٥ ٣ يناير
نمرة ٥ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ٤

قررنا ما يأتي :

المادة الأولى

تنشأ محكمة جزئية بقسم الخليفة بمدينة القاهرة تسمى (محكمة الخليفة الجزئية)
يشمل اختصاصها أقسام الخليفة والدرب الأحمر وحلوان .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول فبراير سنة ١٩١٥ ٦

القاهرة في ٣ يناير سنة ١٩١٥ (١٧ صفر سنة ١٣٣٣)

(ثروت)

(٥) الوقائع المصرية في ١٠ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٧٦ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار خاص بتصدير الخضروات الغضة « الطازجة » (٢) .

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢) أغسطس ١٣ يناير
سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبناء على الرأي الذى أبدته لجنة التكوين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٦ صفر سنة ١٣٣٣
(١٢ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

أولا - يجوز من الآن فصاعدا تصدير الخضروات الغضة (الطازجة) بشرط
أن لا يزيد ما يصدر منها في شهر من الشهور على المقدار الذى صدر
منها في الشهر المقابل له من سنة ١٩١٣ .

ثانيا - على وزير المالية تقرير القواعد العملية فيما يختص بهذا التصدير ما

تحريرا بالقاهرة في ٢٧ صفر سنة ١٣٣٣ (١٣ يناير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وزارة المالية

قوار يقضى بالتزخيص لصيادى بحيرة البرلس باستعمال صالات (*)

وزير المالية

٢١ يناير سنة ١٩١٥ نظرا للشكوى المقدمة لهذه الوزارة من صيادى بحيرة البرلس بخصوص الصعوبات التى يلاقونها فى نقل محصولاتهم من السمك لغاية الموارد بسبب قصر عمق المياه فى بعض جهات البحيرة وطلب التصريح لهم بإيجاد صالات علاوة على مراكب الصيد تعلقهم لشحن السمك بها وسهولة نقله الى الشاطئ ؛ ونظرا لثبوت صحة شكواهم ولزوم قبول طلبهم ؛ وبعد الاطلاع على المواد ١ و ٢ و ٧ و ١٠ من القانون نمرة ٢٧ الرقم ٧ يوليه سنة ١٩١٣ الخاص بصيد السمك والملاحة فى البحيرات والمياه البحرية وقنال السويس ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الرقم ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يسوغ لكل صاحب مركب صيد ببخيرة البرلس أن يوجد صالا لاستعماله فى نقل طاقم مركبه وآلات الصيد والأشياء الخاصة به من وإلى الموارد المقررة بمعرفة المصلحة وذلك فى حالة عدم إمكان مراكب الصيد أن تصل الى الشاطئ بسبب قصر عمق المياه .

كما وأنه يسوغ لأصحاب المراكب المكابى بالبحيرة المذكورة أن توجد صالا لتزول وطلوع الركاب والبضائع التى ينقلونها من جهة الى أخرى بالبخيرة وذلك فى حالة عدم إمكان مراكبهم أن تصل الى الشاطئ بسبب قصر عمق المياه .

(*) الوثائق المصرية فى ١٦ يناير سنة ١٩١٥ وجه ١١٣ .

المادة الثانية

يجب أن لا يزيد مقاس الصال عن خمسة أمتار في الطول ومترين في العرض .

المادة الثالثة

لايسوغ تسيير هذه الصالات داخل البحيرة بل يجب ربط الصالات التابعة لمراكب الصيد في الموارد المقترحة لها بمعرفة المصلحة والصالات التابعة للمراكب المكاري في المحلات التي تعين لتزول وطلوع الركاب والبضائع .

المادة الرابعة

تعفى هذه الصالات من الرخص المقترحة بالمادة الأولى من القانون نمرة ٢٧ الصادر في سنة ١٩١٣ .

ولكن يجب أن توضع على كل صال لوحة مكتوب عليها ذات النمرة الموضوعية على المركب التابع لها وتصرف هذه اللوحة بدون مقابل وتذكر في الرخصة المنصرفة لصاحب المركب التابع لها الصال .

المادة الخامسة

لايسوغ لأصحاب مراكب الصيد أن يستعملوا هذه الصالات في صيد السمك من البحيرة كما وأنه لا يجوز لأصحاب المراكب المكاري أن يستعملوا الصالات تعلقهم في شيء خلاف قفل الركاب والبضائع من شاطئ البحيرة الى مراكبهم وبالعكس ويسرى هذا المنع على أصحاب المراكب وكذلك على أنفارها وكل شخص آخر .

المادة السادسة

كل صال يوجد بدون اللوحة المنمرة المذكورة بالمادة الرابعة يضبط ويصادر .

المادة السابعة

كل مخالفة لهذا القرار يعاقب عليها بالجزاءات المقترحة بالمادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ وتوقع تلك الجزاءات على صاحب مركب الصيد أو المركب المكاري التابع لها الصال بأن تسحب الرخصة المنصرفة لمركبه .

المادة الثامنة

يصير اثبات المخالفات بواسطة محاضر تحرر بمعرفة عمال مصلحة خفر السواحل
بالكيفية والأحوال المبينة بالمادة الثالثة عشرة من القرار المتوّه عنه بالمادة السابقة.

المادة التاسعة

مدير عموم مصلحة خفر السواحل مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي يسرى
مفعوله في الحال من بعد نشره بالجريدة الرسمية

حرد بمصر في ١١ يناير سنة ١٩١٥

يوسف وهبه

(ترجمة)

مديرية البحيرة

قرار باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر اتياء البارود (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمركز اتياء البارود ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرارات :
قرر ما هوأت :

١ - يمنع داخل حدود بندر اتياء البارود وكذا على مسافة خمسمائة متر
فوق تيار المياه وتحت خارجا عن هذه الحدود أخذ المياه من ترعة
الخنديق الشرقى سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى إلا من النقط الآتية :

- (١) الموردة الكائنة على مسافة مائتى متر قبيل كوبرى البندر .
- (٢) الموردة الكائنة مباشرة بحرى كوبرى وقف القصر العالى .

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام وسقى المواشى
فى أى مكان من ترعة الخنديق الشرقى يكون على مسافة تقل عن
خمسين مترا تحت التيار أو مائة متر فوق التيار فى أى نقطة من النقط
المعينة فى المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ - ممنوع رسو المراكب فى أى مكان من ترعة الخنديق الشرقى يكون على
مسافة تقل عن مائة متر تحت التيار أو ١٥٠ مترا فوق التيار من أى
نقطة من النقط المعينة فى المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ يناير سنة ١٩١٥ و ١٣١ .

- ٤ - ممنوع القاء القاذورات والكاسات أو القاء الماء القذر على ضفتي ترعة الخندق الشرقى أو تلويثهما بأية طريقة أخرى داخل حدود بندر اتياى البارود أو على مسافة خمسمائة متر خارجا عنها فوق التيار وتحتة.
- ٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قوش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .
- ٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

محمد محمود

١٥ يولييه سنة ١٩١٤

مجلس بلدى المنيا

قرار

بشأن الرسوم التى قترها مجلس بلدى المنيا على عربات الركوب
وعربات النقل (*)

رئيس مجلس بلدى المنيا

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون الصادر فى ١٩ ابريل ١٤ يناير
سنة ١٩١١ القاضى بايجاد قومسيون محلى مختلط ببندر المنيا ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى الصادر بجلسته المنعقدة فى ١٤ مايو
سنة ١٩١٤ القاضى بتحديد رسوم بلدية سنوية على عربات الركوب وعربات
النقل ؛

وبعد الاطلاع على افادة وزارة الداخلية المؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
نمرة ١٤٧ الخاصة باعتماد القرار المتقدم ذكره ؛

قرر ما هوآت :

١ — بصير تحصيل الرسوم البلدية الآتية سنويا على عربات الركوب
وعربات النقل ببندر المنيا :

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٥ وجه ١٥١ .

- طسم جني
- ١ - على كل عربية ركوب خصوصية .
- ١ - » دوكر .
- ٥٠٠ - » عربية ركوب للأجرة .
- ٥٠٠ - » » نقل يجرها جوادان أو بفلان .
- ٣٠٠ - » » » جواد أو بفل واحد .
- ١٥٠ - » » » » حمار .

وتعفى من هذه الرسوم عربات اليد .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام م

تحريرا في ١٤ يناير سنة ١٩١٥
رئيس المجلس البلدى
عن مدير المنيا
امضاء : محمد على

رئاسة مجلس الوزراء

قرار زيادة نسبة ما يجوز إصداره من البيض (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٥
سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٠ أكتوبر
سنة ١٩١٤) بإباحة تصدير البيض بحيث لا يزيد المقدار الذي يصدر منه
في شهر من الشهور عن نصف المقدار الذي صدر منه في الشهر المقابل له من
سنة ١٩١٣ ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي أبدته لجنة التكوين ؛
فقد أصدر مجلس الوزراء بمجلسه المتعقد في يوم الثلاثاء ٣ ربيع الأول
سنة ١٣٣٣ (١٩ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتي :

أولاً — يجوز إصدار البيض بحيث لا يزيد المقدار الذي يصدر منه في شهر
من الشهور عن المقدار الذي صدر منه في الشهر المقابل له من
سنة ١٩١٤ ؛

ثانياً — على وزير المالية اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير القواعد العملية
انحصاراً بهذا التصدير ؛

صدر بالقاهرة في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (١٩ يناير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

رياسة مجلس الوزراء

قرار بالتريخيس بتصدير حَب البرسيم (*)

١٩ يناير سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

ونظرا لأن البلاد لم تعد في حاجة الى تقاوى البرسيم لانقضاء موسم زراعة هذا الصنف وعلى ذلك فلا ضرر من التريخيس بتصدير التقاوى المذكورة ؛
وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (١٩ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لا يسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ على حَب البرسيم (التقاوى) التى يجوز من الآن فصاعدا تصديرها بلا شرط ولا قيد ما

تحريرا بالقاهرة فى ٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (١٩ يناير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٢٠٠ .

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بمنع تصدير أو إعادة تصدير العقاقير والمستحضرات الكيماوية

وجميع أنواع المصل (*)

نظرا لأن الظروف الحالية تقضى بمنع غلاء وتفاقد بعض العقاقير الضرورية
للصحة العمومية ؛

وبعد أخذ رأى لجنة التكوين ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يكون تصدير أو إعادة تصدير العقاقير من أى أصل كانت والمستحضرات
الكيماوية وجميع أنواع المصل ممنوعا من جميع الحدود والنفور بطريق البر والبحر
إلا إذا كان التصدير باذن خاص من مجلس الوزراء .

ويستثنى من ذلك المواد الآتى بيانها :

الأفيون . الداتورة . البنج . الحنظل . الشوكران . الصودا الكاوية .
ملح الطعام . الصابون العادى . الفوسفاتات الطبيعية . الصمغ العربى .
السنا المكى .

ويجوز فى المستقبل اذا دعت الحال اضافة مواد أخرى الى المواد السالف
ذكرها .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٢٠١ .

المادة الثانية

كل مخالفة لهذا المنع يكون قمعها بالقوة، وذلك بدون اخلال بما يترتب عليها من المحاكمة القانونية .

المادة الثالثة

على مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل والبوليس الملكي والعسكري القيام على تنفيذ هذا القرار بكل دقة مـ

صدر بالقاهرة في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (١٩ يناير سنة ١٩١٥)
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدي

بلاغ من القائد العام لجنود جلالة ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصري بتعيين بيان مدلول أحكام قرارات مجلس نظار الحكومة المصرية المؤرخة ١٣ و ٥ أغسطس و ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشأن تقييد المعاملات التجارية مع الأشخاص المقيمين في بلاد ألمانيا أو النمسا والمجر أو في البلاد العثمانية^(١)

بند الاطلاع على قرار مجلس نظار الحكومة المصرية بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ سنة ١٩١٤ بشأن تقييد المعاملات التجارية مع الأشخاص المقيمين في بلاد ألمانيا ؛

وبعد الاطلاع على القرار الذي أصدره المجلس بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ بتطبيق القرار السابق على البلاد النمساوية المجرية والبلاد الصادر في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤^(٢) بتطبيقه أيضا على البلاد العثمانية ؛

(٣) اعلان من القائد العام لجنود جلالة ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصري بمرمان مفعول قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ على الدولة العثمانية^(٢)

أنا جون جينغل مكسويل نظرا لما لدى من السلطة وبصفى فريق قائد الجيوش البريطانية ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ في القطر المصري أقر ما يأتي :

انه لمناسبة الأحوال التي اتخذت اعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا يقتضى أن كل ما جاء في قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين امبراطور ألمانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية إلا فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التي تملن داخل الموانئ المصرية أو داخله لئلا يات له لا يسمح لها بأى وقت لممارسة الميناء الموجودة بها ما القاهرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤

الامضاء : ج . ج . مكسويل

فريق قائد الجيوش البريطانية بالقطر المصري (ترجمة)

GOD SAVE THE KING!

- (١) الوقائع المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩١٥ و ٢٣١
- (٢) > > في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ > ٢٤٢٣

وحيث ان اعلان الأحكام العرفية من شأنه أن يجعل محاكمة الأشخاص الذين يخالفون أحكام ذبلك القرارين وذلك البلاغ من اختصاص المجلس العسكرى فبمعين بيان مدلول تلك الأحكام بطريقة تجعلها أكثر وضوحا مما هى عليه الآن ؛

وحيث انه من جهة أخرى يجب تقرير اجراءات تكميلية لتحقيق الغرض الذى وضع من أجله ذاك القراران وذلك البلاغ ؛

فلذلك أنا الموقع على هذا البلاغ جون جرافيل . كسويل بناء على السلطة المخولة الى بصفتى قائدا عاما للقوات البريطانية فى القطر المصرى ؛

قررت ما يأتى :

المادة الأولى

فما يتعلق بهذا البلاغ

(١) تطلق كلمة (شخص) على الشركات والجمعيات مهما كان النظام الذى تخضع له .

(٢) تطلق كلمة (بلد معاد) على البلاد الألمانية والنمساوية المجرية والبلاد العثمانية .

(٣) تشمل كلمة (مبدأ الحرب) يوم ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ بالنسبة الى الأشخاص المقيمين فى بلاد ألمانية وتشمل يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بالنسبة الى الأشخاص المقيمين فى بلاد النمسا والمجر . ويوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ بالنسبة الى الأشخاص المقيمين فى البلاد العثمانية .

المادة الثانية

فما يتعلق بهذا البلاغ وبالقرارين السابقين ودورهما والبلاغ السابق صدوره أيضا

(١) يعتبر كالأشخاص المقيمين فى (بلاد معادية) الأشخاص الذين يوجدون بها مؤقتا لا على نية الإقامة وكذلك الأشخاص الذين يباشرون فيها أعمالا .

(٢) كل شركة مساهمة أو أى محل تجارى آخر يكون مركزه الأصيل خارجا عن البلاد المعادية لا يعتبر أنه مقيم في بلاد معادية بسبب وجود فرع له بتلك البلاد إلا فيما يتعلق بالأعمال الخاصة بذلك الفرع .

(٣) منع التعاقد مع الأشخاص المقيمين في بلاد معادية وهو المنع المنصوص عليه في قرار مجلس النظار الرقيم هـ أغسطس سنة ١٩١٤ يسرى على كل عقد يعمل مع الغير لفائدة أولئك الأشخاص المقيمين في البلاد المعادية .

(٤) كل شركة مساهمة وكل محل تجارى مركزه الأصيل في بلاد معادية اذا وجد له فرع في القطر المصرى يجوز التعاقد مع هذا الفرع بالرغم عن حكم المنع المنصوص في قرار مجلس النظار الرقيم هـ أغسطس سنة ١٩١٤ بشرط أن لا يكون تنفيذ العقد مستلزما لتداخل المركز الأصيل للشركة أو تداخل فرعها الموجود في بلاد معادية أو على الحياد .

(٥) لا يجوز دفع أى دين كان لفائدة الأشخاص المقيمين في بلاد معادية مادامت الحرب قائمة .

ومع ذلك فلا يسرى هذا المنع على الدفع الذى يحصل للفروع الموجودة في القطر المصرى بناء على مشارطات معقودة قبل اعلان الحرب أو بعده في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويخرج من حكم هذا المنع أيضا المبالغ التى تودع في بنك موجود في القطر المصرى على ذمة مستحقها المقيم في بلاد معادية اذا تمهد البنك بسدم صرف هذه المبالغ الى ذلك المستحق مادامت الحرب قائمة أو التصرف فيها لمنفعته إلا اذا كان الغرض من هذا التصرف تسوية تعهداته الجارية في القطر المصرى .

(٦) للشخص المكلف بدفع فوائد أو حصص أرباح عن السندات التي لحاظها أن يخلص من كل مسئولية تترتب على هذا الدفع بالحصول على تصريح كتابي ممن يدفع إليه بأن هذه السندات ليست مملوكة لأشخاص مقيمين في بلاد معادية وأن ليس لديه سبب يجعله على الاعتقاد بأن هذه السندات كانت مملوكة لأحد منهم منذ ابتداء الحرب .

(٧) لا يقبل من أى شخص مقيم في بلاد معادية أن يرفع أمام أية سلطة قضائية في القطر المصري دعوى مدنية أو تجارية مادامت الحرب قائمة ولا يقبل منه كذلك أن يستمر في اجراءات دعوى سبق رفعها .
ويسرى هذا الحكم على الأشخاص الذين يعملون بصفتهم وكلاء للشخص المقيم في بلاد معادية أو يعملون بناء على تنازل صادر من ذلك الشخص منذ ابتداء الحرب .

(٨) للجنرال القائد العام أن يعين بنفسه أو بواسطة غيره مراقبين يكلفون بمراقبة أعمال أى فرع بالقطر المصري لشركة مساهمة أو محل تجارى يكون مركزه الأصلي في بلاد معادية .

وفي هذه الحالة يكون تصديق المراقب على المشاركة التي تعقد مع هذا الفرع أو الدفع الذي يحصل إليه رافعا لمسؤولية الأشخاص الذين اشتركوا في هذا العمل .

(٩) للجنرال القائد العام أن يعين حارما واحدا أو أكثر على كل أو بعض الأملاك الموجودة في القطر المصري لأى شخص مقيم في بلاد معادية مع تحديد الاختصاصات التي تخول الى ذلك الحارس وفي هذه الحالة يكون للحارس الصفة في ادارة الأموال التي عهدت اليه مع مراعاة حدود وكالته فيكون له على الأخص في دائرة تلك الحدود حق الخصومة أمام المحاكم واستلام الديون واعطاء المخالفات والتأجير والتحكيم والصلح . ولا يجوز الاحتجاج عليه بأحكام المنع التي نص عليها في هذا البلاغ أو في قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ .

(١٠) يجوز تطبيق أحكام المادتين السابقتين على كل شركة مساهمة أو أى محل تجارى يرى القائد العام موجبا لتقرير هذه الوسائل فى حقه نظرا لأن كثيرين من حملة الأسهم أو من الشركاء هم تابعون للدولة من الدول المعادية ولو أن مركز الشركة الأصيل أو المحل التجارى موجود خارجا عن البلاد المعادية أو فى القطر المصرى .

(١١) للقائد العام بناء على طلب صاحب الشأن ولأسباب كافية أن يتجاوز أو يسمح بالتجاوز عن المحظورات المنصوص عليها فى هذا البلاغ أو فى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ .

(١٢) لما أن الأحكام المنصوص عليها فى هذا البلاغ وفى قرار مجلس النظار الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ متعلقة بالنظام العام ففى كل سلطة قضائية فى مصر أن تعمل بها ولو من تلقاء نفسها .

الامضاء : فريق ج . غ . مكسويل
ترجمة القائد العام للقوات البريطانية بالقطر المصرى

GOD SAVE THE KING!

وزارة الداخلية

قرار بتعديل في دوائر الاختصاص بمديرية الشرقية (*)

وزير الداخلية

بعد أخذ رأى وزارة المالية ومجلس مديرية الشرقية ،
سنة ١٩١٥ يناير

قرر ما هوآت :

- ١ - تفصل ناحية كفرأبودقن عن مركز بليس وتلحق بمركز منيا القمح .
- ٢ - على مدير الشرقية تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله من ٢٦ يناير
سنة ١٩١٥ م

تحريرا في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (٢١ يناير سنة ١٩١٥)

حسين رشادى

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ يناير سنة ١٩١٥ وجه ٢٣٣ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار بالترخيص بتصدير جميع أنواع اللوز^(*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٥ يناير سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذى أبدته لجنة التكوين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (٢٦ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ على اللوز الذى يجوز من الآن فصاعدا إصداره على اختلاف أنواعه ما

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ ووجه ٢٨٧ .

رياسة مجلس الوزراء

قوار بالترخيص بتصدير الدقيق الهندي (*)

٢٦ يناير سنة ١٩١٥ بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

ونظرا لأنه يوجد في البلاد كميات كافية من القمح البلدى وحيث أن فلا مسؤو
لمنع تصدير الدقيق الهندي لاسيما وأن هذا الصنف غير مطلوب في البلاد
المصرية ؛

وبعد الاطلاع على الرأى الذى أبدته لجنة التكوين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٠ ربيع الأول
سنة ١٣٣٣ (٢٦ يناير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على الدقيق الهندي الذى يجوز من الآن فصاعدا تصديره بلا شرط ولا قيد

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الواقع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٢٨٧ .

محافظة مصر

قرار لمنع تلويث مياه الشرب بمدينة المحروسة (*)

محافظ مصر

بالنظر لضرورة المحافظة على مياه الشرب بالعاصمة من التلوث وبالنظر لأن المورد الأصلي للمياه المعدة للشرب بالعاصمة هو مأخذ شركة المياه الكائن بمحطة بروج الفرج ؛
وبعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر في ١١ مايو
سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمجلسها المنعقدة بدار المحافظة في ٣١ ديسمبر
سنة ١٩١٤ .

قرر ما هو آت :

أولا - ممنوع رسول المراكب بالقرب من الشاطئ الأيمن للنيل على مسافة ٣٥٠ مترا
فوق التيار من مأخذ شركة المياه بروض الفرج المعين بموقعه بلوحة
من خشب .

ثانيا - ممنوع غسل الملابس والأدوات المنزلية والاستحمام وكذلك استحمام
المواشي وسقيها وإلقاء الأبقار والكلاب والماء القذر على ضفة النيل
في المسافة السالفة الذكر أو تلويثها بأية طريقة أخرى .

ثالثا - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة
قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

رابعا - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

تحريرا في ٢٦ يناير سنة ١٩١٥ على ذو الفقار

(*) الوقائع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ وج ٢٨٩ .

مديرية الدقهلية

قرار بشأن الحماة ببندر السنبلاوين — التعريفة (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من قرار المديرية الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨
وعلى ملحق القرار المشار اليه بشأن تحديد مواقف وتعريفة الحماة ببندر المنصورة
وميت غمر والسنبلاوين ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون على بندر السنبلاوين بجلسته المنعقدة
بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوأت :

١ — تلغى تعريفة الحماة ببندر السنبلاوين المينة بملحق قرار المديرية الصادر
بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ وتستبدل بالتعريفة الآتية :

بالمسافة :

١٠. داخل البندر ذهابا فقط نهارا أو ليلا .
١٥. » » » » » » مع انتظار عشر دقائق .
٥. عن كل كيلومتر خارج البندر نهارا .
٦. » » » » » » ليلا .
- جزء الكيلومتر يعتبر كيلومترا كاملا .

(*) الواقع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ روجه ٢٨٩ .

بالساعة :

تحتسب الأجرة بعد العشر دقائق المقررة اعلاه للانتظار كما يأتي :

١٥ طليم عن كل ساعة انتظار داخل أو خارج البندر نهارا .

٢٠ » » » » » » ليلا .

١٥٠ عن يوم بأكمله من شروق الشمس الى غروبها مع استراحة الحمار وحماره ساعة وقت الظهر .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما

تحريرا بالمنصورة في ١٦ يناير سنة ١٩١٥ حافظ حسن

مديرية الدقهلية

قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة ببندر السنبلانين — التعريفة (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه
سنة ١٩١٥ والمعلقة بالقرارين الصادرين في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو
سنة ١٩٠١ ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي ببندر السنبلانين بتاريخ ٢٠ مايو
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

١ — تكون تعريفة عربات الركوب بالأجرة ببندر السنبلانين كالآتي :

بالمسافة :

- ٢٥ مليم داخل البندر ذهابا نهارا أو ليلا .
 - ٤٠ داخل البندر ذهابا وإيابا نهارا أو ليلا مع انتظار عشر دقائق .
 - ٣٠ لعزبة صقر والسلخانة وضواحيها ذهابا نهارا أو ليلا .
 - ٥٠ لعزبة صقر والسلخانة وضواحيها ذهابا وإيابا نهارا أو ليلا مع انتظار
عشر دقائق .
 - ١٥ عن كل كيلومتر من العشرة كيلومترات الأولى خارج البندر نهارا .
 - ٢٠ » » » » » » » ليلا .
 - ١٠ عن كل كيلومتر زيادة عن العشرة كيلومترات الأولى نهارا .
 - ١٥ » » » » » ليلا .
- جزء الكيلومتر يعتبر كيلومترا كاملا .

(*) الواقع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ ووجه ٢٩٠ .

بالساعة :

تحتسب الأجرة بعد العشر دقائق المفترزة أعلاه للانتظار كما يأتي :

٤٠ مليم عن كل ساعة انتظار داخل البندر أو خارجه نهارا .

٦٠ » » » » » » ليلا .

٦٠٠ عن يوم بأكمله من شروق الشمس الى غروبها مع استراحة العريجي والحيول ساعتين وقت الظهر .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما

تحريرا بالمنصورة في ١٦ يناير سنة ١٩١٥ حافظ حسن

مديرية أسبوط

قرار بشأن التجارة ببندر أسبوط — المواقف (*)

مدير أسبوط

بعد الاطلاع على لائحة التجارة بمديرية أسبوط الصادر بها قرار المديرية الرقيم ١١ يناير سنة ١٩١٥
٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون على بندر أسبوط بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

١ — موقف التجارة ببندر أسبوط الموضح بالجدول المرفق بالقرار المشار اليه قبل الكائن « في الجهة الغربية من المحطة قرب الدرازين » يلغى ويستبدل بالموقف الآتي ذكره :

« موقف أمام فابريكة الدخان خارج درايزن المحطة من الجهة القبيلة »

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

أحمد كمال

تحريراً في ١١ يناير سنة ١٩١٥

(*) الوقائع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ وجيه ٢٩٠ .

مديرية أسبوط

قرار بشأن عربات النقل والصندوق ببندر أسبوط — المواقف (*)

مدير أسبوط -

بعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠١ بشأن مواقف ١١ يناير
عربات النقل والصندوق ببعض بنادر ونواحي مديرية أسبوط ،
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون على بندر أسبوط بتاريخ ٣١ ديسمبر
سنة ١٩١٤ ؛

قررها هآت :

- ١ — موقف عربات النقل والصندوق ببندر أسبوط الموضع بالمادة الأولى
من القرار المشار اليه قبل الكائن « في الجهة البحرية من المحطة » يلغى
ويستبدل بالموقف الآتي ذكره :
« موقف أمام فابريكة الدخان خارج درابزين المحطة من الجهة القبلية »
- ٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١١ يناير سنة ١٩١٥ أحمد كمال

(*) الواقع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٢٩٠ .

مديرية أسبوط

قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة ببندر أسبوط — المواقف (*)

مدير أسبوط

بعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٦ بشأن تعريف
١١ يناير ١٩١٥
ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر أسبوط ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محل ببندر أسبوط بتاريخ ٣١ ديسمبر
سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

١ — يحذف من جدول المواقف المبنية بالقرار المشار اليه قبل الموقف الآتي ذكره :

« موقف المحطة بجواز محطة السكة الحديد من الجهة البحرية الغربية » .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أحمد كمال

تحريرا في ١١ يناير سنة ١٩١٥

(*) الوقائع المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٢٩٠ .

وزارة الداخلية

قرار

خاص بحذف الفصح بأنواعه من جدول المواد الغذائية والحاجيات الأولية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤ أول فبراير
الخاص بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية؛

وعلى الجدول المرفق بهذا القانون بيان هذه الأصناف ؛

وبناء على اقتراح لجنة التتوين المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر
بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هو آت :

أولاً — بحذف من جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية المرفق
بالقانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤ الفصح بأنواعه .

ثانياً — على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله بمجرد
نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريراً في أول فبراير سنة ١٩١٥ (١٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٣ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٢١ .

وزارة الحفانية

قرار بتعديل في دائري اختصاص محكمى بليس ومنيا القمع الجزئيتين (٣)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢
بتعديل بعض مواد الأمر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛

وعلى قرارى الحفانية الصادرين بتحديد دائري اختصاص محكمى بليس
ومنيا القمع الجزئيتين ؛

وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١٥ الخاص بتعديل
في دائرة الاختصاص بمديرية الشرقية ؛

قررنا ما يأتى :

إدخال ناحية كفر أبودقن في دائرة اختصاص محكمة منيا القمع الجزئية بدلا
من محكمة بليس الجزئية ٤

القاهرة في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ (١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

(ثروت)

(٣) الوثائق المصرية في ٣ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٢٢ .

مديرية الغربية — مجلس محلي بلقاس

قرار بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية (*)

مدير الغربية ورئيس مجلس محلي بلقاس

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩١٢ بتشكيل ٢٢ يناير
مجلس محلي بلقاس (غربية) ؛

وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٤
والمصتق عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٥ نمرة ٥٢ ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - تحصيل الأموال والرسوم البلدية بحسب التعمد الموقع عليه يكون
عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لأحكام دكرينو ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة
الرسمية ما

تحريرا بلقاس في ٢٢ يناير سنة ١٩١٥
ابراهيم فتحى

(*) الواقع المصرية في ٣ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٢٢ .

مديرية الغربية — مجلس محلي بندر شرين

قرار بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية (*)

مدير الغربية ورئيس مجلس محلي شرين

٢٤ يناير ١٩١٥. بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩١٣ بتشكيل مجلس محلي شرين (غربية) .

وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩١٥ والمصنف عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩١٥ بمجرة ٥٨ .

قرروا ما هو آت :

- ١ - تحصيل الأموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يكون عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقاً لأحكام دكرينو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من نشره بالجريدة الرسمية ما

تجديراً بشرين في ٢٤ يناير سنة ١٩١٥

ابراهيم فتحي

(*) الوقائع المصرية في ٣ فبراير سنة ١٩١٥ وج ٣٢٢ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار خاص بتصدير الأرز على وجه عام (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٣ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٥) ٢ فبراير
سنة ١٩١٤) الخاص بتصدير الأرز ؛

وبما أنه يوجد الآن في مخازن الجمرك مقادير وفيرة من الأرز الهندي ومصلحة
البلاد تقتضى تعديل القرار المتقدم ذكره ؛
وبناء على رأى الذى أبدته لجنة التكوين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٧ ربيع الأول
سنة ١٣٣٣ (٢ فبراير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

١ — ألقى القرار المشار اليه الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ واستبدل
بالأحكام الآتية :

(أولاً) فيما يتعلق بالأرز الوارد من الخارج :

الأرز الوارد من الخارج يجوز تصديره بحيث لا يتجاوز مقدار
ما يصدر منه مجموع مقدار الكمية الواردة منه في كل مرة .

(ثانياً) فيما يتعلق بالأرز البلدى :

الأرز المضروب هو الذى يجوز تصديره دون سواء . أو الأرز
غير المضروب فيمتنع تصديره قطعياً حفاظة على ما يلزم البلاد من التقاوى .

٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القرار ؛

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بالترخيص بتصدير البصل (*)

٢ فبراير سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٣ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبما أن تجارة تصدير البصل ذات أهمية كبرى للبلاد ؛

وبما أنه جرت عادة التجار الأجانب بالتعاقد مع المزارعين في مثل هذا الأوان من كل عام ويهمهم أن يعرفوا مقدار ما يجوز تصديره من هذا المحصول ؛

ونظرا لاقتراب موسم المحصول الجديد ؛

وبناء على الرأي الذى أبدته لجنة التمويل ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء مجلسه المتعقد في يوم الثلاثاء ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (٢ فبراير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ على البصل الذى يجوز من الآن فصاعدا تصديره بلا شرط ولا قيد ؛

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوثائق المصرية في ٦ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٤٩ .

وزارة الداخلية

قرار

بتعديل جدول المحلات المقلقة للزراعة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات المقلقة للزراعة والمضرة بالصحة والخطرة ؛
سنة ١٩١٥ ٣١ يناير

قرر ما هوأت :

١ - تعتبر المحلات الموضحة بعد من المحلات المقلقة للزراعة والمضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى القسم الأول والفرع المرموز اليه بحرف (أ) من
الجدول التابع لللائحة المؤرخة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقه بالقانون
المشار اليه :

”مستودعات القطران أو الراتنج أو الجمع على أنواعه أو الاستيوت
أو ثاني سلفور الفحم وجميع المواد المستخرجة منها وكذلك مستودعات
جميع المواد المستخرجة من البترول أو الكحول أو الأثير أو الدهن .
ومستودعات جميع المواد التي تحتوى عشرة في المائة أو أكثر من أية
مادة من المواد الآتفة الذكر“ .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

القاهرة في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ (١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٧٩ .

وزارة الداخلية

قرار بشأن الباعة السريجة (*)

وزير الداخلية

٣١ يناير ١٩١٥
بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر
في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ طبقاً للأمر العالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هوأت :

(أولاً) أحكام عمومية

مادة ١ — تسرى هذه اللائحة بقرار من المحافظ أو المدير على أى مدينة
أو قسم منها وللحافظ أو المدير أن ينص أيضاً بقرار عن أنواع الباعة السريجة
الذين يقتصر عليهم تطبيق الأحكام الخاصة بالقيد وبجمل الصفائح .

مادة ٢ — على كل شخص يرغب ممارسة حرفة بائع سريج أن يقيد اسمه
أولاً فى المحافظة أو فى المديرية الواقعة فيها المدينة التى يرغب ممارسة حرفته فيها .

ويجوز رفض طلب القيد لسبب من الأسباب الآتى ذكرها :

(١) اذا سبق الحكم على الطالب لسرقة ارتكبها وهو يمارس حرفة بائع
سريج فى السنوات الثلاث السابقة لتقديم الطلب .

(٢) اذا كان قد أُلنى قيد اسم الطالب فى السنة الأشهر التالية لتقديم
الطلب بناء على أحكام المادة ١٣ من هذه اللائحة .

(*) الوقائع المصرية فى ٨ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٧٩ .

مادة ٣ - يعطى لكل بائع سريج صار قيد اسمه بالطريقة الموضحة قبل صفحية عليها نمرة القيد بأرقام عربية وافرنيجية مقابل دفع مبلغ لا يتجاوز الخمسة قروش صاغ . وعلى البائع أن يحمل هذه الصفيحة على ذراعه الأيمن بطريقة ظاهرة طول مدة ممارسته لحرقته .

مادة ٤ - الصفيحة شخصية لحاملها فالتنازل عنها أو إدارتها أو السماح لأى كان باستعمالها يعتبر مخالفة لأحكام هذه اللائحة . وعدا عن ذلك فانه يجعل صاحب الصفيحة مسئولاً عن جميع المخالفات ضد أحكام هذه اللائحة التى يكون الشخص الذى وجد حاملا للصفيحة قد ارتكبها .

وإذا شطب قيد اسم البائع أو أوقف هذا الأخير عن ممارسة حرقته فعليه إرجاع الصفيحة الى المحافظة أو المديرية .

مادة ٥ - اذا فقدت الصفيحة فعل صاحبها أن يخطر المحافظة أو المديرية حالا بفقدانها وهى بعد أن تتأكد من فقدان الصفيحة تصرف له صفيحة عليها نمرة أخرى وتجرى التأشير اللازم عن ذلك فى دفتر القيد .

مادة ٦ - لا يجوز للباعة السريجة اجراء شئ من الأشياء الآتى ذكرها :

(١) المرور أو الوقوف بالشوارع والميادين المبنية بقرار المحافظة أو المديرية وهذا المنع لا يسرى على الذين يبيعون الجرائد دون غيرها .

(٢) الوقوف أمام معاهد التعليم اذا منعهم البوليس عن ذلك بناء على طلب مدير المعهد .

(٣) الوقوف أو المرور بكيفية تعوق الجمهور عن الدخول فى المخازن أو المحلات الأخرى أو الوقوف فى أية نقطة يمنعهم البوليس من الوقوف فيها لضرورة استثنائية استدعتها المصلحة .

(٤) مضايقة الناس بمرضهم بضاعتهم عليهم واحدا بعد واحد .

(٥) النداء على بضائعهم بطريقة يسبب عنها إقلاق الراحة العمومية
أو بين الساعة العاشرة مساءً والسابعة صباحاً .

(٦) ممارسة حرقهم أثناء إصابتهم بمرض معد أو عفن أو إذا كان في المنزل
الذي يسكنونه شخص مصاب بمرض من هذا القبيل .

وعند تقديم تقرير من مصلحة الصحة العمومية بأن أحد الباعة واقع تحت
حكم هذا المنع ينبه عليه بعدم ممارسة حرقه حتى يتقدم تقرير آخر من المصلحة
المشار إليها برفع هذا المنع .

(ثانياً) أحكام خاصة ببيع المأكولات والمشروبات

مادة ٧ - لا يجوز للباعة السريعة المشتغلين ببيع المأكولات أو المشروبات
في الجاهات المفروض عليهم فيها قيد أسمائهم ممارسة حرقهم قبل تقديم إخطار
خصوصي عن ذلك للتأشير به في دفتر القيد .

ويتضمن هذا الإخطار ما يأتي :

(١) اسم وعنوان الطالب .

(ب) نوع المأكولات أو المشروبات التي يرض بيعها .

(ج) المحلات التي ترد منها هذه الأصناف أو التي تخزن فيها إلا ما كان منها
مفتوحاً للتفتيش عليه بناء على أحكام اللوائح المعمول بها الآن .

وكل تفسير في البيانات الموضحة بالإخطار يصير إعلانه حالا إلى المحافظة
أو المديرية وإلا اعتبر الإخطار لاغياً وترفع الدعوى العمومية على المخالف في هذه
الحالة لمخالفته الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٨ — المحلات التي ترد منها أو تخزن فيها المأكولات أو المشروبات التي يتاجر بها الباعة المنصوص عنهم في المادة السابقة يجب أن تكون مفتوحة لتفتيش مندوبي مصلحة الصحة العمومية عليها سواء كان ذلك بناء على أحكام اللوائح المعمول بها الآن أم بناء على قبول مالكها أو مستأجرها لهذا التفتيش ويجب أن تكون دائماً في حالة موافقة صحيحة بالنسبة للأصناف المتوزعة عنها .

فاذا رفض مالك أو مستأجر أحد هذه المحلات التفتيش على محله أو القيام بالإجراءات التي يقررها الموظف المنتدب للتفتيش فعلى هذا الموظف إعلان الباعة بعدم شراء شيء من هذا المحل وعدم تخزين بضاعتهم فيه وتقام الدعوى العمومية في كل مخالفة لهذا المنع كما لو كانت قد وقعت ضد أحكام هذه اللائحة .

مادة ٩ — يجب أن تكون الصفائح المعطاة لباعة المأكولات أو المشروبات مختلفة عن الصفائح المعطاة لبقية الباعة .

مادة ١٠ — يجب أن تكون الأوعية التي توضع فيها المأكولات والمشروبات أو تحضر أو تعرض أو توزع على الجمهور تامة النظافة وفي مأمن من التلوث .

(ثالث) العقوبات

مادة ١١ — تعاقب كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا صافا ويؤشر بها في دفتر القيد اذا كان المخالف قد سبق قيد اسمه كجائع سريخ .

مادة ١٢ — في حالة صدور حكم نهائي ضد بائع سريخ سبق قيد اسمه لممارسة حرفته رغمًا عن إعلان المنع المؤقت المنصوص عنه في الفقرة السادسة من المادة السادسة فلمحافظة أو المديرية منعه عن ممارسة حرفته لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر وذلك بدون الإخلال بالمنع المنصوص عنه في المادة المشار إليها وفي هذه الحالة تسترد صفيحته منه فلا يحملها كل هذه المرة .

مادة ١٣ - إذا حكم نهائيا على بائع سرتيج سبق قيد اسمه لجريمة من الجرائم الآتية ذكرها :

- (١) في حادثتي سرقة ارتكبهما في بحر ثلاث سنوات أو
 - (٢) في حادثتي سرقة ارتكبهما في حالة ممارسة حرفته أو
 - (٣) لممارسته حرفته بدون حمل الصفيحة أو
 - (٤) لعدم اطاعته الأمر الإداري المعطى له والمتوّه عنه في المادة السابقة أو
 - (٥) لمخالفتين ضد أحكام هذه اللائحة ارتكبهما في بحر ستة شهور
- يجوز للمحافظ أو للدير شطب قيد اسمه .

مادة ١٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

تحريرا في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ (١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

حسين رشدي

وزارة الحفانية

قرار

خاص بفصل ناحية كفر أبودقن من دائرة اختصاص محكمة بلبس الشرعية وإدخالها في دائرة اختصاص محكمة منيا القمع الشرعية (*)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩١٥ القاضي
بفصل ناحية كفر أبودقن عن مركز بلبس وإلحاقها بمركز منيا القمع ؛
وعلى المادة الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون نمر ٢٥
سنة ١٩٠٩) ؛

قررنا ما هو آت :

تفصل ناحية كفر أبودقن من دائرة اختصاص محكمة بلبس الشرعية وتدخل
في دائرة اختصاص محكمة منيا القمع الشرعية ما

تحريرا في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ (١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)
(ثروت)

(*) الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٨١ .

وزارة الحفائفة

قرار

خاص بفصل محكمة القصير الشرعية عن دائرة اختصاص محكمة قنا الشرعية وإدخالها في دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية (*)

وزير الحفائفة

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤
بتعديل في دوائر الاختصاص الادارى بمديرية قنا ومحافظة السويس ؛

وعلى المادة الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون نمرة ٢٥
سنة ١٩٠٩) ؛

قررنا ما هوآت :

نفصل محكمة القصير الجزئية الشرعية عن اختصاص محكمة قنا الابتدائية الشرعية
وتدخل في اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية ما

تحريرا في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ (١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

(ثروت)

(*) الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٣٨١ .

وزارة الداخلية

قرار

بناطة ادارة مأمورية سيوه بموظف من ضباط مصلحة خفر السواحل (*)

وزير الداخلية

بعد تصديق وزارة المالية ؛

١٣ فبراير
سنة ١٩١٥

قررهاوات :

أولا — تناط ادارة مأمورية سيوه التابعة لمديرية البحيرة بموظف من ضباط مصلحة خفر السواحل بدلا عن لاناظتها بمأمور من موظفى الداخلية .

ثانيا — ضابط خفر السواحل الذى تعينه مصلحة خفر السواحل مع المأمور يمين معاونا لهذه المأمورية .

ثالثا — يسرى مفعول هذا القرار من يوم أول مارس سنة ١٩١٥ م .

تحريرا فى ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ (٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٤٦٩ .

مديرية الغربية

قرار بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بئدر طلخا « غربية » (*)

مدير الغربية ورئيس مجلس محلي بئدر طلخا (غربية)

٤ فبراير ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩١٣ بتشكيل
مجلس محلي بئدر طلخا (غربية) ؛

وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩١٥ والمصدق
عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩١٥ بتمرة ٦٨ ؛

قرر ما هو آت :

١ - تحصيل الأموال والرسوم البلدية بحسب التمهيد الموقع عليه يكون عند
الافتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام ذكره بتمرة ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
الخاص بتحصيل العوائد والعشور .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة
الرسمية ؛

تحريرا بطلخا في ٤ فبراير سنة ١٩١٥ ابراهيم فتحي

(*) الوقائع المصرية في ١٧ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٥٠٧ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار — بالترخيص باعادة تصدير كل ما يرد من الآن من الدقيق الأجنبي (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ١٦ فبراير
سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (٢٦ يناير
سنة ١٩١٥) بالترخيص بتصدير الدقيق الهندي بلا شرط ولا قيد ؛
وبناء على الرأي الذى أبدته لجنة التكوين ؛

فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في يوم الثلاثاء ٢ ربيع الثانى
سنة ١٣٣٣ (١٦ فبراير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

من الآن فصاعدا يجوز إعادة تصدير أى كمية ترد على البلاد من أى نوع من
أنواع الدقيق الأجنبي ما
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٥ رجه ٥٣٧ .

وزارة الداخلية

قرار — بإضافة بعض بلاد الى جدول البلاد والنواحي السارى عليها
القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة فيما يختص بالنوع المدلول عليه بحرف «ب» (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة الصادر بها القرار المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ المشتمل على أسماء
البلاد والنواحي السارية عليها أحكام القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ واللائحة المرفقة
به فيما يتعلق بالمحلات المدرجة في الأنواع المدلول عليها بحرف (ب) ؛

قررها هوأت :

١ — تسرى أحكام القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة المرفقة به فيما يتعلق بالمحلات
المدرجة في النوع المدلول عليه بحرف (ب) من الأقسام الثلاثة
في النواحي الآتية :

مديرية المنوفية

ميت خاقان — سبك الاحد — ميت به .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرين يوما
القاهرة في ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ (٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)
حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٥٣٨ .

وزارة الحفانية

قرار بإنشاء محكمة خط وتحديد دائرة اختصاصها « بندر المحلة الكبرى » (*)

نحن وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمره ١١ سنة ١٩١٢ ١٤ فبراير
المختص بمحاكم الأخطاط ؛

وعلى القرارات الصادرين بتاريخ ٢١ و ٢٦ يناير سنة ١٩١٣ بإنشاء محاكم
أخطاط بمديرية الغربية وتحديد دوائر اختصاصها ؛
وعلى ما جاء من محكمة طنطا الأهلية ونيابتها ومديرية الغربية ؛

قررنا ماهوأت :

المادة الأولى

مديرية الغربية

مركز المحلة الكبرى

تنشأ محكمة خط ثانية ببندر المحلة الكبرى وتسمى " محكمة خط بندر المحلة
الكبرى " ويشمل اختصاصها البندر المذكور .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول مارس سنة ١٩١٥ م

القاهرة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٥ (٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

(ثروت)

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٥٣٩ .

مديرية الغربية

قرار - بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بنذر فؤه (*)

مدير الغربية ورئيس مجلس محلى بنذر فؤه (غربية)

٧ فبراير ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩١٣ بتشكيل مجلس محلى فؤه (غربية) ٤

وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩١٥ والمصطفى عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩١٥ بتمرة ٦٧ ٤

قرر ما هوآت :

١. - تحصيل الأموال والرسوم البلدية بحسب التمهيد الموقع عليه يكون عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لأحكام ذكرىتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور .

٢. - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة الرسمية ما

ابراهيم فتحى

تحريرا بفؤه فى ٧ فبراير سنة ١٩١٥

(*) الوثائق المصرية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٥٤٠ .

وزارة الحفانية

لائحة المأذونين^(١)

نحن وزير الحفانية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الرقم ٢٦ جمدى الثانية سنة ١٣٢٨. ٧ فبراير
(٣ يوليه سنة ١٩١٠) الشامل لتعديل لائحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية
«القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠» ؛

وبناء على ما تمضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨٣ من اللائحة المذكورة ؛

قررنا ما هوأت :

الباب الأول

فى انتخاب وتعيين المأذونين

المادة الأولى

يكون لكل جهة مأذون أو أكثر بناء على طلب الأهالى وبعد موافقة وزارة
الحفانية .

المادة الثانية

يتخب المأذون بمعرفة أهالى الجهة المراد التعيين فيها وقدم محضر الانتخاب
الى المحكمة الشرعية التابع لها .

(١) الواقع المبررة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٥٩٧ .

المادة الثالثة

يشترط فيمن ينتخب لوظيفة المأذونين أن يكون حائزاً للشروط الآتية :

- (١) أن يكون مصري الجنس .
- (٢) أن يكون سنه إحدى وعشرين سنة على الأقل .
- (٣) أن يكون حائزاً على الأقل لشهادة الأهلية أو الشهادة الثانوية من الجامع الأزهر أو من أحد المعاهد الدينية الإسلامية الأخرى أو شهادة القسم الأول من مدرسة القضاء الشرعي .

المادة الرابعة

إذا لم يوجد في جهة من يكون حائزاً لاحدى الشهادات المتقدمة جاز انتخاب غيره ممن لا يكون حاملاً لشهادة بشرط أن يحسن الاجابة في الامتحان المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة التاسعة .

المادة الخامسة

إذا لم يوجد في جهة من يليق أن يكون مأذوناً جاز للجنة المتوة عنها في المادة الثامنة أن تحيل أعمال تلك الجهة على مأذون أقرب جهة .

المادة السادسة

إذا لم يوجد في جهة من يليق لوظيفة المأذونية وتمذر إحالة تلك الجهة على مأذون آخر فلوزارة الحفانية أن ترخص بانتخاب وتعيين من لم تتوفر فيه الشروط اللازمة .

المادة السابعة

على من ينتخب للأذونية أن يقدم الشهادات الآتية للحكمة التي رفع اليها محضر الانتخاب :

- (١) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .
- (٢) شهادة من عملة بلده أو نائبه أو شيخ القسم واثنين من أعيان الجهة مصدقاً عليها من المركز أو القسم دالة على أنه حسن السير .

(٣) شهادة من قلم السوابق بعدم صدور أحكام عليه تغل بالشرف أو توجب حرمانه من الحقوق المدنية .

المادة الثامنة

تشكل في كل محكمة ابتدائية لجنة لامتحان وتعيين المأذونين من رئيس المحكمة أو نائبه وقاضيين من قضاتها .

المادة التاسعة

يكون الامتحان في أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بهما شرعا ونظاما وفي الاملاء والحساب والخط .

وأما الحائزون على إحدى الشهادات المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة فيقتصر في امتحانهم في أمور الزواج والطلاق النظامية وفي الاملاء والحساب والخط إذا لم يكن سبق امتحانه في هذه المواد الثلاث حسب الشهادة الحاصل عليها الممتحن .

المادة العاشرة

بعد استيفاء جميع الاجراءات تصدر اللجنة قرارا بتعيين المأذون ولا يكون ذلك القرار نافذا إلا بعد تصديق الحفانية عليه .

المادة الحادية عشرة

على المأذون أن يقدم للمحكمة قبل مباشرة عمله كفيلًا مقتدرا يتعهد بدفع ما يتأخر المأذون في أدائه للخزينة من الرسوم وتضمن التهمة لغاية مبلغ ٥٠ جنيتها .
ويجب تجديد الكفالة إذا توفى الكفيل أو مضت ثلاث سنوات من تاريخها .

المادة الثانية عشرة

إذا توفى المأذون أو فصل أو أوقف أو مرض أو غاب فلقاضي المحكمة الجزئية التابع لها إحالة أعماله مؤقتا على مأذون أقرب جهة حتى يعين البديل أو يعود المأذون الى عمله .

الباب الثاني

في اختصاص المأذونين

المادة الثالثة عشرة

يختص المأذون دون غيره بمباشرة عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك مع مراعاة مانص عليه في المادة الرابعة عشرة .

المادة الرابعة عشرة

للعلماء المقيدة أسماءهم في أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة العقد لكن لا يجوز ذلك إلا إذا كان المأذون حاضرا لقيد العقد بعد تحصيل رسمه .

المادة الخامسة عشرة

يجب على المأذون أن ينبه من يلقي صيغة العقد الى ما قد يوجد من الموانع فان لم يقبل امتنع المأذون عن الاشتراك في العقد وأخطر المحكمة فورا .

المادة السادسة عشرة

إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بإجراء العقد مأذون الجهة المقيمة بها الزوجة ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على إجراء العقد بمعرفة مأذون آخر بشرط أن يقدم لهذا المأذون شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة في دائرتها الزوجة بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى لذلك الزواج .
وإذا لم يكن للزوجين محل إقامة كالرحل جاز إجراء العقد بمعرفة مأذون الجهة التي يكونان بها وقت طلب العقد .

والمأذون المختص بقيد الطلاق هو مأذون الجهة التي يقيم بها المطلق إلا اذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر .

ومحل الإقامة هو الجهة التي يقطنها الشخص على وجه يعتبر مقما فيها عادة .

الباب الثالث في واجبات المأذونين

الفصل الأول في واجبات عمومية

المادة السابعة عشرة

على المأذون أن يتخذ له مقرا ثابتا في الجهة التي عين فيها وليس له أن يغيب عنه أكثر من خمسة أيام إلا بعد الترخيص له بذلك من قاضي المحكمة الجزئية التابع لها .

وعليه أن يخطر المحكمة بقيامه وعودته في جميع الأحوال .

المادة الثامنة عشرة

على المأذون أن يباشر عمله بنفسه وليس له إنبابة الغير فيه .

المادة التاسعة عشرة

يكون لدى كل مأذون دفتران أحدهما لقيد الزواج وما يلحق به والآخر لقيد الطلاق وهذان الدفتران يصرفان له من المحكمة التابع لها .

وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه المأذون الى المحكمة حالا بإيصال ممن استلمه .

ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنين .

المادة العشرون

على المأذون أن يجري القيد في نفس المجلس وأن يسلم فيه لكل من الطرفين القسيمة الخاصة به بعد أخذ الإيصال بذلك في رصيد الدفتر .

المادة الحادية والعشرون

يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود بامضاءهم فإذا لم يكن أحدهم أو كلهم يعرف القراءة والكتابة وجب حتماً أن يوقع بختمه .

المادة الثانية والعشرون

على المأذون أن يعتنى بدقائره ويحصر التسامح بخط واضح بلا كشط ولحس أو شطب أو تحشير وإذا وقع خطأ بالزيادة في الكتابة يؤشر تأشيراً بسيطاً على الكلمات الزائدة وينبه عليها في الهامش ويبين عدد الكلمات المضافة والسطر الموجودة فيه .

وإذا كان الخطأ بالنقص تزداد ما تلتزم زيادته على الهامش .

يوقع المأذون على جميع ما ذكره ومن وقعوا على المادة .

المادة الثالثة والعشرون

على المأذون أن يورد متحصلاته لخزينة المحكمة التابع لها أو لصراف الجهة المقيم بها طبقاً للطريقة المقررة أو التي تقرّر فيما بعد .

المادة الرابعة والعشرون

يجب على المأذون أن يقدم كل ثلاثة أشهر دفتري عقود الزواج وإشهادات الطلاق إلى المحكمة الجزئية التابع لها لتفتيش ما فيها من الأعمال .

الفصل الثاني

في واجبات المأذونين الخاصة بعقود الزواج

المادة الخامسة والعشرون

يجب على المأذون قبل مباشرة العقد أن يتحقق من خلق الزوجين من جميع الموانع الشرعية والنظامية .

المادة السادسة والعشرون

لا يجوز تزويج العساكر والصف ضباط والضباط الذين في خدمة الجيش من رتبة ملازم ثان أو ملازم أول إلا بترخيص خاص من وزارة الحربية .
ولا يجوز مباشرة زواج احد من عساكر وصف ضباط خفر السواحل إلا اذا أذنت المحكمة له بذلك بناء على الترخيص الذي يرسل اليها من المصلحة المذكورة طبقا للتعليمات الجارية .
وكذلك لا يجوز تزويج عساكر البوليس إلا بمقتضى اذن كتابي من حاكمدار البوليس التابع له الزوج .

المادة السابعة والعشرون

ليس للأذن أن يباشر زواج من لا ولي له من الأيتام ولا العقود التي يكون أحد الطرفين فيها تابعا لدولة أجنبية أو كان غير مسلم وانما ذلك كله من اختصاص القضاة بعد اتباع القواعد الجارية .

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز للأذن أن يباشر عقد زواج مطلقة بزواج آخر إلا بعد الاطلاع على قسيمة الطلاق أو الحكم النهائي به .
فاذا لم يقدم له شيء من ذلك وجب عليه رفع الأمر الى القاضي التابع له والعمل بما يأمر به وعلى القاضي أن يأذن بإجراء العقد متى ثبت له عدم المانع من التحرى الذى يحرره ويذكر فى العقد تاريخ الطلاق ونمرته والجهة التى حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بمباشرة العقد .

المادة التاسعة والعشرون

لا يجوز للأذن أن يباشر عقد زواج من توفى عنها زوجها إلا اذا قدمت شهادة رسمية أو إعلاما شرعيا بالوفاة فان لم يقدم امتنع المأذون عن العقد إلا بأذن من القاضي .
وعلى القاضي أن يتحرى عن الوفاة من الجهة المختصة .

المادة الثلاثون

على المأذون أن يخطر العمدة أو المحافظة بما يحصل على يده من عقود الزواج والتصادق عليه .

الفصل الثالث

في واجبات المأذنين الخاصة بأشهادات الطلاق

المادة الحادية والثلاثون

على المأذون أن يقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

المادة الثانية والثلاثون

على المأذون أن يذكر في قسيمة الطلاق تاريخ العقد الذي وقعت فيه الفقرة ونعته والجهة التي حرر فيها واسم المأذون الذي أجراه إن كان وإلا وجب قيد تصديق على الزوجية أولاً ثم إثبات الطلاق بعد ذلك .

المادة الثالثة والثلاثون

إذا كان الزواج الذي وقعت فيه الفقرة من عمل المأذون وكان دفتر الزواج عنده يؤثر بالطلاق في وصيد وثيقة الزواج .
وإذا لم يكن من عمله أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكة لتؤشر بالدفتر أو تتحارب الجهة التي يكون بها لتجرى التأشير .
ولا يسرى هذا النص إذا كان الزواج الذي وقعت فيه الفقرة حاصلًا في غير القطر المصري والسودان .

المادة الرابعة والثلاثون

على المأذون أن يخطر العمدة أو المحافظة بما يحصل على يده من إشهادات الطلاق إذا كان الزوجان أو أحدهما من تبعة دولة أجنبية .

الباب الرابع

في تأديب المأذونين وعزلهم

المادة الخامسة والثلاثون

العقوبات التي يجوز توقيعها على المأذونين لمخالفتهم واجبات وظيفتهم هي :

- (١) الانذار .
- (٢) الايقاف عن العمل لمدة لا تتقص عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر .
- (٣) العزل .

وهذا لا يمنع من محاكمة المأذون جنائيا على ما يقع منه ويعتبر جريمة معاقبا عليها قانونا .

المادة السادسة والثلاثون

لرئيس المحكمة أن ينذر المأذون عن المخالفات التي تستوجب ذلك . فاذا رأى أن المخالفات تستحق عقوبة أكثر من ذلك رفع الأمر الى اللجنة المنصوص عنها في المادة الثامنة لتحكم بأية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

وتصدر اللجنة حكمها بعد الاطلاع على أوراق التحقيقات .

واذا اقتضى الحال لتحقيق تكليفللجنة أن تقر بعمله .

المادة السابعة والثلاثون

للجانبة الحق في إيقاف المأذون عن عمله حتى تنتهي محاكمته .

المادة الثامنة والثلاثون

أحكام اللجنة نهائية ما عدا ما هو منصوص عنه في المادة الآتية .

المادة التاسعة والثلاثون

تعرض الأحكام الصادرة بالعزل على الحقانية للمصادقة عليها أو تعديلها أو إلغائها
وتقرير العقوبة التي تراها .

وفي هذه الحالة يوقف المأذون حتما عن عمله حتى يصدر أمر الحقانية .

المادة الأربعون

لوزارة الحقانية في أي وقت رقت المأذون اداريا اذا بدت أسباب
تستدعي ذلك .

أحكام ختامية

المادة الحادية والأربعون

يلغى كل ما كان مخالفا لهذه اللائحة من الأحكام الجارية عليها العمل الآن .

صدر في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ (٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٣٣)

وزير الحقانية

(ثروت)

مديرية الغربية

قرار - باحتياطات لمنع تلويث مياه الشرب ببندر دسوق (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية ٢١ نوفمبر
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمركز دسوق ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هو آت :

١ - يمنع داخل حدود بندر دسوق وكذا على مسافة خمسمائة متر فوق تيار المياه
وتحتة خارجا عن هذه الحدود أخذ المياه من النيل أو من ترعة القضاية
سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى إلا من النقط الآتية :
(أولا) من النيل - وذلك في المدة من أول أغسطس لغاية ١ فبراير من كل
سنة من المنطقة المتحصرة بين نقطتين كائنة احدهما عند صليبة
جسر البحر والأخرى كائنة على بعد اثنين وستين مترا من طريق
سيدي أبو النصر فوق التيار .

(ثانيا) من ترعة القضاية - وذلك في المدة من ١٦ فبراير لغاية آخر يوليو من
كل سنة من المنطقة المتحصرة بين نقطتين كائنة احدهما عند
منهان السكة الحديد والأخرى عند كوبرى الجمعية الخيرية .

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام أو سقى المواشى من
النيل أو ترعة القضاية أثناء المدة المعينة لأخذ مياه الشرب منهما في أى
مكان يقع على مسافة تقل عن خمسين مترا تحت التيار أو مائة متر فوق التيار
من أى نقطة من النقط المبينة بالمادة الأولى .

(*) الواقع المصرية في ٢٤ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٦٠٠ .

- ٣- ممنوع رسو المراكب في النيل أو ترعة القضاية أثناء المدة المعينة لأخذ مياه الشرب منها في أى مكان يقع على مسافة تقل عن مائة متر تحت التيار أو ١٥٠ مترًا فوق التيار من أى نقطة من النقاط المعينة في المادة الأولى .
- ٤- ممنوع إلقاء القاذورات والكثاسه أو إلقاء الماء القذر على ضفتي النيل وترعة القضاية أو تلويثهما بأية طريقة أخرى داخل حدود بندر دسوق أو على مسافة ٥٠٠ متر خارجا عنها فوق التيار وتحتته .
- ٥- أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .
- ٦- يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .

ابراهيم فتحي

٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤

رياسة مجلس الوزراء

قرار - بالتريخيص بتصدير المحلب (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ٢٣ فبراير سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛
وبعد الاطلاع على الرأي الذى أبدته لجنة التموين ؛
قد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٣٣ (٢٣ فبراير سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ على المحلب الذى يجوز من الآن فصاعدا تصديره بلا قيد ولا شرط ما

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ وجه ٦٢٧ .

وزارة الأوقاف

مذكرة مرفوعة الى مجلس الأوقاف الأعلى (*)

أشرف بأن أعرض على هيئة المجلس ميزانية الأوقاف الخيرية المنصوص
عليها بالأمرين العالين الصادرين في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣
عن السنة المالية التي تبدئ في أول ابريل سنة ١٩١٥ وتنتهى في ٣١ مارس
سنة ١٩١٦ .

١٦ فبراير
سنة ١٩١٥

وقد وضعت هذه الميزانية بنظام جديد ينطبق على شكل ميزانية الحكومة
ووافق عليه مندوب وزارة المالية عملاً بالمادة ٥٥ من الأمر العالى الصادر
في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ .

إن معظم موارد وزارة الأوقاف من إيجار الأطلان الزراعية والأماكن السكنية .
وقد جرت عادة الوزارة في تقدير إيرادات الميزانية (ذلك التقدير الذى يبنى عليه
تقدير مصروفاتها أيضا) أن تتخذ مبالغ عقود التأجير أساسا للربط . ولما كانت
هذه العقود متفقا عليها والمبالغ الواردة بها إيرادا ثابتا وحقا مضمونا للصلحة على
كل حال كان اتخاذ تلك المبالغ أساسا لتقدير الإيرادات أمرا طبعيا . ولا يؤثر
في ذلك عدم إمكان الحصول على مبالغ تلك العقود كاملة في أثناء السنة لأن
ما يتأخر تحصيله من إيجار السنة الجديدة يمكن أن يقوم مقامه جزء عظيم مما يتحصل
من متأخرات السنوات الماضية .

على أن هذه القاعدة وإن كانت مقبولة في السنوات الماضية إلا أنه يتعذر
الأخذ بها في السنة الحاضرة بسبب الظروف الاستثنائية التي أثرت في أثمان
المحصول وخصوصا أسعار القطن الذى هو الأساس الأول لثروة القطر . وقد
نشأ من ذلك تعذر الحصول على مجموع الإيجارات المقطرة في ميزانية سنة ١٩١٤ .
كما أن وقوف الحركة الاقتصادية العامة نشأ عنه نزول إيجار الأماكن السكنية
وخلق كثير منها فعلا .

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ (ملحق) .

لهذه الأسباب الجوهرية رأينا أن لا نتخذ تلك القاعدة الأصلية أساسا لتقديرات ميزانية سنة ١٩١٥ بل جعلنا التقدير مؤسسا على المنظور تحصيله فعلا ملحوظا فيه تأثير الظروف الحالية حتى يكون تقدير الإيرادات قريبا من الحقيقة بقدر الامكان وتقدير المصروفات تابعا له في النقص .

وعليه فإن الميزانية تقررت على وجه ما يأتي :

	جنيه
الإيرادات	٤٧٣٠٠٠
المصروفات	٤٦٢٧٠٣
زائد الإيرادات عن المصروفات	١٠٢٩٧

الإيرادات

قدرت الإيرادات بمبلغ ٤٧٣٠٠٠ جنيه . وقد كانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ٥٣٧١٠٠ جنيه . فيكون النقص فيها ٦٤١٠٠ جنيه . وقد دخل في هذه الميزانية إيراد جديد يتضمن :

(أولا) ٤٠٠٠ جنيه على باب المرتبات المربوطة على أوقاف أهلية . فاضل خيرات أحد الأوقاف .

(ثانيا) ٩٠٠٠ جنيه لحساب المعاشات ومكافآت الموظفين . وكان مخصصا بميزانية على حدة .

إيجارات المباني — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ١٠٧٠٠٠ جنيه فالتقص ١٣٠٠٠ جنيه بسبب خلق بعض الأماكن وتقص إيجار البعض الآخر على ما سبق بيانه .

إيجار الأراضي الفضاء — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه فالتقص ٢٠٠٠ جنيه بسبب أن بعض الأراضي التي كانت تؤجر عادة في أيام المولدين الأحمدي والدسوقي غير منظور تأجيرها في سنة ١٩١٥ فضلا عن خلق بعض الأراضي المؤجرة وتقص إيجار البعض الآخر .

الأحكار — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وقد كانت مقدرة في سنة ١٩١٤ بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه فالتقص ٢٠٠ جنيه بحسب المنظور تحصيله .

إيجارات الأطيان الزراعية — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٤٨٠٠٠ جنيه وكانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ٢٩٨٨٠٠ جنيه فالتقص فيها ٥٠٨٠٠ جنيه وقد روى في هذا التقدير المنظور تحصيله نظرا للاحوال الحاضرة .

أما مربوط الإيجار بحسب وارد عقود التأجير التي عملت عن سنة ١٩١٥ فيقدر بمبلغ ٢٩٧٦٠٠ جنيه عن ٤٨٠٨٢ فداناً وعليه فالفرق الحقيقي بين تقدير ميزانية سنة ١٩١٤ المؤسس على وارد عقود التأجير وبين مربوط الإيجارات عن سنة ١٩١٥ هو ١٢٠٠ جنيه .

على أن هذا الفرق نقص ظاهري لأنه قد قل إلى المتزرع في سنة ١٩١٥ من الأطيان المؤجرة من قبل ما قيمة إيجاره ٩٢٧٠ جنيهاً .

للمحصولات الزراعية — تقرر إيراد هذا النوع بميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٤٦٠٠ جنيه محصول ٤٤٧٤ فداناً وكان المقرّر له في سنة ١٩١٤ مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه محصول ٣٣٣٤ فداناً فتكون الزيادة في الإيراد ١٦٠٠ جنيه وفي زمام المتزرع ١١٥٠ فداناً وقد كان متظراً أن يكون الإيراد أكثر مما تقدر مقابل ما زاد في زمام الزراعة ولكن تقديراً ثمان القطن بأقل من سعره في السنة الماضية تسبب عنه نقص التقدير .

مربيات مربوطة بوزارة المالية — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢١٦٠٠ جنيه كما كان في سنة ١٩١٤ .

مربيات مربوطة على أوقاف أهالية وأوقاف الحرمين — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه وكانت في ميزانية سنة ١٩١٤ مقطرة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فالزيادة ٤٠٠٠ جنيه بسبب اضافة الزائد من خيرات أحد الأوقاف الأهلية على الميزانية العمومية وكان قبلا خارجا عنها .

الارادات المتنوعة — قدرت في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كما كانت في سنة ١٩١٤ وذلك بحسب المنظور تحصيله .

الارادات العمومية — قدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٤٩٨٠٠ جنيه وكانت مقطرة في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ٥٣٥٠٠ جنيه فالنقص ٣٧٠٠ جنيه بحسب المنظور تحصيله .

وهذا الباب ٩٠٠٠ جنيه أضيف زيادة لأقل مرة في ميزانية سنة ١٩١٥ لحساب معاشات ومكافآت الموظفين وكان قبلا خارجا عن الميزانية العمومية حيث كانت له ميزانية خاصة بإيراده ومصروفه وقد أصبح الآن لافائدة من وجود هذه الميزانية حيث زاد المتصرف عن الإيراد الخالص بهذا الباب والزائد في المتصرف جار أخذه من الميزانية العمومية فلهذا رأينا أن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بباب المعاشات تدخل ضمن الميزانية العمومية .

ومن الزيادة أيضا ٣٠٠ جنيه في باب المتحصل من مصاريف القضاء بحسب المنظور تحصيله أما النقص ومقداره ١٣٠٠٠ جنيه فهو من رسوم إدارة الوزارة للأوقاف الأهلية ومن المتحصلات المتنوعة بحسب المنظور تحصيله في سنة ١٩١٥ .

المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٤٦٢٧.٣ جنيهات وقد كانت مقدرة في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ٥٠٣٤٩٢.٣ جنيهات فيكون النقص فيها ٤٠٧٨٩.٠ جنيهات . على أن هذا النقص هو في الحقيقة أكثر من ذلك حيث قد دخل في هذه الميزانية مصروفات جديدة تتضمن :

(أولاً) ١١٧٠٠ جنيه للمعاشات ومكافآت الموظفين وكان يرد بميزانية خصوصية وأضيف الى الميزانية العمومية في سنة ١٩١٥ .
(ثانياً) ٤٤٥٠ جنيهات لتكثير مصروفات المعاهد الدينية مقابل ما كان يعطى لها من فاضل خيرات وقف أهلى .

(ثالثاً) ٤٥٠٠ جنيه لأعمال جديدة كتجديد مساجد ومحال للربيع وكان معتاداً أخذ أمثال هذه المصروفات من الاحتياطي العمومى وقد رُوى الآن أن يؤخذ من الميزانية العمومية توحيداً لأبواب الصرف .

أما تخصيص النقص في أبواب كل فصل فهو كما يأتى :

الادارة العمومية — قدرت مصروفات الادارة العامة في سنة ١٩١٥ بمبلغ ١٣٣٢٨٧.٣ جنيهات وقد كانت في سنة ١٩١٤ — ١٣٦٢٨٣.٣ جنيهات فيكون النقص فيها ٢٩٩٦.٠ جنيهات على أنه أضيف الى هذا الباب ١١٧٠٠ جنيهات لمعاشات ومكافآت الموظفين وقد كان خارجاً عن الميزانية العمومية فإذا اعتبرنا ذلك مصروفاً جديداً للمقابل له في ميزانية سنة ١٩١٤ يكون حقيقة ما صار لامتصاده من هذا الباب ١٤٦٩٦.٣ جنيهات من ذلك ٩٨٨٢.٣ جنيهات من الماهيات و٤٨١٤.٠ جنيهات من المصروفات . والاقتصاد في الماهيات ناشئ عن توفير عدد من الوظائف رُوى أنه يمكن الاستغناء عنها بلا ضرر على المصلحة خصوصاً وأن الوزارة لاشئى في الوقت الحاضر القيام بأعمال أو انشاءات جديدة إلا ما كان ضرورياً . وسيراعى بقدر الامكان توفير من أصحاب المعاشات أو بمن أصبحوا في حالة لا تمكنهم من القيام بعمل مفيد للمصلحة .

ويحدونا أن نذكر هنا كلمة عن التغييرات التي حدثت أثناء السنة الماضية في ترتيب الأقسام العمومية بالوزارة وفي فروعها بالأقاليم فنقول :

(أولاً) جدد قسم لحصر أعيان الأوقاف من أماكن سكنية وأطيان ويندرج ضمن عمله إثبات حقوق الوزارة في المسائل التي يدعى فيها من الغير بطريق التعدي والاعتصاب وغير ذلك .

وديان الأوقاف وإن كان سبق له أن باشر عمل الحصر هذا إلا أنه لم يتم وما قام به منه ظهر أنه غير مستوف للوقائع الحقيقية وكان عمله يومئذ قاصراً على حصر الأماكن فقط .

وأما الأطيان فإنه لم يشتغل في وقت من الأوقات بحصرها ولا وضع لها خرائط تجمع شتاتها وتبين مقدارها وتحفظ حدودها .

لذلك عهد إلى هذا القسم بمراجعة واستيفاء حصر جميع الأعيان من أماكن وأطيان وتنتظر الوزارة فوائد كبيرين وجود هذا القسم خصوصاً من جهة تسهيل مهمة الوزارة في استبدال الأعيان الجزئية المتفرقة ومن المنتظر أن تنتهي مهمة الحصر في سنتين للمقارن وستين آخرين للأطيان .

أما مصاريف هذا القسم في السنة فقدرت بمبلغ ٢١٠٦ جنيات منه ١٥٩٠ جنياً لوظائف دائمية و ٥١٦ جنياً لعمال مؤقتين .

(ثانياً) جدد قسم للزراعة والري ويختص هذا القسم بإدارة أعمال الزراعات التي على ذمة الوزارة وشراء الأدوات والالزامات الخاصة بها . ومن أعماله بيع المحصولات الزراعية وتجهيز ما يتعلق بتأجير الأطيان المستحقة التأجير وأضيف إليه أعمال الري التي كان يباشرها قسم الهندسة .

وميزانية هذا القسم عن سنة ١٩١٥ - ٣٧١٤ جنياً .

(ثالثاً) أوجد لإدارة الأوقاف الأهلية قسم خاص يشتغل بإتمام تأجير الأعيان ومراقبة تحصيل إيراداتها وعمل حساب كل وقف وصرف استحقاق المستحقين فيه .

وميزانية هذا القسم عن سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ جنيهاً .

ويلاحظ أن إنشاء هذه الأقسام لم يترتب عليه مصروف جديد نوسان بل هو مجرد تغيير في وضع وتشكيل الأقسام القديمة مبنى على ما روى موافقاً لسير الأعمال .

أما المأموريات (الفروع) فقد سلبت من بعضها الأقطان الزراعية التي تدار على ذمة الوزارة وأضيف إليها الأقطان المؤجرة التي تجاوزها وجعل كل منها مأمورية يرأسها مأمور قائم بذاته .

وقد استلزم هذا التغيير تعيين عمال في الأقسام والمأموريات الجديدة فانتخب معظمهم من أقسام الوزارة الأصلية والباقيون عينوا من العمال الظهورات وغيرهم .

وقد استحسنا بقاء هذا الترتيب الآن بصفة مؤقتة تحت التجربة خصوصاً وأن الأعمال الزراعية محتاجة إلى بحث دقيق ووضع نظام لمصروفاتها يكفل ضمان الفائدة منها . ولهذا الفكرة جئنا في ميزانية سنة ١٩١٥ وظيفة مدير لقسم الزراعة براتب ٩٠٠ جنيه في السنة ليتخصص بهذا القسم وما يرتبط به من الأعمال . ومما يلاحظ هنا أن أعمال الزراعة على ما لها من الأهمية — بدليل أن معظم إيراد الوزارة من الأقطان — لم يكن نصيبها من العناية مما يناسب تلك الأهمية فقد اعتادت المصاحبة في السابق أن تنظر إلى إدارتها الزراعية من الوجهة المالية فقط بإذلة كل الجهد في إسماء الإيراد من طريق الزيادة في الإيجارات . على أن اللازم قبل كل شيء هو الاحتفاظ بخصوبة الأقطان وإصلاح الفاسد منها حتى تأتي في المستقبل برجع يساعد الوزارة على القيام بالمشروعات الكثيرة التي لديها وهذا يستدعي أن تكون الإدارة المالية للأقطان مقرونة بإدارة فنية يقوم

بها الاختصاصيون المشهود لهم بالخبرة والكفاءة وليس من المقبول أن تكون وزارة الأوقاف وهي في مقدمة الملاك من حيث اتساع أملاكها الزراعية أقل عناية من أصغرهم بتلك الشؤون الحيوية الكبرى .

هذا وقد رأى أن الدرجات المقررة لموظفي الوزارة تختلف عن درجات موظفي الحكومة في التسمية مع أنها تقاربها كثيرا في المرتب ولما لم يكن هناك من سبب لبقاء هذا الاختلاف رأينا أن نوضح الدرجات في مبرانية سنة ١٩١٥ على نظام درجات الحكومة خصوصا وأن التغيير الذي يحصل من وراء ذلك لا يكلف الميزانية شيئا يذكر .

وهذا بيان الدرجات :

أسماء الدرجات	درجات الارفاق			أسماء الدرجات	درجات الحكومة		
	أدنى المربوط	المتوسط	أقصى المربوط		أدنى المربوط	المتوسط	أقصى المربوط
	جنيه	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	جنيه
درجة ناظر ادارة	٥٦٤	٦٧٢	٧٨٠	درجة ناظر ادارة	٥٦٤	٦٧٢	٧٨٠
» أول	٤٣٢	٤٨٠	٥٢٨	» وكيل	٤٤٤	٤٨٠	٥١٦
» ثانية	٣٦٠	٣٨٤	٤٠٨	» رئيس قلم	٣٦٠	٣٩٠	٤٢٠
» ثالثة	٢٨٨	٣١٢	٣٣٦	» وكيل قلم	٢٨٨	٣١٢	٣٣٦
» رابعة	٢١٦	٢٤٠	٢٦٤	» أول	٢١٦	٢٤٠	٢٦٤
» خامسة	١٦٨	١٨٠	١٩٢	» ثانية	١٤٤	١٦٨	١٩٢
» سادسة	١٢٠	١٣٢	١٤٤	» ثالثة	١٠٨	١٢٠	١٣٢
» سابعة	٦٠	—	١٠٨	الدرجة الاخيرة	٦٠	—	٩٦

وقد تقررت الدرجات وعنواناتها الى الدرجة الثانية بحسب ترتيبها في الحكومة أما الدرجة الثالثة والأخيرة فرؤى بقاء ترتيبهما الموجود الآن لأن الرجوع بهما الى ترتيب الحكومة يؤثر على الموظفين الحاصلين على ترتيب هاتين الدرجتين ولأن مبدأ ونهاية كل منهما فيه تناسب للترقية من كل منهما الى الدرجة التي تليها .

أما بيان النقص في باب المصاحيات فيتلخص فيما يأتي :

أسباب النقص	لجنة الآثار	الفروع	ديوان العموم	الجملة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
وظائف استغنى عنها	١٩٥٦	٢٤٥٠	٨٢٥٠	١٣٦٥٦
فرق درجات قررت بأقل مما كانت في سنة ١٩١٤	—	٦١٢	٣١٤	٩٢٦
الجملة	١٩٥٦	٣٠٦٢	٨٥٦٤	١٣٥٨٢
يستزل من ذلك ما زاد في الترتيب				
وظائف جلدت	١١٨	١٩٦٨	١٢٤٢	٣٣٢٨
فرق تعديل درجات وعلاوة قانونية لمعال الدرجة الأخيرة	—	١١٤	٢٥٨	٣٧٢
الجملة	١١٨	٢٠٨٢	١٥٠٠	٣٧٠٠
الفرق بالنقص	١٨٣٨	٩٨٠	٧٠٦٤	٩٨٨٢

والنقص من المصروفات يبلغ ٤٨١٤ جنيتها منه ٤٦٢٥ جنيتها في مصروفات ديوان العموم ومعظم هذا المبلغ اقتصد من مصاريف الانتقال وبدل السفرية بسبب طرق الاقتصاد التي اتبعت في ذلك مثل جعل إقامة المفتشين بالمهاجر بمراكز المناطق المكلفين بالتنشيط عليها بدل اقامتهم بمركز الوزارة بمصر لما في ذلك من الوفرة في المصاريف والإشراف على الأعمال عرب قرب ومثل اعتبار بدل السفرية بواقع ٠.٠١ عن الليلة بدل ٠.٠٢ بسبب الأحوال الحاضرة .

ومن ضمن النقص ١٨٩ جنيتها اقتصدت من مصروفات لجنة الآثار .

المصاريف المقاربية - قُدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٩٤٧٥٠ جنيتها وكانت في ميزانية سنة ١٩١٤ - ٩٣٣٨٩ جنيتها فتكون الزيادة فيها ١٣٦١ جنيتها . وأصل الزيادة ٧٤٥٠ جنيتها فالتقص فيها ٦٠٨٩ جنيتها على ما سيبين :

مصاريف المباني - قُدرت في سنة ١٩١٥ بمبلغ ١٧٦٥٠ جنيتها بتخفيض ٣٨٥٠ جنيتها عن تقديرات سنة ١٩١٤ في مصاريف عوائد المباني وحفظ وترميم الأماكن وضيها . وزيادة ١٥٠٠ جنيه لأعمال جديدة وهي تكيل عمارة على رأس شارع الموسيقى بمصر مشتركة مع وقف المكاتب الأهلية شرع فيها قبل الآن ومن اللازم اتسامها لجودة صفحتها والانتفاع بربحها وتكيل ردم أرض تابعة لوقف المغازي بكفر الشيخ لجعلها صالحة للاستبدال لوقوعها في أرض السكن .

مصاريف الأطينان المتزرعة والمؤجرة - قُدرت في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٧٧١٠٠ جنيه بزيادة ٣٧١١ جنيتها . ومن هذه الزيادة ٣٧٠٠ جنيه في ثمن الفحومات اللازمة لإدارة الواورات بسبب ارتفاع سعرها عن المعتاد . على أنه كان ينتظر أن تزيد التقديرات في هذا الباب بنسبة ما تستلزمه الفقدن ١١٥٠ التي نقلت من المؤجر وأضيفت إلى ترتيب المتزرع في سنة ١٩١٥ ولكن بواسطة التدقيق ومراجعة الاعتمادات المطلوبة قد توصلنا إلى تقديرات معتدلة بحيث تقوم بالأعمال الزراعية الاعتيادية . أما الأعمال غير الاعتيادية فلم تسمح حالتنا المالية بأن نقرر لها شيئاً في هذه الميزانية .

وقد دخل في هيئة الزراعة أطينان أخرى منها ١٣٧١ فدانا من أطينان شباس وقلين ١٩٧ فدانا بناحية الاحسانية (مأمورية الشرقية) وذلك لانتهاء مدة إيجار تلك الأطينان وعدم وجود راعٍ في تأجيرها .

كما ان صدور القانون الأول لزراعة الربيع قطننا (سبب الاحوال الحاضرة) كان مدعاة
لأن يابى الكثيرون الدخول في طلب التأجير فضلا عن أن معظم من رسا عليهم
المزاد الجديد نحي عن قبول التأجير . ولو لا ما بذلته الوزارة من عظيم المسعى
وراء التأجير لكان عندها الآن من الأطيان الزراعية مقدار ليس باليسير .

ويتلخص مبلغ الزيادة في مصروفات هذا الباب فيما يأتى :

جنيه

ما نقص في ماهيات الخدمة

جنيه

٧٨٠ بسبب تأجير زراعات كانت موجودة في سنة ١٩١٤

٧٢٦ بسبب قتل عمال على الادارة العمومية عند تشكيل

المأموريات الجديدة في أثناء سنة ١٩١٤

١٧٦٨ بسبب إلغاء وظائف من الزراعات الموجودة

الجملة ٣٢٧٤

يستقل من ذلك الزيادة

جنيه

١٣٦٩ لوظائف تفترت للزراعات الجديدة

٦١٦ » » » الموجودة

١٩٨٥

١٢٨٩

ما زاد في المصروفات

جنيه

٢٧٠٠ عن الفحومات لادارة الواورات

٢٣٠٠ في أنواع متفرقة

٥٠٠٠

٣٧١١ صافي الزيادة

المساجد والزوايا والأضرحة — قدرت مصروفاتها بمبلغ ٩٤٩٠٠ جنيه وقد كانت في سنة ١٩١٤ — ١٩١٧/١٨ جنبا فالتقص فيها ٢٤٨١٨ جنبا منه ٦٣٠١ جنيه في المساهيات وهذا يعتبر نقصا ظاهريا لأنه من المعتاد أن يتوفر مثل هذا المبلغ في نهاية السنة من واقع الحسابات الختامية مقابل الخلوات التي تحدث في بعض الوظائف وتعطيل بعض المساجد في أثناء السنة .

نم ان هذا يخالف القاعدة المعتادة في وضع الميزانيات حيث لا يعمل لمثل هذا الوفر حساب إلا أن تحقق هذه الخلوات في كل سنة بسبب تعدد الوظائف بالمساجد قد حملنا على احتساب هذا التقص سعيا وراء التوفيق بين الإيرادات والمصروفات .

ومنه أيضا مبلغ ١٦٤١٧ جنبا من المقرر لحفظ وترميم المساجد الأثرية وغير الأثرية لأن المبلغ المقرر في ميزانية سنة ١٩١٤ ليس مخصصا كله للحفظ والصيانة بل كان يستعمل مقدار عظيم منه في تجديد مساجد وإصلاح بعضها أصلا خاكيا . على أنه غير منظور أن تتمكن الوزارة في العام المقبل من القيام بمثل هذه الأعمال . على أننا أضفنا ٣٠٠٠ جنيه لأعمال جديدة تكيلا لمصاريف مسجد السلطان الخنفي الذي ابتدأت الوزارة بتجديده قبل الآن ومنظور إتمامه نهائيا قريبا .

وباقى التقص من مصروفات متفرقة بحسب المنظور صرفه في سنة ١٩١٥ .

المعاهد العلمية الدينية — قدرت مصروفاتها بمبلغ ٦١٣٢٠ جنبا أى بزيادة ٤٤٥٠ جنبا عما كان مقدرا لها في سنة ١٩١٤ وهو ٥٦٨٧٠ جنبا وأصل ذلك كان ٦٣٥٠٤ جنيهات باحتساب ما كان مضافا من فاضل خيرات أحد الأوقاف الأهلية الخارجة عن الميزانية العمومية . ثم أضيف إليه في أثناء السنة ٣٧٩٢ جنبا بقرار خاص فوصلت الميزانية إلى ٦٦٢٩٦ جنبا .

على أن المجلس الأعلى للمعاهد قد أدخل بعض الاقتصاد في مصروفاتها في غضون سنة ١٩١٤ بما يقدر بأربعة آلاف جنيه تقريبا فلم تزد على ذلك شيئا رغبة منا في الاحتفاظ بكل الفوائد المترتبة على نشر التعليم الديني .

المكاتب — تقررّت مصروفات المكاتب المحوّلة إدارتها على وزارة المعارف

في ميزانية ١٩١٥ بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه وكانت مقدّرة في ميزانية سنة ١٩١٤ بمبلغ ٢٥٢٤٠ جنيتها فيكون النقص فيها مبلغ ٦٢٤٠ جنيتها . وقد حصلت المخابرة مع الوزارة المشار إليها بهذا الصدد لمراحته عند تقدير ميزانية مصروفات المكاتب المذكورة .

التكايا والملاجئ — قدّرت مصروفات هذا النوع في ميزانية سنة ١٩١٥

بمبلغ ١٩٨٧٤ جنيتها وقد كانت في سنة ١٩١٤ مقدّرة بمبلغ ٢١٩١٤ جنيتها فالتقص فيها ٢٠٤٠ جنيتها . من ذلك ١٣٢٩ جنيتها ماهيات عن وظائف ومرتبّات ورؤى لإلغاء بعضها وخفض البض الآخر . والباقي أنقص من المصروفات بحسب المنظور صرفه وذلك كله بغير مساس بالفرض والفوائد المترتبة على هذا الصنف من الخيرات .

وقد هلت الوزارة حديثاً ملجأ الأطفال الى دار متسعة بجهة باب اللوق وعيّنت بتنظيمه وترتيبه على أحسن صورة تكفل حصول النفع المرجو من إنشاء هذا الملجأ .

الخيرات — قدّرت مصروفات هذا النوع في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٣٩٥٧٢

جنيتها وقد كانت في سنة ١٩١٤ بمبلغ ٤٨٠٧٨ جنيتها فالتقص فيها ٨٥٠٦ جنيهات على وجه ما يأتي :

المستشفيات والعبادات الطبية — أخذ ديوان الأوقاف من قبل الآن بتحديد

مستشفى قلاون الرمدى وتم تشييده وقريباً تفتتحه الوزارة . وكذلك انتخبّت الوزارة لمستشفى رعاية الأطفال مكاناً توفرت فيه الشروط الصحية بدل مكانه السابق وقد كان به قسم للولادة فأضيف اليه ما كان من هذا النوع في المستشفى العباسي لقرب المحلين من بعضهما حتى يتسع المستشفى العباسي للرضى الكثيرين المتقدّرين عليه . وقد وضع الترتيب المطلوب لإدارة هذه المحال بحسب ما استلزمه احتياجاتها . ونتج من ذلك اقتصاد في الماهيات والمصروفات قدره ٢٧٥٩ جنيتها .

الاعانات — تساعد وزارة الأوقاف جمعيات ومدارس خيرية مقرها بحسب ميزانية سنة ١٩١٤ مبلغ ٩٢١١ جنيا بخلاف ٤٨٥٠ جنيا يصرف من فاضل. خيرات أحد الأوقاف الأهلية خارجا عن الميزانية فيكون المجموع ١٤٠٦١ جنيا. وبما أن فاضل خيرات الوقف المذكور قد أضيف الى الميزانية العمومية توجيدا لموارد الايراد والصرف لذلك خصصنا أنواع هذه الاعانات وبحسبنا عما يمكن الاقتصاد منها بمراعاة أن لا يكون قطع شيء من تلك الاعانات سببا لتعطيل العمل الخيري الذي تقوم به تلك الجمعيات مع ملاحظة حالة الوزارة المالية أيضا . وانا لتأسف شديد الأسف أن تلجئنا الحالة المالية الى الاقتصاد من مثل هذه الأبواب ونأمل أن يكون لنا من تحسين الحالة ما يساعدنا في المستقبل على أن نوفي أعمال البر والتعليم حقها من المونة .

وأخيرا نقرر جعل الاعانات التي تعطىها الوزارة مؤقتا في سنة ١٩١٥ — ٨١٧٣ جنيا فيكون النقص عن المقرر في ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٠٣٨ جنيا وعن المقرر فضلا ٥٨٨٨ جنيا .

الصدقات — كان المقرر صرفه في هذا الباب بميزانية سنة ١٩١٤ — ١١٥٠٠ جنيه تقرر في ميزانية سنة ١٩١٥ — ٩١٩١ جنيا بنقص ٢٣٠٩ جنيهات . وقد اضطرتنا الحالة المالية أيضا أن ننقص من معظم المرتبات الشهرية ٢٥ في المائة عما كان منها أقل من مائتي قرش ولما كان البعض من الحائزين لهذه المرتبات تستدعي حالته الآن إما القطع أو التعديل فقد عهد الى لجنة من كبار موظفي الوزارة بمحت تلك الحالة مجددا . ونرى أن أعمال الخير التي تقوم بها الوزارة يجب أن تنصرف عن المساعدات الفردية التي مهما خصص لها من المال لا تفيد إلا فئة قليلة وأن توجه بالعكس الى أعمال البر العامة التي تشمل نفعها مجموع الامة .

المرتبات — وقف الحرمين الشريفين تتبعه أعيان مشتركة مع بعض الأوقاف الخيرية ومن الممتد أن يعطى له ما ينحصر من ايراداتها بحسب المتحصل فضلا في نهاية كل سنة .

كذلك مخصص في شروط بعض الواقفين أعمال خيرية تؤدي في ليالي المواسم والأعياد والمولد . وقد كان المقرر لذلك ميزانية سنة ١٩١٤ - ٨١٠٠ جنيه فقدرت في ميزانية سنة ١٩١٥ بمبلغ ٥٧٠٠ جنيه بنقص ٢٤٠٠ جنيه ومعظم هذا النقص في المرتب لوقف الحرمين وذلك باعتبار ما يخصه من المتحصل فعلا .

الاحتياطى

قدر الاحتياطى (وهو زائد الإيرادات عن المصروفات) في سنة ١٩١٥ بمبلغ ١٠٢٩٧ جنيها وكان مقداره في سنة ١٩١٤ - ٣٣٦٠٨ جنيهات على أن تقدير إيرادات هذه السنة كان مؤسسا على وارد عقود التأجير . ولكن في سنة ١٩١٥ قدرت الإيرادات بحسب المنظور بتحصيله مع مراعاة أنه أقل من سابقة المتحصل في السنوات الماضية . وحيث أن الفرق بين وارد عقود التأجير وبين ربط الميزانية بحسب المتحصل جاءا بفائدين عظيمتين هما :

(أولا) أنه بواسطة الاحتياط في تقدير الإيرادات بأقل من قيمة العقود توصلنا إلى تخفيض المصروفات تخفيضا يتناسب مع هذا التقدير .

(ثانيا) أن فرق الإيجارين وارد العقود وبين التقدير بحسب المتحصل سيضم إلى الاحتياطى .

وبواسطة ذلك تمكن الوزارة من تكوين احتياطى حقيقى ترجع إليه عند الحاجة وتستعمله في اصلاح الأعيان وغيرها من الأعمال التي تعود على الأوقاف بالفوائد العظيمة .

وكما نؤمل أن تقدم للجلاس نتيجة مؤكدة بما ينتظر أن يوجد لدى الوزارة من الاحتياطى لغاية سنة ١٩١٤ المالية . ولكن مع الأسف كانت الإيرادات المتحصلة لغاية ديسمبر الماضى أقل مما صرف فعلا لغاية تلك المدة وسبب ذلك أن الوزارة بلأت (محافظة على) تحصيل إيجاراتها أمام الأحداث الحاضرة)

الى توقيع المحجوزات الادارية والامتيازية عل محصول القطن زراعة المستأجرين ولم تتمكن من الشروع في بيعه الا في شهر يناير سنة ١٩١٥ ومع ذلك فانه مع ضم اثمانه على الايرادات المتحصلة والمنظور تحصيله لغاية مارس سنة ١٩١٥ لا تزال الموازنة غير ميسورة وربما بلغ زائد المصروفات عن الايرادات نحو من ٩٠٠٠٠ جنيه.

ومقابل هذا توجد متأخرات تحت التحصيل لغاية ديسمبر سنة ١٩١٤ يبلغ مقدارها نحو ٣٩٠٠٠٠ جنيه ولكن هذا المبلغ لا يمكننا الحكم بإمكان تحصيله بتمامه . وستأخذ في تأليف لجنة لبحث كل المسائل المتعلقة بهذا الموضوع وتصفية هذه المتأخرات نهائيا للتحقق من حالتها تماما .

هذا وان لنا في المستقبل الأمل العظيم بتسديد ما سيظهر من نتيجة الحساب الختامي لغاية ٣١ مارس سنة ١٩١٥ مما يتحصل من المتأخرات ما

٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٣ (١٦ فبراير سنة ١٩١٥)

وزير الأوقاف .

اسماعيل صدق

رياسة مجلس الوزراء

قرار - بمنع تصدير أو إعادة تصدير العقاقير والمستحضرات الكيماوية
الطبية وأنواع المصل المختلطة ماعدا بعض الاستثناءات (*)

٢٤ فبراير سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٣ ربيع الأول
سنة ١٣٣٣ (١٩ يناير سنة ١٩١٥) بمنع تصدير العقاقير والمستحضرات الكيماوية
الطبية وأنواع المصل المختلطة ماعدا بعض الاستثناءات ؛
وبما أنه لم يبق من دواعي تقرير رأى استثناء مستديم من قاعدة منع التصدير ؛
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ؛

قرر مجلس الوزراء ما هوأت :

المادة الأولى

يكون تصدير أو إعادة تصدير العقاقير من أى أصل كانت والمستحضرات
الكيماوية الطبية وجميع أنواع المصل ممنوعا من جميع الحدود والتفويذ بطريق البر
والبحر ولأية جهة كانت إلا بأذن خاص من وزير المالية .

المادة الثانية

كل مخالفة لهذا المنع يكون قهرا بالقوة وذلك بدون إخلال بما يترتب عليها
من المحاكمة القانونية .

المادة الثالثة

على مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل والبوليس الملكى والعسكرى
القيام على تنفيذ هذا القرار بكل دقة ؛

صدر بالقاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٣٣ (٢٤ فبراير سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى أول مارس سنة ١٩١٥ ووجه ٦٥١ .

وزارة الداخلية

قرار—بمخفف بعض أصناف من جدول المواد الغذائية والحاجيات الأولية (٣)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤ ٢٣ فبراير
الخاص بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ؛
وعلى الجدول المرفق بهذا القانون بيان هذه الأصناف ؛

وبناء على اقتراح لجنة التموين المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر
بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٤ المتضمن هذا الاقتراح بيان الأسباب التي بناء
عليها رأت اللجنة أن تشير بمخفف الأصناف الآتية من التسعيرة على شرط أن تحفظ
اللجنة لنفسها حق العدول عن رأيها هذا اذا رأت أن القطر خال من هذه الأصناف
أو أن أسعارها أصبحت زائدة عن الحد المقبول ؛

قرر ما هو آت :

أولاً — يُخفف من جدول المواد الغذائية وأصناف الحاجيات الأولية المرفق
بالقانون نمرة ٦ سنة ١٩١٤ الأصناف الآتية الواردة من خارج القطر :
”الدقيق . الكبريت . البن . الصابون . الشمع . خشب
الوقود . الارز“ .

ثانياً — على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله بمجرد
نشره في الجريدة الرسمية ما

تحريراً في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٣ (٢٣ فبراير سنة ١٩١٥)

حسين رشدي

وزارة الداخلية

قرار - خاص بلائحة نزح المراحض (*)

وزير الداخلية

٢٧ فبراير سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦
اتخاذ بلائحة نزح المراحض ؛

وحيث انه عند طبع النص العربي من القرار المشار اليه سقطت الفقرة الأولى
من المادة الرابعة عشرة كما يتضح ذلك من مقارنة النص المذكور بالنص الفرنسي ؛

قرر ما هوآت :

(١) يكون نص المادة الرابعة عشرة من القرار المشار اليه بعاليه كالآتي :

“لا يجوز تخفيف المواد الموجودة ضمن المخارير بدون تصريح من مصلحة
الصحة .

كما أنه لا يجوز للقاولين ترك شئ من المواد داخل المخارير وسترها بنوع
من الأنواع“ .

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريراً بالقاهرة في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٣ (٢٧ فبراير سنة ١٩١٥)

حسين رشدي

(*) الواقع المصرية في أول مارس سنة ١٩١٥ وجه ٦٥٢ .

وزارة المالية

قرار

خاص بدمغ الموازين والمكايل (٣)

نحن وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٩ الصادر في ٢٦ سبتمبر ٢٤ فبراير
سنة ١٩١٤

قررنا ما يأتي :

المادة الأولى

المكايل المقدمة للدمغ لا تدمغ بعد مضي ثلاثة أشهر من نشر هذا القرار
إلا اذا كان بها نطاق من نحاس أصفر يتدنى من الحافة العليا ويدور حول
الجانين مازا بأسفل الميكل ومشها بالحافة مقابل مبداء . ويجب أن تهرشم نهايتا
النطاق بمسارين من نحاس ويشابه تماما العينة التي ترى في جميع أرقام الموازين
والمكايل .

المادة الثانية

يجب أن تكون كل الموازين متحركة وإن كانت ذات كفتين أو كفتين
بمالمها وقابلي التبدیل وجب أن تكونا متساويتی الوزن .

(٣) الوقائع المصرية في أول مارس سنة ١٩١٥ وجم ٦٥٣ .

المادة الثالثة

الموازين القباني التي تقدم للدمغ يجب أن تكون مستوفاة الشروط الآتية :

(أولا) جميع أجزاء الميزان القباني يجب أن تكون متماسكة ببعضها ولا يمكن فصل سوى الرمانة والمقرب عن بقية الأجزاء .

(ثانيا) يجب أن تكون نمرة الميزان القباني والرمانة والمقرب واحدة .

(ثالثا) استعمال الاضافة ممنوع قطعيا .

(رابعا) يجب أن يكون الميزان القباني مصححا .

(خامسا) يتعين أن توجد بكل الموازين القباني الجديدة قطعة من الرصاص مثبتة في الذراع ليوضع عليها ختم قلم الموازين والمكاييل .

ملحوظة — الميزان القباني الآنف الذكر يشمل جميع أنواع الميزان الروماني .

المادة الرابعة

السنج والموازين التي تقدم للتحرير ثم توجد صحيحة وغير متجاوزة الفرق المسموح تدمغ بالعربية باسم ولقب عظمة السلطان الحاكم لمصر ثم بالرقين الأخيرين من السنة الهجرية إلا إن كانت صغيرة الحجم جئنا لا تسع وقى التاريخ .

المادة الخامسة

المكاييل الخشب التي تقدم للمaire ثم توجد صحيحة وغير متجاوزة الفرق المسموح تدمغ بالكيفية الآتية :

(أولا) ميسم مربع من خمسة وخمسين مليمترا منقوش على وجهته بالعربية اسم ولقب عظمة السلطان الحاكم لمصر .

(ثانيا) ميسم مستطيل طوله ٤٦ مليمترا وعرضه ٢٧ مليمترا منقوش عليه بالعربية الرقمان الأخيران من السنة الميلادية التي دُمغ فيها المكيال وحرف هجائي يشير للديرية أو المحافظة التي دُمغ فيها المكيال ويكون هذه الحروف كالآتي :

مديرية القليوبية	ق	محافظة الاسكندرية	ا
الجيزة	ج	القاهرة	م ق
الفيوم	ف	القتال	ك
بنى سويف	ب س	السويس	س
المنيا	م	دمياط	د
أسيوط	ط	مديرية البحيرة	ب
جرجا	ص	الغربية	غ
قنا	ن	المنوفية	ش
أسوان	و	الدقهلية	ل
		الشرقية	ز

(ثالثاً) ختم صغير لدماغ مسمارى البرشام منقوش عليه بالعربية اسم عظمة السلطان الخا كم بمصر .

المادة السادسة

على فلم الموازين والمقاييس تنفيذ هذا القرار الذى يكون نافذ المفعول ابتداء من نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريراً فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٥

يوسف وهبه

(ترجمة)

مديرية أسوان

قرار - بشأن الجمالة بأسوان (تعديل اللائحة) (*)

مدير أسوان

١٨ فبراير سنة ١٩١٥ بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩٠٦ بمرين لائحة الجمالة ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تُضاف الى المادة الرابعة من اللائحة المشار اليها أعلاه الفقرة الآتية :
 "٤- تقديم شهادة دالة على علم صدور الحكم عليه في مادة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة الأمانة أو هتك حرمة الآداب علنا".

٢ - تُلغى المادة ١١ من اللائحة المشار اليها أعلاه وتستبدل بالأحكام الآتية :

" المادة ١١

كل مخالفة لنصوص هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وفي حالة تكرار المخالفة يجوز للقاضي أن يحكم بسحب الرخصة نهائيا .

ويجوز للدبر أيضا سحب الرخصة اداريا من المخالف لمدة لا تتجاوز أسبوعا في السنة " .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محمد علي

١٨ فبراير سنة ١٩١٥

(*) الوقائع المصرية في أول مارس سنة ١٩١٥ وجه ٦٥٤ .

وزارة الداخلية

لائحة بمزاولة حرفتي القبانة والوكالة العمومية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٥ المختص بترتيب ٢٢ فبراير
١٩١٥ قباينة ويكاليين عموميين مرخص لهم ؛

وبعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون نمرة ٩ سنة ١٩١٤ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

لا يجوز لأحد مزاولة حرفة القبانة أو الوكالة العمومية ما لم يكن قد حصل
على رخصة بذلك من المحافظ أو المدير .

المادة الثانية

للحصول على هذه الرخصة يجب على الطالب أن يقدم طلبا الى المحافظة أو المديرية
على ورقة نمرة من فئة ثلاثة قروش مبيئا فيه اسمه ولقبه وتاييدته ومحل اقامته والجهة
التي يرغب مزاولة حرفته بها .

وبرفق بالطلب مستخرج من كشف السوابق أو شهادة تقوم مقامه وشهادة
بحسن السلوك ممضاة من العمدة أو من اثنين من المعتمدين إن كان الطالب من سكان
المحافظات ثم شهادة أخرى ببلوغه ثمان عشرة سنة كاملة من العمر .

(*) الواقع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩١٥ وجه ٦٨٥ .

المادة الثالثة

على الطالب أن يقدم نفسه الى المحافظة أو المديرية ليمضى الامتحان في القراءة والكتابة والحساب البسيط أمام لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء ينتخب المحافظ أو المديرتين منهم وتتدب الثالث ادارة الموازين والمكايل وتجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر في يوم الاثنين الأول من يناير وابريل ويولييه وأكتوبر .

المادة الرابعة

على القبانىة والكيالين العموميين أن يبرزوا رخصهم عند كل طلب سواء من زبائنهم أو من رجال البوليس أو موظفى ادارة الموازين والمكايل .

المادة الخامسة

إذا أراد أحد القبانىة أو الكيالين العموميين مباشرة حرفته خارج حدود المديرية أو المحافظة التى رخصت له فعليه أن يقيد اسمه فى المحافظة أو المديرية التابعة لها الجهة التى اختارها للاقامة فيها .

المادة السادسة

يجب على القبانىة والكيالين العموميين أن يعطوا كل مشترٍ كشفًا بالوزن أو الكيل متى رغب ذلك .

المادة السابعة

على القبانىة والكيالين العموميين أن يحصلوا على آلات مدموغة بمعرفة ادارة الموازين والمكايل وأن يكونوا خاضعين للتعليمات التى تصدرها وزارة المالية فيما يختص باختبار آلاتهم سواء للمرة الأولى أو للزات التالية لها .

المادة الثامنة

كل قبانى أو كيال عمومى يجوز أو يحمل بعد أربعة أشهر من تاريخ هذا القرار آلات خاصة بحرفته غير مدموغة بمعرفة قلم الموازين والمكايل أو يوجد عنده

بعد ٣٠ يونيه سنة ١٩١٦ ميزان قباني غير مستكمل الشروط التي تضعها وزارة المالية يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بهاتين العقوبتين معا وذلك بدون الاخلال بمصادرة آلات الكيل والوزن حتما.

المادة التاسعة

كل مخالفة أخرى لنص هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش .
وفي حالة المخالفة الثانية تكون العقوبة إما غرامة لا تزيد عن مائة قرش وإما حبسا لمدة لا تتجاوز أسبوعا وإما هاتين العقوبتين معا .

المادة العاشرة

يلتزم القرار الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ المختص بالقبانية والكيان العموميين .

المادة الحادية عشرة

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ (٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٣)

حسين رشدي

رئاسة مجلس الوزراء

قرار - بالتخصيص بتصدير سمك السبيا (المعروف أيضا باسم السبيط
وباسم أم الحبر^(١))

٢ مارس سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢
(٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التكوين ؛

قد أصدر مجلس الوزراء بمجلسه المتعقد في يوم الثلاثاء ١٦ ربيع الثانى
سنة ١٣٣٣ (٢ مارس سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على سمك السبيا (المعروف أيضا باسم السبيط وباسم أم الحبر) الذى يجوز من الآن
فصاعدا تصديره بلا قيد ولا شرط ما
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

(١) الواقع المصرية فى ٨ مارس سنة ١٩١٥ وجه ٧١٨ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار - بالتريخ بتصدير الكسبة (*)

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ ٢ مارس
(٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي أبدته لجنة التموين ؛

قد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٦ ربيع الثاني
سنة ١٣٣٣ (٢ مارس سنة ١٩١٥) القرار الآتي :

لايسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على الكسبة التي يجوز من الآن فصاعدا تصديرها بلا قيد ولا شرط ما

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٨ مارس سنة ١٩١٥ و٧١٨ .

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار — بالغاء التصريح بإنشاء بواكى وفيراندات فى جزء من شارع الامين
وبمنطقة بالمناخ القديم بمدينة بورسعيد (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٠ مايو
سنة ١٩٠٣ بمرة ٣١٣ الخاص بتعميم التصريح بإنشاء بواكى فى جميع شوارع
مدينة بورسعيد التى يكون عرضها ٢٠ أو ٣٠ مترا وكذا فى ميدان عباس ؛
وعلى الأمر الادارى الصادر من النظارة المذكورة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٦
مرة ٧٦ الخاص بالتصريح بإنشاء فيراندات فى مدف بورسعيد والاسماعيلية
والسويس وبور توفيق ؛
وعلى قرار قومسيون محلى مدينة بورسعيد رقم ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ الخاص
بالغاء التصريح بإنشاء بواكى وفيراندات فى بعض شوارع وأجزاء شوارع بالمدينة
المذكورة ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ١٣ يناير
سنة ١٩١٥ ؛

قررنا ما هوأت :

أولاً - يلغى التصريح بإنشاء بواكى بمدينة بور سعيد أمام الواجهة الشرقية لشارع الأمين الملتونة بالأصفر ومرموزها بالحروف $B'C'$ على الرسم المرفق بهذا وكذا إلغاء إنشاء بواكى وفيرانندات على جميع الشوارع الداخلة ضمن منطقة بالمناخ القديم والمرموزها بالحروف $A'B'C'D'$ على الرسم السالف ذكره والمرفق بهذا .

ثانياً - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

تحريراً بمصر فى ٣ مارس سنة ١٩١٥ حسين رشدى

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار - بمرمان لائحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية
على بندر أبوتيج بمديرية أسيوط (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
بخصوص لائحة التنظيم ؛ ٣ مارس ١٩١٥

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الأشغال بتاريخ
٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨
بتتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى
بمقتضاه يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ١٣ يناير
سنة ١٩١٥ على بمرمان لائحتى التنظيم والطريق على بندر أبوتيج (مديرية أسيوط) ؛

(*) الوثائق المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٥ وجه ٧٥٧ .

قررتنا ما هوأت :

أولا - تسرى أحكام التنظيم على بندر أبو تيج (بمديرية أمبيوط) وتقوم اللجنة الدائمة للجلس بأعمال مجلس التنظيم .

ثانيا - تسرى أيضا على البند المذكور أحكام لائحة الطريق المصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بمصر في ٣ مارس سنة ١٩١٥ حسين رشدي

وزارة الداخلية

قرار

بتعديل في دوائر الاختصاص الإداري بمحافظة الاسكندرية ومديرية البحيرة (*)

وزير الداخلية

بعد الاتفاق مع وزارة المالية وبعد أخذ رأى مجلس مديرية البحيرة ؛ ١١ مارس
سنة ١٩١٥

قرر ما هو آت :

- (١) تحصل مأمورية سيوه عن مديرية البحيرة وتبع محافظة الاسكندرية .
- (٢) على مدير البحيرة ومحافظ الاسكندرية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

تحريرا فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٣٣ (١١ مارس سنة ١٩١٥)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ مارس سنة ١٩١٥ وجه ٨٠٢ .

بلدية الاسكندرية

قرار

بشأن الجبانات الغير الاسلامية بباب شرقى (الاسكندرية) — تسويرها (*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الأمر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ م
الصادر بتأسيس القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٥ والمصدق
عليه من صاحب العطفة وزير الداخلية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

الجبانات غير الاسلامية الكائنة فى جهة باب شرقى يجب أن تحاط بسور أقل
ارتفاعه متران وهذا السور يجب أن يكون ارتفاعه ثلاثة أمتار فى الواجهات الواقعة
على الشوارع الآتية وهى :

شارع عبد الرحمن باشا رشدى نمرة ٢٦٤

» انوبليس نمرة ١٩٢٠

» أمون نمرة ١٩٢١

المادة الثانية

لا يجب أن يعمل بروضى القبور يخرج عن الخط المحدد للسور .

(*) الواقع المصرية فى ١٥ مارس سنة ١٩١٥ وجه ٨٠٤ .

المادة الثالثة

البروزات التي تكون موجودة وقت نشر هذه اللائحة يجب أن تزول عند إعادة حائط التسوير أو القبر الموجودة هي فيه الى حالته الأصلية .

المادة الرابعة

كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش مصري أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع .

وفضلا عن هذا يحكم على المخالف باعادة الأمكنة الى حالتها الأصلية .

فاذا تأنر المحكوم عليه عن إعادة الأمكنة الى حالتها فان هذه الأعمال تجريها البلدية على مصاريفه .

المادة الخامسة

يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية ما

أحمد زيور

الاسكندرية في ٨ مارس سنة ١٩١٥

مديرية الدقهلية

قرار — بشأن إنشاء الزرائب بمديرية الدقهلية (٣)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٥ .

٢ مارس
سنة ١٩١٥

قررهاوات :

- ١ — ممنوع منعا كليا لإحداث زرائب من الأخشاب أو الأخطاب أو البوص أو البناء فى الأراضى الزراعية إلا بتصريح خاص من المديرية .
 - ٢ — يجب على أصحاب الزرائب الموجودة الآن أن يخطروا المديرية عنها فى ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القرار بالجريلة الرسمية .
 - ٣ — كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا .
وفى حالة مخالفة أحكام المادة الأولى للتقاضى أيضا أن يأمر بإزالة الزريبة وإذا تأخر المخالف عن إزالة الزريبة فيصير إزالتها بالطرق الادارية على نفقة المخالف .
 - ٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريلة الرسمية بعشرة أيام م
- تحريرا بالمنصورة فى ٣ مارس سنة ١٩١٥ (١٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٣)
حافظ حسن

مديرية الغربية

قرار — بشأن إنشاء الزرائب بمديرية الغربية (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٥ ؛
٢٨ فبراير
سنة ١٩١٥

قرر ما هوآت :

- ١ — ممنوع منعاً كلياً إحداث زرائب من الأخشاب أو الأحطاب أو البوص أو البناء فى الأراضى الزراعية إلا بتصريح خاص من المديرية .
- ٢ — يجب على أصحاب الزرائب الموجودة الآن أن يخطروا المديرية عنها فى ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .
- ٣ — كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشاً . وفى حالة مخالفة أحكام المادة الأولى للقاضى أيضاً أن يأمر بإزالة الزريبة وإذا تأخر المخالف عن إزالة الزريبة فيصير إزالتها بالطرق الادارية على نفقة المخالف .
- ٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام م

ابراهيم فتحي

٢٨ فبراير سنة ١٩١٥

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ مارس سنة ١٩١٥ وبع ٨٠٥ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار — بالترخيص بتصدير البيض بلا شرط ولا قيد (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ١٦ مارس
سنة ١٩١٤) بفتح تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وفي ١٩ يناير
سنة ١٩١٥ ، بإباحة تصدير البيض تصديراً جريئاً ؛

وبما أن العوائق التي أقيمت في سبيل تصدير البيض تضرّ بالقطر ضرراً بالغاً
لأنها توجب حرمان عدد عظيم من الأهلين المشتغلين بتجارته من الربح الذي كان
يعود عليهم منها وذلك فضلاً عن أن هذه العوائق من شأنها أن تؤدي إلى بوار
صناعة تربية الدجاج وإنتاجه ؛

وبما أن المصلحة العامة تقضي بتشجيع حركة الصادرات وتسهيلها إلا إذا
ترتب على إباحة التصدير أثر سيء في تموين السكان وذلك لانحسار موارد البلاد
وزيادة مقدرتها على المشتري والاكتساب ؛

وبما أن الحاجة أمس إلى هذه التسهيلات الآن منها فيما مضى بالنسبة
للظروف الحاضرة فإن كل طارئ في سبيل تجارة الصادرات يظهر أثره في حركة
الواردات ويضاعف مآتلاقيه البلاد من المتاعب في سبيل الوفاء بتمهدهاتها أمام
الخارج ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ مارس سنة ١٩١٥ وجه ٨٨٣ .

وبما أن هذه الأسباب تدعو الى إزالة الموانع دون تصدير البيض لاسمياً
وأنة مع فرض انعدام هذا الصنف فان فقدانها لا يترتب عليه حدوث مجاعة
أوضحيق من أى نوع كان ؛

وبعد الاطلاع على الرأى الذى أبدته لجنة التموين ؛

قد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٣٠ ربيع الثانى
سنة ١٣٣٣ (١٦ مارس سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

يجوز من الآن فصاعدا تصدير البيض بلا شرط ولا قيد ؛

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

رياسة مجلس الوزراء

قرار — بالترخيص بتصدير السمك المملحة (*)

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ ١٦ مارس
سنة ١٩١٥ (٢) أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمصنوعات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التكوين ؛

قد أصدر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣٠ ربيع الثانى
سنة ١٣٣٣ (١٦ مارس سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على السمك المملحة التى يجوز من الآن فصاعدا تصديرها بلا قيد ولا شرط

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزارة الحفائية

قرار - بإنشاء محكمة خط وإلغاء غيرها وتعديل في دوائر اختصاص بعض المحاكم الأخرى (*)

نحن وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢
سنة ١٩١٥ ١٨ مارس المختص بمحاكم الأخطاء ؛

وعلى القرارات الصادرة بإنشاء محاكم الأخطاء بمديريتي الدقهلية والشرقية ؛

قررنا ما هوأت :

المادة الأولى

مديرية الدقهلية

مركز دكرنس

تتشأ محكمة خط بناحية المطرية وتشمل دائرة اختصاصها البلاد المبينة
بالكشف المرفق بهذا .

المادة الثانية

مديرية الشرقية

مركز منيا القمح

تتفى محكمة خط العزيزية .

المادة الثالثة

(١) تضاف نواحي كفرفرج جرجس وكفرالويلحا والويلحا والبقاشين والشرق

الى دائرة اختصاص محكمة خط منيا القمح ؛

(*) الواقع المصرية في ٢٢ مارس سنة ١٩١٥ وجه ٨٨٤ .

(ب) وتضاف نواحى العزيزية وقطيفة العزيزية وقرونة والصنافين الى دائرة اختصاص محكمة خط ظهر شرب ؛

المادة الرابعة

يعمل بهذا القرار من أول ابريل سنة ١٩١٥ م

القاهرة في ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٣ (١٨ مارس سنة ١٩١٥)
(ثروت)

مديرية الدقهلية — مركز دكرنس

محكمة خط المطرية

عدد البلاد :

المطرية	الضهير	أولاد حانه
المصافرة	الهنانية	» صبور
الحوتة	البصالية	» سراج
أولاد نور	القزاقزة	الفتايلا
الخلايفة	أولاد بانه	الجمالة
القطشة		

وزارة الداخلية

قرار

عن تعريفه المعامل الفنية بمصلحة الصحة العمومية بالقاهرة (*)

وزير الداخلية

بناء على ما عرضه المدير العام لمصلحة الصحة العمومية ؛
سنة ١٩١٥ ١٣ فبراير

قرر ما هو آت :

يُلغى القرار الصادر بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٨٩٥ عن تعريفه المعامل الكيماوى
الخطديوى .

وتكون أعمال الفحص والتحليل فى المعامل الفنية بمصلحة الصحة العمومية
حسب التعريفه المرفقة بهذا القرار ؛

صدر بالقاهرة فى ١٣ فبراير سنة ١٩١٥

حسين رشدى

تعريف المعامل الفنية بمصلحة الصحة العمومية بالقاهرة

الفحص البكتريولوجى

- تفحص الأنواع الآتية مجانا وهى :
- الفحص البكتريولوجى عن الطاعون .
 - الفحص البكتريولوجى عن الكوليرا .
 - الفحص البكتريولوجى عن الدفترى .
 - الفحص البكتريولوجى عن الحمى النخية الشوكية (السحائية) .
 - فحص الدم للحمى التيفودية بطريقة التجمع (حسب طريقة فينل) .
 - فحص الدم للحمى الباراتفودية بطريقة التجمع .
- وفى هذا هذه الأنواع تدفع الرسوم عن الفحص والتحليل حسب الفئات المبينة بعد :

الدم :

قرش صاغ

- ١٠٠ الفحص الميكروسكوبى عن الجراثيم الطفيلية للألاريا والحمىراجعة
- ١٠٠ الفحص الميكروسكوبى عن ديدان الفيلاريا
- ١٠٠ فحص الدم للحمى المالطية بطريقة التجمع
- ٥٠٠ فحص الدم بطريقة وأسمران (للزهمى)

البول :

- ١٠٠ الفحص الميكروسكوبى عن بويضات البلهارسيا
- الفحص البكتريولوجى (بطريقة الاستنبات) لكشف ميكروب
- ٢٠٠ الحمى التيفودية والباراتفودية وباشلس كولى ونحو ذلك
- ٢٠٠ الفحص البكتريولوجى عن الدرن
- ٣٠٠ الفحص البكتريولوجى عن الدرن بالتلقيح الحيوانى

السبراز :

قرش صاغ

١٠٠	الفحص الميكروميكوبي عن البلهارسيا
١٠٠	الفحص الميكروميكوبي عن الانيكلوستوما
١٠٠	الفحص الميكروميكوبي عن الأميبيا
		الفحص البكتريولوجي (بطريقة الاستنبات) للبحث عن
٣٠٠	ميكروب التيفويد والباراتيفويد والدوسنتاريا وغيرها

القيح والبصاق والافرازات ونحوها :

١٠٠	الفحص الميكروميكوبي للسيلان
١٠٠	الفحص الميكروميكوبي للدرن
٢٠٠	الفحص الميكروميكوبي للدرن بالتلقيح الحيواني
١٠٠	الفحص الميكروميكوبي للجزام
		الفحص البكتريولوجي (بطريقة الاستنبات) لكشف الجراثيم
٢٠٠	الصنيدية

(تنبيه) لا تفحص معامل الصحة نماذج (عينات) الأنسجة ولا أنواع خلايا الدم أو البول أو المفرزات ونحو ذلك ولا تحضر مواد التطعيم لمقاومة الميكروبات المرضية .

التحليل الكيماوى

لا تفحص المعامل الفنية غير المواد التى لها علاقة بالمسائل الصحية كالمواد الغذائية والأدوية ونحو ذلك .

اللبن :

قرش صاغ

١٠٠	للبحث عن خلوه من العفن (نقاوته)
١٠٠	للبحث عن وجود مواد فيه للحفظ
١٠٠	عن كل بحث تقديرى اضافى

اللبن المحفوظ أو المركز ومسحوق اللبن :

- ٢٠٠ قرش ماغ التحليل الكيماوى لتقدير مجموع المواد الجامدة والدمية والرماد والسكر
١٠٠ البحث عن وجود مواد للحفظ

الدقيق :

- ٢٠٠ التحليل الكيماوى : تقدير الرطوبة والرماد والبروتين والجلوتين
والحموضة والنعومة

الخبز :

- ٢٠٠ التحليل الكيماوى : تقدير الرطوبة والرماد والكلورين والبروتين
والحموضة

الزبدة والسمن - والزيوت والمواد الدهنية الغذائية :

- ١٠٠ للبحث عن خلوتها من الفس (تفاوتها)
٢٠٠ للبحث عن نوعها ومقدار ما فيها من مواد الفس بوجه تقريرى
١٠٠ للبحث عن وجود مواد فيها للحفظ

الجبين :

- ٢٠٠ التحليل الكيماوى : تقدير الماء والمادة الدهنية والرماد والبروتين

السكر

- ٢٠٠ التحليل الكيماوى : تقدير الرطوبة والرماد والسكر وزوال السكر المحول

الشاي والبن والكاو :

- ٢٠٠ فحصها وتقدير خلوتها من الفس (تفاوتها)

العسل :

- ٣٠٠ فحصه وتقدير خلوته من الفس (تفاوته)

المريبات والمسكرات :

قرش ماغ تحليلها الكيماوى : لتقدير مجموع المواد الصلبة والرماد والحموضة والسكر
والمواد السكرية المحولة ... ٣٠٠

الحل - ردل :

تحليله الكيماوى لتقدير مجموع المواد الصلبة والرماد والمادة الزيتية ٢٠٠

الفلفل :

فحصه وتقرير خلوه من الفش (شقاوته) ... ٢٠٠

الحل :

تحليله الكيماوى لتقدير كثافته النوعية ومجموع المواد الصلبة والرماد
والحموضة والأحماض المعدنية ... ٢٠٠

المياه الغازية والليمونادة وأنواع الشرابات وغيرها :

تحليلها الكيماوى للبحث عن السكرين والمواد الملونة الصناعية
والمواد المستعملة للحفظ ... ٢٠٠

فحص المواد الغذائية للبحث عن الأملاح المعدنية السامة ... ٣٠٠

عن التقدير الكيماوى الإضافى ... ٣٠٠

فحص المواد للبحث عن الحشيش أو المخدرات ... ١٠٠

فحص المواد للبحث عن وجود شبه قلووى نوعى ... ٣٠٠

فحص الأدوية والمحضرات الاقربا زينية للتحقق من مطابقتها للقائدي
الأصلية (حسب التذاكر أو الدستور)

[تختلف الفئة حسب نوع الفحص]

فحص المياه :

نرش ماغ

فحص كياوى وبكتريولوجى لمياه الآبار مع معاينة الموقع معاينة ذاتية
وتقرير صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للشرب ... أدنى فئة ٥٠٠

وضع تقارير عن مياه الشرب المراد الاتجار بها أو استعمالها لغرض آخر
صناعى مثل صناعة المشروبات أو عمل الثلج ونحو ذلك

[تقدير القيمة عند الطلب]

التحليل الكيماوى لتقدير مجموع المواد الجامدة والصلابة (أى الدرجة
الأيدروتمرية) والكلورين والمواد العضوية والنوشادر المنفرد

أو الزلالى والنيترات والنيترت — تحليل وصفى ... ٢٠٠

عن كل تقدير اضافى { الوصفى ... ٢٠
الكى ... ٥٠

أما الشروط التى يبنى اتباعها لقبول النماذج (العينات) التى تُرسل
للفحص فيقررها المدير العام لمصلحة الصحة العمومية .

وزارة الداخلية

قرار — باضافة عمل إيادة الجراد وبويضاته وقفسه على أنواع الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى (*)

نحن وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ؛
وعلى القرار الوزارى الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ بتعيين الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى والمكمل لقرار وزارى صادر فى ٥ مايو سنة ١٩١٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ المختص بتكليف الأهالى بإيادة الجراد ؛

وعلى القانون نمرة ٩ الصادر فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤ المشتمل على تحوطات لإيادة الجراد ؛

وبعد الاتحاق مع سعادة وزير الحفانية ؛

قررنا ما هوآت :

يضاف العمل الآتى الى الأعمال المبينة بالمادة الأولى من قرار ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ :

”إيادة الجراد وبويضاته وقفسه وهو العمل المنصوص عليه فى الأمر العالى الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ والقانون نمرة ٩ لسنة ١٩٠٤“ ما

تحريرا فى ٢٢ مارس سنة ١٩١٥ (٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٣)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٥ رجه ٩٣٣ .

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء (*)

ان الحوادث الهامة التي توالى منذ الصيف الماضى فى القارة الأوروبية وفى أصمق مختلفة من العالم ، وامتدت حتى الى تخوم بلادنا ، قد كان لها تأثير شديد فى حالة القطر الاقتصادية ، لأنها أحدثت هبوطا فى أسعار القطن — والقطن أهم صادرات القطر المصرى — وأوقفت الحركة التجارية . ولقد زاد هذه الحالة خطورة نقص محصول القطن نقصا كبيرا ناتجا عن اشتداد فلك دودة اللوزة وعن ظهور البودة القطنية ، وهى آفة أشد فكا من جميع ما تقدمها من الآفات التى من نوعها . فنتج عن كل ذلك عجز كبير كاد يتناول جميع إيرادات الخزنة . وأبواب الإيراد التى أصابها العجز أكثر من سواها هى :

الرسوم الجمركية ، التى هبط دخلها هبوطا يقارب الثلث إذا ضمنا إليها الرسوم المتحصلة على الدخان ، والتبناك والسجائر ، وذلك بسبب قلة مقدرة الاهلين على المشتري والبيع ؛

ورسوم الموانئ والمنابر ، التى أصابها عجز ناشئ عن تناقص عدد السفن التجارية التى تطرق ثغورنا البحرية ؛

والرسوم القضائية والقيدية ، التى كان قصصا بنسبة قلة المعاملات التى تدعو الى التقاضى ، وقلة عقود نقل الملكية ؛

وإيرادات السكك الحديدية ، التى تأثرت من عجز محصول القطن وجمود حركة المبادلات التجارية ؛

وإيرادات البوطة ، التى أثر فيها وقوف دولاب الأشغال بوجه عام ؛

وإيجار الأملاك الأميرية ومتحصلاتها ، التى تأثرت من جزاء هبوط سعر القطن وقلة محصوله .

(*) الوثائق المصرية فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٥ به ٩٧٠ .

أما قيمة الخسارة التي أصابت إيرادات الخزنة في سنة ١٩١٤ المالية بالنسبة الى إيرادات سنة ١٩١٣ فيمكن تقديرها بمبلغ ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى . ولقد كانت الخسارة تتجاوزت هذا المبلغ بكثير ، لو أن الحرب نشبت في أول السنة المالية الجارية بدلا من شهر أغسطس . وللتوصل الى تخفيف العجز الفاحش الذى أحدثه في مالية البلاد هذا النقص في الإيرادات ، كان من الواجب المتحتم التفتير على قدر الامكان في مصروفات مصالح الحكومة . لذلك طلب من الوزارات والمصالح أن تتحفظ من المربوط لميزانيتهما عن سنة ١٩١٤ جميع المبالغ التي لا يضّر إيقاف صرفها بحسن سير الأعمال ؛ وتألقت لجنة عهد اليها في إعادة النظر في اقتراحات ميزانية سنة ١٩١٥ ، ليستبعد منها جميع المصروفات التي يمكن الاستغناء عنها ، أو التي يمكن تأجيلها وإن كانت لازمة . وقد أفضى التذرع بهذه الوسائل الى جعل المصروفات المنظورة للسنة المالية الجارية نحو ١٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، بعد أن كان المقدّر لها يبلغ حتى الآن ١٨,٤٦٧,٠٠٠ جنيه مصرى منها ١٨,١٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى مقررة بقانون ربط الميزانية و ٣٠٥,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة مجموع الاعتمادات الاضافية التي فتحت في خلال السنة . وعليه ، فيقدر ما جرى اقتصاده من مجموع المصروفات المخصص بها بمبلغ ١,٦٦٧,٠٠٠ جنيه مصرى ؛ والمأمول أن لا يتجاوز عجز الإيرادات لغاية ٣١ مارس الجارى بمبلغ ١,٦٨٨,٠٠٠ جنيه مصرى . أما المبالغ التي تم تخفيضها في مشروع ميزانية سنة ١٩١٥ فهي أكثر أهمية مما تقدم ؛ وقد انجلت الحالة في ميزانية هذه السنة عن عجز في الإيرادات يقل جدا عن العجز الذى كانت تشذ به حالة القطر الاقتصادية الحاضرة .

وكانت قيمة الخدمات التي تؤديها مصالح الحكومة للأفراد وللصالح الخارجية عن الميزانية تندرج حتى الآن ضمن الإيرادات . فرغبة في عدم تحميل ميزانية المصالح العمومية بنحو حق مصروفات لا علاقة لها بحاجاتها الادارية ، تهتز أن قيمة الخدمات التي من هذا النوع تستبعد من الآن فصاعدا من المربوط للصحة المكلفة بتأدية تلك الخدمات .

أمام مشروع الميزانية لسنة ١٩١٥ المالية ، كما هو ملخص في الكشف المرفقة بهذه المذكرة ، فقد تقرر على الصورة الآتية :

جنيه مصرى

الايرادات ١٥,٩٠٠,٠٠٠

المصروفات ١٥,٩٠٠,٠٠٠

الايرادات

يبلغ النقص في تقدير الايرادات لسنة ١٩١٥ المالية ٢,٨٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسبة الى تقدير الايرادات في سنة ١٩١٤ ، بصرف النظر عن المأخوذ من الاحتياطي العمومى . وهذا النقص خاص بأبواب الاراد الآتية :

جنيه مصرى

الجمارك ١,٥٥٠,٠٠٠

رسوم الموانئ والمنائر ٢٣٦,٠٠٠

الرسوم القضائية والقيدية ٣٦١,٠٠٠

سكك الحديد ٩٤٣,٠٠٠

البوستة ٨٠,٠٠٠

بدل الخدمة العسكرية ٤٠,٠٠٠

ايرادات غير اعتيادية ١٥٦,٠٠٠

أبواب ايرادات أخرى ١٨,٠٠٠

٢,٨٨٤,٠٠٠

يطرح من ذلك قيمة الزيادة في أبواب الاراد الآتية :

جنيه مصرى

الأموال المقررة ٤٣,٠٠٠

مصادر الأسمالك ٤,٠٠٠

ايرادات متنوعة ٥,٠٠٠

٥٢,٠٠٠

٢,٨٣٢,٠٠٠

منه كانت نتيجة انخفاض منسوب النيل انخفاضاً غير معتاد أبان فيضان
سنة ١٩١٣ أن مساحة كبيرة من الأطنان ، تقدر بأربعمائة ألف فدان ، قد
بقيت بدون رى . فتسبب عن ذلك خسارة على الخزانه في سنة ١٩١٤ تبلغ
٢٥٧,٠٠٠ جنيه مصرى عن أموال الأطنان . ولما كان الفيضان الأخير قد جاء
كافياً ، فإن الأطنان التى كانت قد أضيفت في سنة ١٩١٤ من الضرائب ستدفعها
في سنة ١٩١٥ . ثم قدرت زيادة ١١,٠٠٠ جنيه مصرى في إيرادات الأملاك
المبلية . على أنه من جهة ثانية تقدر الأموال التى ستأخر سدادها بسبب الأزمة
الحاضرة بمبلغ ٢٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى ، فيكون صافى الزيادة في دخل الأموال
المقررة ٤٣,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسبة الى المدرج في ميزانية سنة ١٩١٤ .

والنقص المنظور حصوله في الرسوم الجمركية نفسها يقدر بمبلغ ٨٣٠,٠٠٠
جنيه مصرى ، على أنه قد أضيف بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى الى الإيراد المتوقع
من هذه الرسوم بسبب إلحاق خدمة الأرصفة بمصلحة الجمارك بعد أن كانت
تابعة لمصلحة الليانات والفتارات . ويقدر النقص في الرسوم على الدخان والتبناك
والسجاير بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

وتنقص إيرادات الليانات والفتارات في سنة ١٩١٥ بمبلغ ١٥٦,٠٠٠
جنيه مصرى عن تقديرات سنة ١٩١٤ بقطع النظر عن مبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى
قيمة رسوم الأرصفة التى ستدخل من الآن فصاعداً في الرسوم الجمركية .

ويبلغ النقص المنظور في إيرادات المحاكم المختلطة ٢٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى ؛
وفي إيرادات المحاكم الأهلية ٩٣,٠٠٠ جنيه مصرى ؛ وفي المحاكم الشرعية
٢٨,٠٠٠ جنيه مصرى . ويعزى أيضاً تخفيض الإيرادات المقدرة للمحاكم الأهلية
الى كون الرسوم القضائية على الدعاوى التى من اختصاص محاكم الأخطاط
طفيفة جداً .

أما إيرادات مصلحة البومستة فقد عوّضت الخسارة فيها بعض التعويض
بما تقدر أخيراً من جعل أدنى رسم يُحصل على تصدير الحوالات البريدية في داخل
القطر والى السودان ١٥ ملياً ، والرسم على الخطابات المتبادلة داخل مدينة واحدة

خمسة مليات ، والرسم على المطبوعات غير الدورية وبطاقات الزيارة وما أشبه من المطبوعات المتداولة في داخل القطر مليونين . على أنه بالرغم من ذلك سيبلغ العجز في إيرادات البريد ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

ويتنظر أن يكون في تحصيل إيرادات أملاك الحكومة متأخرات وإفرة كما أنه يتوقع حصول نقص ذو شأن في متحصلات الدومين بسبب تخفيض المساحة المعلقة لزراعة القطن وهبوط أسعار هذا الصنف . على أن ما يُحصل من مبيع قطن موسم سنة ١٩١٤ الذى لا يزال غزونا سيعوض الخسارة التى ستلحق بالسنة المالية القادمة من جراء الأسباب السابق ذكرها .

وتشتمل الإيرادات المتوقعة على مبلغ ١١٥,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة الأرباح الناتجة عن ضرب كمية من النقود الفضية كان قد أوصى عليها ، ولكنه لا يتم استسلامها وتداولها إلا بعد بداية السنة المالية المقبلة . ومن جهة أخرى قد استُئزل من تقدير الإيرادات مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة الخدمات التى ستؤدى في سنة ١٩١٥ للأفراد والمصالح الخارجة عن الميزانية ، كما استُزلت تلك القيمة من مربوطات المصروفات للأشباب التى تقدم بسطها ، وبلغ النقص في أنواع أخرى داخلية في باب الإيرادات المتنوعة ٣٥,٠٠٠ جنيه مصرى .

أما باب الإيرادات غير الاعتيادية فقد ضمت إليه سنة ١٩١٤ إيرادات لا تتجدد في المستقبل . وهناك أيضاً ما يدعو الى الاعتقاد بحصول نقص يذكر في كمية المبيع من أملاك الحكومة الحرة وفي قيمة ذلك المبيع . من أجل ذلك قدرت الإيرادات غير الاعتيادية في سنة ١٩١٥ بمبلغ ٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى فقط ، مقابل ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩١٤ .

ويبلغ العجز في الإيرادات العمومية عن مجموع المصروفات المربوطة لسنة ١٩١٥ المالية ١,١٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى يقابله عجز قدره ٥٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى في ميزانية سنة ١٩١٤ . وسيؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العمومي الذى يُقدَّر الباقي منه بعد ذلك وبعد أخذ المبلغ اللازم لسد عجز إيرادات سنة ١٩١٤ بمبلغ ٢,٣٧٢,٠٠٠ جنيه مصرى .

المصروفات

يتضح من المقارنة بين تقدير مصروفات سنة ١٩١٥ وتقدير مصروفات سنة ١٩١٤ ما يلي :

جنيه مصرى

تقديرات سنة ١٩١٥ ١٥,٩٠٠,٠٠٠

تقديرات سنة ١٩١٤ ١٨,٣٨٣,٠٠٠

قيمة التخفيض فى تقديرات سنة ١٩١٥ ٢,٤٨٣,٠٠٠

وتشتمل تقديرات سنة ١٩١٤ ليس فقط على قيمة المصروفات المصدق عليها بقانون ربط الميزانية ، بل أيضا على قيمة الاعتمادات الاضافية والاعتمادات المنقولة من مصلحة الى أخرى بموافقة مجلس الوزراء فى خلال السنة المالية .

وفى ما لى بيان أهم ما يوجد من الفرق بين ربط مصروفات سنة ١٩١٥ وربط مصروفات سنة ١٩١٤ :

وزارة المالية (ادارة العموم وأقسام أخرى) :

قد جرى وفر ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى من بند الماهيات والأجر والمرتبات فى إدارة العموم بسبب إلغاء بعض وظائف . وقد خُفض مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى من المربوط للأعمال الجديدة فأصبح المقدر لهذه الأعمال ١٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفى ميزانية مصلحة المساحة خفض مبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مصرى من الاعتماد الخاص بالماهيات والأجر والموتبات بسبب إلغاء بعض وظائف ، وخفض أيضا مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى من بند التوريدات العمومية ، ومبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصرى من بند الأعمال الجديدة . وقد نقل قسم الطبعيات من مصلحة المساحة الى وزارة الأشغال العمومية ، وألحقت خدمة نزع ملكية الأطنان وتحديد ترع الرى بهذه المصلحة ، بعد أن كانت تابعة للوزارة المذكورة .

أما المبالغ التي أخصمت من ميزانية المطبعة الأميرية فهي ٢,٠٠٠ جنيه مصري في بند المستخدمين ، و ٣,٠٠٠ جنيه مصري في التوريدات العمومية ، و ٢,٠٠٠ جنيه مصري في بنود أخرى من الميزانية . وكانت نتيجة ما تقرر من إصدار "الوقائع المصرية" مرتين في الأسبوع ، بدلا من ثلاث مرات ، أن قد تخفص مبلغ ٥٠٠ جنيه مصري من مصروفات نشر تلك الجريدة .
ويلج مجموع ما تيسر تخفيضه من ميزانية إدارة العموم والأقسام الأخرى التابعة لوزارة المالية ١٦٤,٣٢٣ جنيها مصريا .

الأملاك الأميرية :

كانت الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف مصلحة الأملاك للأعمال الجديدة ولتخصيص الأطنان تبلغ ٧٧,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩١٤ ، وقد خفضت في سنة ١٩١٥ الى ٢٥,٠٠٠ جنيه مصري ، فتصح عن ذلك وفر قدره ٥٢,٠٠٠ جنيه مصري . وقد خفض غير ذلك مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه مصري من الاعتماد الخاص بصيانة الجسور والترع والطرق والكبارى ، ومبلغ آخر يعادله من الاعتماد الخاص بمشتري الحيوانات ، لأن الموجود منها الآن لدى المصلحة يكفي حاجتها . وقد خفض أيضا من بنود شتى مبالغ أخرى يبلغ مجموعها ٢٢,٠٠٠ جنيه مصري . على أنه قد زيد من جهة أخرى مبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه مصري على المربوط للوقود والتوريدات العمومية ، وسبب هذه الزيادة ناتج خصوصا عن ارتفاع أسعار تلك الأصناف . ويبلغ مجموع ما أمكن اقتصاده في ميزانية مصلحة الأملاك ٤٨,٤٢٣ جنيها مصريا .

الجمارك :

إن تخفيض ٤,٥٤٠ جنيها مصريا من ميزانية مصلحة الجمارك ناشئ خصوصا عن إلغاء بعض وظائف . وقد قل إلى ميزانية هذه المصلحة من ميزانية مصلحة الليانات والفنارات اعتماد قدره ٥٠٠ جنيه مصري بسبب إلحاق خدمة الأرصفة بمصلحة الجمارك . وقد مكّن هذا النقل من توفير مبلغ ١,٦٠٠ جنيه مصري من ميزانية الليانات والفنارات .

خفر السواحل :

أُجِرى في ميزانية مصلحة خفر السواحل تخفيض قدره ٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى بند الأعمال الجديدة ، على أن المربوط للوقود قد زيد ٣,٠٠٠ جنيه مصرى بسبب ارتفاع الأسعار . وبلغ صافي التخفيض ٣,٢١٠ جنيهات مصرية .

البوستة :

خُفِّص من المربوط لمصروفات مصلحة البوستة مبلغ ٢٦,٤٢٠ جنيه مصرى . وهذا التخفيض ناتج عن اقتصاد مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى بسبب إلغاء بعض وظائف ومهمات ، وعن إنقاص الاعتماد الخاص بنقل الإرساليات البريدية الى الخارج وفي داخل القطر من ٨٧,٠٠٠ جنيه مصرى الى ٦٥,٠٠٠ جنيه مصرى ، وعن غير ذلك من الوفورات فى سائر بنود ميزانية هذه المصلحة .

الليانات والفنارات :

بلغ مجموع ما تيسر إنقاذه من مصروفات مصلحة الليانات والفنارات ٦٩,٩٣٠ جنيه مصرى : منها مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن إلغاء بعض وظائف ، ومبلغ ٣,٠٠٠ جنيه مصرى مخفض من المربوط لصيانة وترميم المباني والسفن التابعة للمصلحة ، ومبلغ ٣٧,٠٠٠ جنيه مصرى مخفض من اعتمادات الأعمال الجديدة التى أُنْقِصت الى مبلغ ٢١,٠٠٠ جنيه مصرى .

وزارة المعارف العمومية :

قررت وزارة المعارف العمومية ، رغبة فى إنقاص مصروفاتها على قدر الامكان ، الدلول فى الوقت الحاضر عن انشاء مدرسة ابتدائية مجانية للذكور فى القاهرة ، وتأجيل فتح مدرسة معلمات المدارس الأولية فى الاسكندرية ، والعمل على استمرار الدراسة فى المدارس الموجودة مع تخفيض عدد المدرسين وذلك بضم بعض فصول الى بعض وباتكار عدد الحصص على كل مدرّس . وقررت أيضاً ابطال

صرف مرتبات للطلبة ، وإيقاف ارسال تلاميذ الى أوروبا ، وإقاص أجور العمال ومرتبات تلاميذ الورش الصناعية ، وإيقاف جميع المصاريف الأولية التي يمكن الاستغناء عنها ، واستعمال الاقتصاد التام في المصروفات الخاصة بمشترى الكتب وأدوات التعليم والتعينات في المدارس وما شاكل ذلك . ولقد كانت نتيجة اتخاذ هذه التدابير تخفيض مبلغ ٨٢,٥٧٦ جنيها مصريا من المربوط لمصروفات سنة ١٩١٥ بالنسبة الى مربوط سنة ١٩١٤ . ويشتمل هذا التخفيض على مبلغ ٤٩,٠٠٠ جنيه مصرى من الماهيات والأجور والمرتبات ، وعلى مبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه مصرى من الاعانات ، وعلى مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه مصرى من الاعمال الجديدة ، وعلى مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصرى من التوريدات العمومية ، ويتناول باقى التخفيض بنودا أخرى من ميزانية هذه الوزارة .

مدرسة القضاء الشرعى :

بلغ مجموع المخفض من ميزانية مدرسة القضاء الشرعى ٣,٤٥٤ جنيها مصريا ، وهذا التخفيض يتناول جميع بنود المصروفات ، وعلى الاخص بند الاعانات للطلبة الذى خفض منه مبلغ ١,٦٠٠ جنيه مصرى على أثر انقاص قيمة الاعانة المرتبة لكل طالب وإيقاف صرف الاعانات أثناء المساعمت المدرسية .

وزارة الداخلية :

بلغ مجموع ما خفّض من مصروفات ميزانية الداخلية ١٦٢,١١٩ جنيها مصريا وبيانها كما يلى :

جنيه مصرى	
ادارة العموم	٩٩,٩١٧
مصلحة الصحة العمومية	٤٤,١٤٥
مصلحة السجون	١٨,٠٥٧
	<u>١٦٢,١١٩</u>

في خلال سنة ١٩١٤ فصل قسم الأمراض العقلية من مصلحة الصحة العمومية وألحق بإدارة العموم في وزارة الداخلية . بغير ما يترتب على ذلك من ثقل اعتمادات في ميزانية سنة ١٩١٤ وميزانية سنة ١٩١٥ . وقد قضى ازدياد عدد المجازيب في المستشفيات وإيقاف توريد اللحوم من معمل المصل بزيادة مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه مصري على الاعتماد المقرر للأغذية . على أن إقفال معمل المصل قد مكّن من إجراء وفر في ميزانية مصلحة الصحة العمومية يفوق كثيراً الزيادة في الاعتماد المذكور . ونتج عن ابطال النفي الإداري في المحارق توفير مبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه مصري . وقد أقتصرت قسمة الاطانات الممنوحة لمجالس المديرات من ٤٠,٠٠٠ جنيه مصري الى ١٥,٠٠٠ جنيه مصري وأقتصرت السلف للجالس البلدية والمحلية من ٧٤,٠٠٠ جنيه مصري الى ٢٢,٠٠٠ جنيه مصري . وقد خفضت مبالغ أخرى بمبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه مصري من بنود مختلفة .

وبلغ الوفرة الناتجة في ميزانية الصحة العمومية من جراء إقفال معمل المصل ٢٧,٠٠٠ جنيه مصري . وقد خفض بالنساء بعض وظائف بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصري من المربوط للمساكن والأجر والمزونات . وخفض كذلك مبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه مصري من اعتماد الأعمال الجديدة وبمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصري من الاعتماد الخاص بالتحفّطات لمقاومة الطاعون البشري على أن الارتفاع في الأسعار قضى بزيادة ١٣,٠٠٠ جنيه مصري على المربوط للتوريدات العمومية .

وبغير في ميزانية مصلحة السجون تخفيض مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه مصري من الاعتماد الخاص بأغذية المسجونين . وقد أتى قسم من هذا التخفيض بمبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصري من كون المصلحة قد تمّت في الأشهر الأخيرة من السنة المالية الحاضرة كمية من القمح والذرة معيّنة للاستهلاك في السنة القادمة . وخفض أيضا مبلغ ١١,٠٠٠ جنيه مصري من الاعتماد الخاص بالتوريدات العمومية

للأشغال الصناعية . وأقصت مبالغ أخرى يبلغ مجموعها ٨,٠٠٠ جنيه مصري من بنود مختلفة . على أنه قدر من جهة ثانية في ميزانية هذه المصلحة زيادة في الاعتمادات تبلغ ٧,٠٠٠ جنيه مصري منها ٥,٠٠٠ جنيه مصري في مربوط نصاريك الانتقال وبدل السفرية . وخفض مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصري من المبلغ المستلزك من مجموع ميزانية مصلحة السجون عن ثمن أشغال صناعية لخصاب المعصالح والأفراد ، فكان له زيد على المربوط لهذه المصلحة ما يعادل المبلغ المذكور . غير أن هذه الزيادة في المصروفات يعوض عنها منها مبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مصري قيمة الأرباح الناتجة من هذه الأشغال ، وهذه الأرباح مستدرج من الآن وصاعدا في الإيرادات بدلا من استبعادها من المصروفات كما هي الحالة الآن . ويبلغ مجموع الوفرة في ميزانية مصلحة السجون ١٨,٠٥٧ جنيه مصرى .

وزارة الحفائية :

ان الوفرة الذى أدخل على ميزانية هذه الوزارة يبلغ ٣٤,٧٢٥ جنيه مصرى ، فقد خفض مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصري من المربوط للأهيات والأجر والمربيات ، ومبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه مصري من المربوط لمصاريف الانتقال وبدل السفرية ، ومبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصري من مصروفات أخرى . والتخفيض في المربوط للأهيات ناشئ بوجه عام عن إلغاء وظائف . أما التخفيض في ربط مصاريف الانتقال وبدل السفرية فهو نتيجة ما تقرر أخيرا من عدم منح بدل السفيرية للقضاة وأعضاء النيابة في المحاكم الأهلية إلا اذا قضوا ليلتهم خارجا عن محل إقامتهم . وكذلك بحكمة الاستئناف الأهلية قد خفضت قيمة بدل السفرية للمستشارين والقضاة وسائر الموظفين .

وزارة الأشغال العمومية :

قد زيد في ربط ميزانية هذه الوزارة عن سنة ١٩١٤ وسنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه مصري كمية ما جرى نقله من ميزانية مصالح أخرى ، وخفض من هذا الربط مبلغ يكاد يعادله نقدا ما جرى نقله الى ميزانيات

أخرى وقيمة أعمال قامت بها وزارة الأشغال لحساب الافراد . وتستتزل قيمة هذه الأعمال من الآن فصاعدا من المصروفات بدلا من أن تدرج في الإيرادات . ويبلغ مجموع الوفورات التي أحرثت في سنة ١٩١٥ ٢٨٤,١٤٢,٠٠٠ جنيها مصريا بالنسبة الى سنة ١٩١٤ ، منها مبلغ ٥٨,٠٠٠ جنيه مصري ناتج عن إلغاء وظائف دائمة ومؤقتة ، ومبلغ ٨١,٠٠٠ جنيه مصري ناشئ عن تخفيض الاعتمادات لصيانة المباني الأميرية والأعمال الري ، ومبلغ ٩٨١,٠٠٠ جنيه مصري عن تأجيل قسم كبير من الأعمال الجديدة ، والباقي ناتج عن إلغاء بعض اعتمادات أو تخفيضها . وإذا استثنينا الشيء القليل فإنه لم يدرج في ميزانية سنة ١٩١٥ إلا المصروفات اللازمة لمواصلة أو لانتهاء الأعمال الجديدة التي بوشرت في السنوات الماضية . والاعتمادات التي فصحت للأعمال الجديدة في الأقسام المختلفة التابعة لوزارة الأشغال العمومية هي : ٣١٢,٠٠٠ جنيه مصري للري ، و ٤٣,٠٠٠ جنيه مصري للبناني ، و ١٦,٠٠٠ جنيه مصري للتنظيم ، و ١٠١,٠٠٠ جنيه مصري للمجاري العاضمة ، و ١٣,٠٠٠ جنيه مصري لقعم الجباري .

· وزارة الزراعة :

يبلغ الوفرة في المربوط لهذه الوزارة ١٥,٩٧٤ جنيها مصريا ، منه مبلغ ٩,٠٠٠ جنيه مصري ناشئ عن إلغاء بعض وظائف خالية ، ومبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مصري ناشئ عن تخفيض المربوط للأشغال الجديدة ، وقد أنقص هذا المربوط من ١٣,٠٠٠ جنيه مصري الى ٥,٠٠٠ جنيه مصري .

وكانت المصروفات اللازمة لمقاومة دودة القطن ودودة اللوزة ودودة البذرة تؤخذ من اعتمادات إضافية تمنح في خلال السنة المالية . ولما كانت هذه المصروفات ذات صفة مستديمة فقد أدرج اعتماد قدره ١٠,٠٠٠ جنيه مصري لهذه الغاية في ميزانية سنة ١٩١٥ . ويقوم بالتدابير اللازمة لمقاومة هذه الآفة وزارة الزراعة بمساعدة البوليس وقسم إدارة الأقاليم ، لذلك وزع اعتماد العشرة آلاف جنيه بين هذه المصالح الثلاث .

سكك الحديد :

تشمل ميزانية هذه المصلحة لسنة ١٩١٥ على المبالغ اللازمة لإدارة سكك حديد حلوان وسكة حديد مرربوط اللتين ابتاعتهما الحكومة في سنة ١٩١٤ ، وكذلك الخط الممتد من زفي الى الزقازيق وقسم من خط المنوفية ، وقد فتح هذان الخطان الأخيران من مدة قريبة . وقد جرى اقتصاد مبلغ ٢٩٦,٠٠٠ جنيه مصرى من الاعتمادات الخاصة بمهمات الصيانة والتجديد ، وأقيمت وظائف يبلغ مجموع ماهايتها ٧,٠٠٠ جنيه مصرى ، وخفض مبلغ ٥٣,٠٠٠ جنيه مصرى من المدرج للشحالة وللتقليلات المصلحية ومن مصروفات أخرى . وقد أنقص من اعتماد الأعمال الجديدة مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى فأصبح ١١٣,٠٠٠ جنيه مصرى فقط ، وهو لا يشمل إلا على المبالغ اللازمة لتسديد المصروفات التى سبق الارتباط بها ولصيانة بعض الأعمال من الضرر الذى قد يصيبها من تأخير إنجازها . وقد بلغ مجموع الوفرة فى ميزانية سكك الحديد ٧٨٦,٤٧٦ جنيها مصرى .

التفريقات :

بلغ مجموع التخفيض فى ميزانية هذه المصلحة ١٨,٥١٨ جنيها مصرى ، منها مبلغ ١٦,٥٠٠ جنيه مصرى خفض من اعتماد الأعمال الجديدة ، ومبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصرى من مصاريف الادارة وخصوصا الايجار .

خدمة الادارة والتحصيل فى المديرىات والمحافظات :

خفض مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه مصرى من المصاريف العمومية لهذه المصالح . وقد جرى توفير مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه مصرى بسبب إلغاء وظائف معظمها خال فى القسم المالى .

وزيد في خدمة البوليس مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه مصرى على المربوط للمبوسات والتجهيزات ومبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصرى على المربوط للعليق بسبب ارتفاع الأسعار. وزيد أيضا مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصرى على الاعتماد الخاص بمصاريف الانتقال وبدل السفرية . على أنه خفض مبلغ يعادله من مربوط بنود مختلفة .
فيكون إذن في مجموع ميزانية مصالح التحصيل والادارة في الأقاليم والمحافظات تخفيض يبلغ ٤,٦١٠ جنيهات مصرية .

وزارة الحربية :

بلغ مجموع الزيادة في المربوط لمصروفات الحربية ١١,٥١١ جنيها مصرى :
فانه قد ترتب على ارتفاع أسعار الذخيرة والآلات والمقايير وعلى تكوين احتياطي للمدة سنة من المبوسات والتجهيزات زيادة في المصروفات قدرها ١٧,٠٠٠ جنيه مصرى . وبلغت الزيادة في الماهيات ومرتبات الجيش ، طبقا للوائح والعقود ، ٤,٥٠٠ جنيه مصرى ؛ وزيد مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصرى على المربوط للنقلات ، ورفع الاعتماد الخاص باعانة الأفشار السودانيين من ٢,٥٠٠ جنيه مصرى الى ٣,٨٠٠ جنيه مصرى . ولكنه قد تم من جهة ثانية تخفيض مبلغ ١٣,٠٠٠ جنيه مصرى منها ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى مخفضة من اعتماد الأعمال الجديدة الذى أصبح ٦,٠٠٠ جنيه مصرى .

المعاشات والمكافآت :

بلغت الزيادة في ميزانية سنة ١٩١٥ المالية ٢٨,٠٠٠ جنيه مصرى للمعاشات و ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى لمكافآت الرقت . وقدرت زيادة ٤,٠٠٠ جنيه مصرى لمكافآت المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الالزامية . وقد أقتص الإعتدال الخاص

باستبدال المعاشات من ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى الى ٢,٥٠٠ جنيه مصرى .
 فيكون مجموع الزيادة في ميزانية المعاشات والمكافآت ٣٩,٥٠٠ جنيه مصرى ما
 القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩١٥ الامضعات :

يوسف وهبه

سسل

لنللى

أديب

هنرى هيكز

الإيرادات

أب		سنة				مجموعات سنة ١٩١٣
		مالية سنة ١٩١٥	مالية سنة ١٩١٤	زائدة سنة ١٩١٤	قص سنة ١٩١٤	
١	أرباح مضمرة	٥٣٩٩٠٠٠	٥٣٣١٠٠٠	٤٣٠٠٠	—	٥٥١٧٨٥٤
٢	الحسابات	٢٩٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	—	١٠٥٠٠٠٠	٣٨٥٤٨٨٥
٣	رسوم الجبايات والمخدرات	٢٠٠٠٠٠	٤٣١٠٠٠٠	—	٣٣١٠٠٠	٤٥٠٨١٩
٤	معاينة الإحصاء	٣٩٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٤٠٠٠	—	٤٠٧٧٥
٥	الخدمة	٣٥٠٠٠	٤٤٠٠٠	—	٩٠٠٠	٤٧٠٥٩
٦	رسوم مدونة الموقوفات	١٠٠٠	٥٠٠٠	—	٤٠٠٠	٣٣٣٢
٧	الرسوم القضائية والدينية	١١٠٧٠٠٠	١٤٧٨٠٠٠	—	٣١١٠٠٠	١٥٥٧٤١٤
٨	رسوم متروية	٤٩٠٠٠	٥٢٠٠٠	—	٣٠٠٠	٥٩٦٨١

قرارات ومشورات

٩	سكان المدينة	٣٩٠٠٠٠٠	٣٨٤٣٠٠٠	—	٩٤٢٠٠٠	٣٨٤٠٣٥
١٠	القرارات	١٢٨٠٠٠	١٢٨٠٠٠	—	—	١٣٠٤١٢
١١	الخدمة	٢٤٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	—	٨٠٠٠٠	٣٣٢٧٥٩
١٢	إعانات ومضامير كالمطابخ	٩٠٧٠٠٠	٩٠٧٠٠٠	—	—	٤٣١٢٤٤
١٣	بنا الخدمة العسكرية	١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	—	٤٠٠٠	١٣٩٥٧
١٤	السلطة من الجبايات المتروية	١٣٢٠٠٠	١٣٤٠٠٠	—	٢٠٠٠	١٣٨٥٤٤
١٥	إعانات متروية	٨٤٥٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٥٠٠٠	—	٩٧٩٦٩٣
١٦	إعانات من الجباية	٤٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	—	١٥٢٠٠٠	١٤١٥٠٦
١٧	التصديق من الجبايات القديمة	١١٤٤٠٠٠	٥٧٩٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	—	—
١٨	التصديق من الموقوفات غير حق	—	—	—	—	١٤٠١٢
جسمة		١٥٩٠٠٠٠٠	١٥١٢٢٠٠٠	٧٢٢٠٠٠	٢٨٨٠٠٠	١٧٧٠٣٨٨

قرارات ومشورات

وزارة الحقانية

قرار - باستبدال محكمة خط بأخرى وبإدخال بعض بلاد في دائرة اختصاص محكمة خط أبي حماد (*)

نحن وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢
سنة ١٩١٥ مارس
الخاص بتشكيل عاكم الأخطاط ؛
وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء وتجديد دوائر اختصاص عاكم الأخطاط
بمديرية الشرقية وقتا ؛

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

مديرية الشرقية

مركز الزقازيق

محكمة خط أبي حماد

تدخل نواحي : نفيشة وأبي سور والسبعة آبار والمحسمة التابعة لإداريا لمركز
الزقازيق وفي أعمال الضبط لتقسم بوليس الاسماعيلية في دائرة اختصاص محكمة
خط أبي حماد .

المادة الثانية

مديرية قنسا

مركز قوص

تستبدل محكمة خط ناحية شهنور بمحكمة خط بناحية المعري .

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ م

مصر في ٣١ مارس سنة ١٩١٥ (١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٣) (ثروت)

(*) الوقائع المصرية في ٦ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٠٦٠

مجلس محلى مدينة رشيد

قرار - بشأن تحصيل الرسوم والمواد البلدية بمدينة رشيد (*)

مدير البحيرة ورئيس مجلس محلى بندر رشيد

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥
بتشكيل مجلس محلى مدينة رشيد وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر
فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٣ والمصدق عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ٥ مايو
سنة ١٩١٣ نمرة ٧٥ .

قرر ما هوآت :

- ١ - تحصيل الأموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يكون عند
الاقضاء بالطرق الادارية طبقا لذكرى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
الخاص بتحصيل المواد والعشور .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة
الرسمية .

محمد محمود

تحريرا برشيد فى ٧ مارس سنة ١٩١٥

(*) الواقع المصرية فى ٨ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٠٨٩

(1350/1910/2028/100)

وزارة الداخلية

مجموعة

قرارات ومنشورات الحكومة المصرية

سنة ١٩١٥

الثلاثة شهور الثانية

طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلامك سراى الاستماعلية القديمة بشارع القصر العيني

١٩١٥

الرقم ١٢٠ مليا

رياسة مجلس الوزراء

قرار — بالترخيص بتصدير الدبس المستخرج من قصب السكر (*)

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ ٦ أبريل
سنة ١٩١٥ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذى أبدته لجنة التموين ؛

قد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢١ جمادى الأولى
سنة ١٣٣٣ (٦ أبريل سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على الدبس المستخرج من قصب السكر الذى يجوز من الآن فصاعدا تصديره
بلا شرط ولا قيد .

وهذا الترخيص لايتناول سوى الدبس المستعمل للتغذية دون السكر السائل
المعروف باسم العسل الأسود م
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدي

(*) الوثائق المصرية في ١٢ أبريل سنة ١٩١٥ ووجه ١١٣٥ .

وزارة الداخلية

قرار - بشأن تعديل تعريفه عوائد الذبيح في سوهاج (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ القاضي بتحديد تعريفه عوائد الذبيح في المدن التي أنشئ فيها أو سينشأ فيها مجالس بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدر من وزارة الداخلية بعد أخذ رأى المجلس البلدى أو المحلى في ذلك ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بتحديد عوائد الذبيح في المدن المشكل فيها بلديات ومجالس محلية ؛
وبالنظر لما اقتره مجلس محلى سوهاج في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

تعريفه عوائد الذبيح في سوهاج المحددة بالقرار الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ حلت كما يلى :

الضائى والمساخر : ٣ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل على الماشية الواحدة عن أربعين مليا .

(*) الوقائع المصرية في ١٥ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١١٨١ .

المعجول : ٢ ملجم عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل
على الماشية الواحدة عن مائة ملجم .

الختير : ٤ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل
على الخنزير الواحد عن مائتي ملجم .

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثمانية أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

حسين رشدي

تحريراً في ١٠ أبريل سنة ١٩١٥

مجلس بلدى الاسكندرية

لائحة - بمنع تزع الكاسة من طرق الاسكندرية على غير المرخص اليهم بزعها (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣١ من الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛
وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر منه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ والمصدق عليه من وزارة الداخلية ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

ممنوع قطعيا على غير الأشخاص المعينين من قبل بلدية الاسكندرية أن يجمعوا وينزعوا الكاسة أو غيرها من الفضلات الناتجة من الكس في كل الطرق بالبلدة أو ضواحيها أو أن يستخرجوا ما في داخل الصناديق أو العربات المعدة لأن توضع أو تنقل فيها تلك المواد .

المادة الثانية

كل مخالفة لأحكام المادة السابقة تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا .

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بالاسكندرية فى ٨ أبريل سنة ١٩١٥ أحمد زيور

رياسة مجلس الوزراء

قرار - بالتريخيص بتصدير الصمغ السودانى (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢) أغسطس ١٢ أبريل
سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغنائية ؛
سنة ١٩١٥

وبعد الاطلاع على الرأى الذى أبدته لجنة التوين ؛

قد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٨ جمادى الأولى
سنة ١٣٣٣ (١٣) أبريل سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

لايسرى حكم المنع الوارد فى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على الصمغ السودانى الذى يجوز من الآن فصاعدا تصديره بلا قيد ولا شرط ما

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٢٢٠ .

وزارة الداخلية

قرار - بالتصديق على لائحة الإجراءات الداخلية لمجلس مديرية الشرقية (*)

نحن وزير الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة التي وضعها مجلس مديرية الشرقية لإجراءاته الداخلية؛
وعلى العبارة الأخيرة من المادة ٤٩ من القانون النظامي قد صلتنا على اللائحة
المذكورة المرفقة بهذا القرار؛

٢٨ مارس
سنة ١٩١٥

تحريراً بالقاهرة في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٣ (٢٨ مارس سنة ١٩١٥)
حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ١٩ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٢٢٠ .

مجلس مديرية الشرقية

لائحة الاجراءات الداخلية (*)

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الأولى

تتعدّد أدوار المجلس شهرياً ويتبدّل كل دور في الأسبوع الأول من كل شهر ٢٢ فبراير سنة ١٩١٥ م
ويحدّد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الأولى من كل دور .

ولهيئة المجلس الحق قبل انتهاء الجلسة أن تحدّد الجلسة التالية .

وللرئيس أن يدعو المجلس للانعقاد في أى وقت غير الأدوار الاعتيادية متى وجدت أسباب داعية لذلك .

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع الميّنة بجدول الأعمال والمجلس أن يقرّر طبعها وتوزعها كلها أو بعضها .

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائماً للرئيس وأن لا يتكلم في الشخصيات وأن لا يخرج عن الموضوع .

(*) الوثائق المصرية في ١٩ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٢٢١ .

وإذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة (طبقا للعبارة الأخيرة من المادة ١٤ من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات) ولم يمثل العضو لذلك أو استمر فيما أوجب منعه عن التكلم جاز إخراجهم من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك .
وفي حالى المنع والانعراج يجب أن يكون أخذ الآراء بالطريقة السرية .

المادة الرابعة

لرئيس أن يلقى الأعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جاز له إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها فاذا عاد الأعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر .

المادة الخامسة

لايسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من رئيس المجلس بالمحافظة على النظام ولكن للأعضاء الذين وجه اليهم التنبيه أن ينفوا عن أنفسهم مااستوجب تنبيههم وذلك لا يكون إلا بعد الانتهاء من المناقشة في الموضوع الذى نهوا من أجله .

المادة السادسة

ليس للرئيس أن يمنع أحد الأعضاء عن التكلم بغير وجه قانونى فاذا حصل خلاف بين الرئيس وبين العضو المتكلم يؤخذ رأى المجلس في ذلك .

المادة السابعة

لا يجوز لأحد الأعضاء الانصراف من الجلسة حال انعقادها أو أثناء إغافها إلا باذن من الرئيس .

الفصل الثاني

في المناقشات وأخذ الآراء

المادة الثامنة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين إلا لإبداء أدلة جديدة وعلى الرئيس قبل أخذ الآراء عن أى موضوع أن يسأل الأعضاء عما إذا كان لدى أحدهم رأى لم يبدئه أو دليل جديد لم يقدمه . وبعد الانتهاء من ذلك يأمر بأخذ الآراء .

ولا تجوز المناقشة ولا لإبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء ولا بعدها مطلقا .

المادة التاسعة

هــ

العودة للنقشة إلى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للنقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل إبلاغ الموضوع للجنة المختصة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه .

المادة العاشرة

تكون المناقشات في محاضر جلسات لجان المجلس كالآتي :

يبدأ بتلاوة المشروعات والاقتراحات التي عرضت على اللجنة كل على حده ثم يتلى عقب كل مسألة رأى اللجنة وقرارها فيها .

ثم يتولى رئيس اللجنة أو من يتدبه إبداء الأسباب المؤيدة لآراء اللجنة ثم تحصل المناقشة بين أعضاء المجلس بالطريقة القانونية ويصدر المجلس قراره بما يراه .

المادة الحادية عشرة

تؤخذ الآراء إما علناً وإما سراً .

ففي الحالة الأولى له طريقتان :

(١) رفع اليد : — العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها .

(٢) النداء بالاسم : — ينادى السكرتير أسماء الأعضاء بحسب ترتيب جلوسهم من اليمين الى اليسار ويثبت رأى كل عضو أمام اسمه وتنتل الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها .

وفي الحالة الثانية يكون بالطريقة الآتية :

(١) يكتب كل عضو رأيه في ورقة غتومة بختم مجلس المديرية بدون أن يمضى عليها ويلقى بها في الصندوق المعد لذلك أمام الرئيس .

مضى تم جمع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق ويمضى الآراء موزعة على أنواعها ويعلن النتيجة للجلس .

الفصل الثالث

في النياب والتأخر والإجازات

المادة الثانية عشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون إذن ولا اعتذار مقبول في دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التخلّف فان عاد لذلك مرة ثانية عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر بإبلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق .

المادة الثالثة عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ ذلك له .

المادة الرابعة عشرة

من رام من الاعضاء الحصول على اجازة يكتب بذلك للرئيس موضحا الأسباب ومدة الاجازة وعما اذا كانت بداخل القطر أو خارجه .
وعلى الرئيس أن يعرض طلب الاجازة على المجلس لاصدار قراره فيه بما يترأى .
والرئيس أن يرخص بالاجازة إن رأى أسبابها تستدعى سرعة الاجابة ويبلغ ذلك الى المجلس في الجلسة التالية .

الفصل الرابع

في الجان

المادة الخامسة عشرة

تتركب لجان المجلس المختلفة من ثلاثة الى خمسة أعضاء بما فيهم الرئيس ويكون اجتماع اللجنة صحيحا اذا حضره اثنان من الأعضاء عدا الرئيس .
ويقترأ من المدير أو وكيل المديرية بلان المجلس على العموم .

المادة السادسة عشرة

يجوز انعقاد جلسات لجان المجلس في أيام اجتماعه ولكن ليس في وقت انعقاده .

المادة السابعة عشرة

تجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من الرئيس بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ أحالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم توالى جلساتها الى أن تنتهى أعمالها وتقدمها لرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وإذا تساوت الآراء فالأرجحية تكون فى الجانب الذى فيه الرئيس .

المادة الثامنة عشرة

إذا طرأ على عضو أو أكثر من أعضاء لجنة من اللجان ما يمنعه عن الحضور فى جلسات اللجنة فعليه إبداؤه عذره لرئيس المجلس الذى له أن يتدب العضو النائب عنه .

المادة التاسعة عشرة

إذا خالفت إحدى اللجان نص المادة السابعة عشرة بدون عذر شرعى فللرئيس أن يلفت أعضائها من حين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه .

المادة العشرون

يكون تشكيل لجان المجلس كالآتى :

(أولاً) لجنة التعليم تختص بمسائل التعليم على اختلاف أنواعها وهى من اللجان المنتوه عنها بالمادة ٢٧ من لائحة الإجراءات العمومية لسير مجالس المديرية .

(ثانياً) لجنة الصحة العمومية تختص بمسائل الصحة العامة كالنظر فى إنشاء المستشفيات وتعميمها وإيجاد عيادات طبية بالقرى والبحث فى تحسين حالة الحلاقين والسايات وترقية معلوماتهم وردم البرك والمستنقعات الموجودة بقرب البلاد والترع وغير ذلك .

(ثالثاً) لجنة الأشغال العمومية تختص بالأشغال العمومية التى يدخل فيها الأبنية والسكك الزراعية والكبرى وطرق الري والصرف وما شاكل ذلك .

(رابعاً) لجنة الزراعة والتجارة تختص بمسائل الزراعة والتجارة كالنظر في الشؤون الخاصة بالأسواق العمومية والموازين والمكاييل وحلقات الأقطان وكل ما يترتب عليه ترقية الزراعة والتجارة .

(خامساً) لجنة الخفر والأمن العام (وهي المتوة عنها بالفقرة ٤٠ من المادة ٤٠ من القانون النظامي رقم ٢٩ الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣) وتختص بالنظر في مسائل الخفر على وجه العموم وغير ذلك مما يتعلق بالأمن العام مثل إقامة العزب وهدمها وخلافه .

ومع ذلك فللرئيس بعد موافقة المجلس تعيين لجنة أو لجان أخرى للنظر في المسائل الغير الداخلة في اختصاص اللجان الآتية الذكر .

المادة الحادية والعشرون

يحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضى من رئيس اللجنة والكاتب .

المادة الثانية والعشرون

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينبهه رئيس المجلس الى عدم التأخر فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه والعضو المتخلف مع ذلك أن يبدى للمجلس ما كان لديه من الأعذار ولهية المجلس أن تقبلها أو ترفضها .

المادة الثالثة والعشرون

تعمل كل لجنة بعد انتهاء الأعمال الحالية عليها ما عدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامي أو التي يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة .

المادة الرابعة والعشرون

يجوز أن تطلب من المصالح الأُميرية الموجودة بالمديرية كل ما تحتاج إليه من البيانات والمعلومات بواسطة سكرتير المجلس الذي يجرد وصول الطلب إليه يعرض الأمر على رئيس المجلس ليأمر باستحضار ما هو مطلوب للجنة .

المادة الخامسة والعشرون

عند عرض أى مشروع على المجلس يجوز له قبل المناقشة فيه أن يحيله على اللجنة المختصة طبقاً لما هو مدون بالمادة العشرين .
وكذلك الحال في الاقتراحات التي تقدم من الأعضاء إذا قرر المجلس قبولها جاز له أن يحيلها على اللجنة المختصة أو النظر فيها بمفرده .

وكل مشروع أو اقتراح لا يدخل في اختصاص هذه اللجان يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس إحالته على أية لجنة منها أو تقرير تشكيل لجنة خاصة للنظر فيه .

المادة السادسة والعشرون

يجوز أن تطلب من رئيس المجلس حضور مندوب من أى مصلحة من مصالح الحكومة الموجودة بالمديرية لتقديم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات المحوّل عليها النظر فيها .

وعلى رئيس المجلس أن يتخاطب بذلك الجهة المختصة ويخبر اللجنة بما أجابت به .

المادة السابعة والعشرون

كل عضو خارج عن هيئة اللجنة له الحق ان يبحث لرئيسها برأيه في المشروع المحوّل عليها للاستئناس به عند نظر المشروع فإذا لم تعول اللجنة على رأيه فله الحق أن يسدى رأيه المذكور لهيئة المجلس عند عرض رأى اللجنة كما أنه لكل عضو بحث برأيه للجنة أن يحضر بنفسه في اجتماعها ليبين لها غرضه بدون أن يكون له رأى معدود .

الفصل الخامس

في الأعمال الكتابية

المادة الثامنة والعشرون

يقوم السكرتير بإدارة الأعمال الكتابية على وجه العموم طبقاً للأوامر والمنشورات الصادرة من وزارة الداخلية وهو المسؤول عن تحرير محاضر جلسات المجلس ومحتجها وتسجيل قراراتها وإعداد ما يلزم لتنفيذها .

المادة التاسعة والعشرون

يعين السكرتير كاتباً لكل جلسة من جلسات اللجان المستديرة يكون بصفة سكرتير دائم لها كي يسهل على اللجان معرفة مَنْ من العمال مكلف بالعمل بالتحضير بها وعلى الكاتب تحضير كل ما هو لازم للجنة بعد أخذ رأى سكرتير المجلس .

المادة الثلاثون

يجوز إعطاء خلاصة محاضر الجلسات لمن يطلبها من وكلاء الجرائد .

المادة الحادية والثلاثون

المسائل المقنضة عرضها على المجلس طبقاً للادتين الثانية والثالثة من لائحة الإجراءات العمومية لسير مجالس المديريات تدرج في جدول الأعمال مقسمة أنواعها حسب الترتيب الآتي :

- (١) مسائل التعليم .
- (٢) » الصحة العامة .
- (٣) » الأشغال العمومية .
- (٤) » الزراعة والتجارة .
- (٥) » الخفر والأمن العام .
- (٦) الأمور المتنوعة .

هذا مع مراعاة المادة الرابعة من لأئحة الاجراءات العمومية لسيبر مجالس المديرات ويكون بناء على ذلك تحرير المحضر على هذا النمط .

المادة الثانية والثلاثون

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة .

الفصل السادس

أحكام متومة

المادة الثالثة والثلاثون

تعيين وتأديب ورفق موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التى يقررها المجلس بمقتضى لأئحة يصدق عليها من وزارة الداخلية ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم لرئيس المجلس .

المادة الرابعة والثلاثون

على مدير تعليم المجلس أن يقدم تقريراً شهرياً لسعادة رئيس مجلس المديرية يشمل ملخص الشؤون والملاحظات التى يستخلصها من مشاهداته المستمرة فى مدارس ومعاهد التعليم التابعة للمجلس حيث تطلع هيئة المجلس على ذلك فى الجلسة التى تلى تقديم هذا التقرير للعلم بإجراءات الشؤون العامة وغيرها وإبداء ما قد يسن من الملاحظات إن وجدت .

وكذلك على رؤساء المصالح الأخرى التابعة للجلس مثل مستوصف الأطفال وحلقات الإقطنان و ردم البرك والمستنقعات تقديم مثل هذا التقرير الشهري فيما يختص بمصالحهم .

المادة الخامسة والثلاثون

تعتبر هذه اللائحة متممة لللائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات الصادرة في أول يناير سنة ١٩٢٠ م

تحريرا في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٥ (٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٣)

وزارة الداخلية

قرار — بحذف بعض أصناف من جدول المواد الجارى تسعيرها (*)

وزير الداخلية

٢٢ أبريل ١٩١٥ بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٤ الخاص بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ؛

قرر ما هوآت :

أولاً — تحذف أصناف الفول والعدس والذرة الشامية والذرة الرفيعة من جدول المواد والأصناف الجارى تسعيرها .
ثانياً — على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله على أثر نشره فى الجريدة الرسمية ما

تحريراً فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٥ (٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٦ أبريل سنة ١٩١٥ وج ١٢٩٩ .

وزارة الخارجية

مصادقة حكومة بورنيو الشمالية البريطانية على وفاق روما المبرم بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ بشأن تبادل الخطابات والعلب ذات القيم المعلنة (٣)

جناب رئيس حكومة اتحاد سويسرا أبلغ وزارة الخارجية المصرية طبقاً للادة ١٥ من وفاق روما المبرم بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ بشأن تبادل الخطابات والعلب ذات القيم المعلنة وللادة ٢٤ فقرة ٢ من الاتفاقية العامة للبوستة مصادقة حكومة بورنيو الشمالية البريطانية على الوفاق المذكور ابتداء من أول أبريل سنة ١٩١٥ وهذه المصادقة قاصرة على تبادل الخطابات ذات القيمة المعلنة ٤ القاهرة في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٥

(٣) الوقائع المصرية في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٣٠٠ .

رئاسة مجلس الوزراء

قرار — بإباحة تصدير بعض أصناف الغلال بلا شرط ولا قيد (٣)

٢٠ أبريل ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛
وبعد الاطلاع على الرأي الذى أبدته لجنة التتوين فى ١٧ أبريل سنة ١٩١٥ ؛
وبعد النظر فيما يتعلق بتصدير الغلال وبمحت هذه المسألة من جميع وجوها ،
وبما أن المجلس قد رأى من مصلحة البلاد أن يكون تصدير الفول والعدس والذرة الشامية والذرة الرفيعة مباحا منذ الآن ، وبما أنه رأى أيضا الاقرار بصفة مبدئية على إباحة تصدير القمح على أن يكون الترخيص بهذا التصدير مؤجلا الى أن يحين الوقت الذى يكون فيه بيع المحصول الجديد ؛

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ (٢٠ أبريل سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

يجوز تصدير الفول والعدس والذرة الشامية والذرة الرفيعة بلا شرط ولا قيد
وذلك لحين صدور قرار آخر ما

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(٣) الوقائع المصرية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٣٣٧ .

وزارة الخارجية

انسحاب مستعمرة نيجيريا الجنوبية البريطانية من اتفاقية البوستة.

العامة الرقيمة ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ (٣)

سعادة رئيس حكومة الاتحاد السويسرى أبلغ وزارة الخارجية المصرية
أن المستعمرة نيجيريا الجنوبية البريطانية تسحب من اتفاقية البوستة العامة
الرقيمة ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ وأنه طبقا للمادة ٢٨ من هذه الاتفاقية يكون
هذا القرار نافذ المفعول ابتداء من ١٦ يناير سنة ١٩١٦ .

وقد قال سعادة رئيس حكومة الاتحاد السويسرى أن مستعمرة نيجيريا المذكورة
بتبليغها إبطال مفعول الاتفاقية المنته عنها أصبحت من تاريخ ١٢ يناير سنة ١٩١٦
غير مشتركة فى نصوص وفاق ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ الخاص بتبادل الخطابات
والعلب ذات القيم الملونة (المادة ١٨) ما

تحريرا بمصر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩١٥

(٣) الوقائع المصرية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٣٢٨ .

وزارة الخارجية

اقترح مصلحة البوستة بأسبانيا بشأن تعديل المادة الخامسة من معاهدة روما الخاصة بتبادل حوالات البوستة (*)

سعادة رئيس حكومة الاتحاد السويىرى أبلغ وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩١٥ ٢٦ أبريل سنة ١٩١٥ أن نتيجة الاقتراع لدى حصل بشأن ما اقترحه مصلحة البوستة بأسبانيا قضت بتعديل الجملة الثالثة من الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من معاهدة روما الخاصة بتبادل حوالات البوستة كما يأتى :

”لمصلحة البوستة الاسبانيولية الحق فى تحصيل رسم قدره ٢٥ سنتيا زيادة على أجرة النقل بين مملكة أسبانيا من جهة وجزائر البيار وممتلكات أسبانيا بشمال أفريقيا ومكاتب المنطقة الاسبانيولية بمراكش من جهة أخرى وكذا تحصيل رسم قدره ٥٠ سنتيا زيادة على أجرة النقل بين مملكة أسبانيا وجزائر ككاري“ .

ويظهر من بلاغ رئيس حكومة الاتحاد السويىرى أن الاقتراح الاسبانيولى نال بالإجماع الأصوات المنصوص عنها بالفقرة الثالثة حرف (أ) من المادة ٢٣ من اتفاق البوستة العام وأن يكون نافذ المفعول فى مدة ثلاثة شهور ابتداء من تاريخ بلاغ حكومة الاتحاد السويىرى ما

تحريرا بمصر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩١٥

(*) الواقع المصرية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٥ وجه ١٢٢٨ .

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمحالي المحلية

قرار — بـسريان لائحة التنظيم على بندرفوة بمديرية الغربية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ أول مايو
بخصوص لائحة التنظيم ؛

وعلى القرارات الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من وزارة الأشغال بتاريخ
٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨
بتتبع مصالح التنظيم بالجهات لوزارة الداخلية ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٧ مارس
سنة ١٩١٥ على بـسريان لائحة التنظيم على بندرفوة بمديرية الغربية ؛

قررنا ما هوآت :

أولاً — تسرى أحكام التنظيم على بندرفوة (بمديرية الغربية) وتقوم اللجنة
الدائمة للجلس بأعمال مجلس التنظيم .

ثانياً — على جناب مدير قسم البلديات والمحالي المحلية تنفيذ قرارنا هذا
الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية؛

تحريراً في أول مايو سنة ١٩١٥ حسين رشدي

وزارة الحفانية

قرار - بتعديل في دائرتي اختصاص محكمتي منيا القمح والزقازيق الجزئيتين (٣)

نحن وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المسادة الثالثة من الأمر العالي الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢
بتعديل بعض مواد الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛

وعلى قراري الحفانية الصادرين بتحديد دائرتي اختصاص محكمتي منيا القمح
والزقازيق الجزئيتين ؛

وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩١٥ بتعديل دوائر
الاختصاص الاداري بمديرية الشرقية ؛

قرر ما هوأت :

إدخال نواحي نشوة وصفيفة وطاروط وكفراً أحمدجبران وما يتبع هذه النواحي
من العزب ونحوها في دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الجزئية بدلاً من منيا القمح
الجزئية ٥

تحريراً في ٢ مايو سنة ١٩١٥ (١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣)

(ثروت)

(٣) الواقع المصرية في ٦ مايو سنة ١٩١٥ وجه ١٤٢٠ .

وزارة الزراعة

قرار وزارى

بتبخير الموز الوارد من البلاد المصابة بالآفات الميئة به (٣)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة السابعة من القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٣ بشأن وقاية
المزروعات من الآفات المختلفة من الخارج ؛

وبما أن الموز الوارد من جزائر كبرى ومن زنجبار ومدغشقر قد وجد مصابا
بواحدة أو أكثر من الآفات الآتية وهى :

"*Icerya seychellarum*, *Aspidiotus destructor*, *Pseudococcus citri*, *Pseudococcus acnidum* ;"

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

يخضع الموز الوارد من البلاد الميئة أعلاه أو من مصدر غير معلوم الذى يوجد
مصابا بأحدى الآفات المذكورة ويكون التبخير عند وصوله الى الجمرک ويحصل
على نفقة المستورد .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

أحمد حلى

مصر فى ٩ مايو سنة ١٩١٥

(٣) الواقع المصرية فى ١٣ مايرة ١٩١٥ وج ١٤٩٩ .

وزارة الداخلية

قرار - بتقل اسم الحى التيفودية من القسم الثانى الى القسم الأول
فى جدول الأمراض العفنة (*)

وزير الداخلية

٩ مايو ١٩١٥
بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٢ والمعلق
بالقانون نمرة ١٨ لسنة ١٩١٥ ؛

وبما أنه قد ثبت أن الحى التيفودية تنتشر بمخالطة المصابين بها ؛

قرر ما هوآت :

المادة الاولى

يُحذف اسم الحى التيفودية من القسم الثانى من الجدول الملحق بالقانون نمرة ١٥
لسنة ١٩١٢ المشار اليه ويضم الى القسم الأول من الجدول المذكور .

المادة الثانية

يسرى العمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ٩ مايو سنة ١٩١٥ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ مايو سنة ١٩١٥ روجه ١٥٣٠ .

وزارة الزراعة

قرار وزارى — بأضافة اللقلاق الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢
لوقاية الطيور النافعة للزراعة (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ ؛
وحيث ان اللقلاق (المعروف عند العوام باسم أبى مغازل أو عتر أو الحاج قاسم)
طير نافع للزراعة ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يُضاف اللقلاق الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ الشامل لأسماء الطيور
النافعة للزراعة .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما .

صدر فى ١٦ مايو سنة ١٩١٥
احمد حلى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ وجه ١٥٦٧ .

محافظة الاسكندرية

قرار - بشأن بيوت العاهرات بالاسكندرية - الأخطاط المخصصة لها (*)

محافظ الاسكندرية

٢١ أبريل سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على المادة الثانية من قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت العاهرات ؛

قرر ما هوأت :

١ - يمكن فتح بيوت العاهرات في الشوارع والأخطاط الآتى ذكرها :

قسم اللبان

خط كوم با كير ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع السبع بنات
وشارع الأمير .

شارع الجنة لفاية شارع سهيل ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع
اصحاق النديم .

شارع الخلى لفاية شارع سهيل ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع
اصحاق النديم .

الحوارى الواقعة بين شارع الجنة وشارع الخلى .

شارع سيدى اسكندر من شارع النجع لفاية شارع الأمير .

خط مسمم الجير .

شارع الزهرة .

شارع النجع من شارع سيدى اسكندر لفاية حارة النجمة .

(*) الواقع المصرية في ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ ووجه ١٥٦٨ .

- حارة النجمة من شارع الجنيينة لغاية شارع النجع .
- حارة القمر من شارع الجنيينة لغاية شارع النجع .
- حارة سهيل من شارع الجنيينة لغاية شارع النجع .
- شارع انسطاسي من نمرة ٣١ لغاية نمرة ٤١ ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع ورشة الطوبجية وشارع مسجد القمام .
- شارع الثلاثة أعمدة ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع أبي الدرداء .
- شارع بهام باشا من شارع الثلاثة أعمدة لغاية حارة الشفعة .
- شارع المعلم غالي ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع القائد جوهر وشارع أبي الدرداء .

قسم المنشية

- شارع شركس ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع انسطاسي .
- شارع موطش بك .
- الجانب الجنوبي لشارع ماطلة من شارع موطش بك لغاية شارع الغزالي .
- شارع الأفلاخ ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع السبع بنات وشارع انسطاسي .
- الخط الواقع بين شارع موطش بك وشارع ماطلة وشارع الأفلاخ وشارع الغزالي .
- شارع الغزالي من نمرة ١ لغاية نمرة ١٣ .
- الجانب الغربي لشارع على بك الكبير من شارع عطارد لغاية شارع الهمايل والجانب الشرقي له من شارع فريجة لغاية شارع الهمايل .
- الجانب الغربي لشارع محمد بك أبو الذهب من شارع فريجة لغاية شارع الهمايل .
- شارع عطارد ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع السبع بنات .
- شارع المريح ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع السبع بنات .

قسم العطارين

- الجزء من شارع كليوباتره الواقع بين شارع أفيروف وشارع مجموعم بك .
- الجزء من شارع غردون باشا الواقع بين شارع أفيروف وشارع مجموعم بك .
- الجزء من شارع بيكر باشا الواقع بين شارع أفيروف وشارع بروكش باشا .
- شارع مجموعم بك من شارع غردون باشا لغاية شارع كليوباتره .
- شارع مرسيليا ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع النبي دانيال .
- شارع ليسوس ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع مستشفى اليونان .
- شارع أزمير ماعدا أجزاء الأملاك المطلة على شارع النبي دانيال .

٢ - تلغى جميع القرارات السابقة المخالفة لهذا القرار .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

تحريرا بالاسكندرية في ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ (٢١ أبريل سنة ١٩١٥)

أحمد زيور

رئاسة مجلس الوزراء

قرار - بإباحة تصدير الشاي من جميع الموانئ (٣)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٢ (٢ أغسطس ١٨ مايو ١٩١٥ سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛
وبعد الاطلاع على الترخيص السابق بتصدير كمية معينة من الشاي
من ثنوى الاسكندرية وبور سعيد ؛
وبعد الاطلاع على الرأي الذى أبدته لجنة التموين ؛
فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٤ وجب سنة ١٣٣٣
(١٨ مايو سنة ١٩١٥) القرار الآتى :
لا يسرى حكم المنع الوارد في القرار المشار اليه الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
على الشاي فيجوز من الآن فصاعدا تصديره من جميع الموانئ بلا شرط ولا قيد ما
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

(٣) الوقائع المصرية في ٢٤ مايو سنة ١٩١٥ وجه ١٥٩٢ .

وزارة الحقانية

قرار — بتعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الأخطاء
وباستبدال بعض محاكم أخطاء بأخرى (*)

نحن وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢
المختص بمحاكم الأخطاء ؛
سنة ١٩١٥ مايو

وعلى القرارات الصادرة بإنشاء محاكم الأخطاء وتحديد دوائر اختصاصها
بمديريات الغربية والمنيا وأسيوط وقنا ؛
وبعد موافقة وزارة الداخلية ؛

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

مديرية الغربية

مركز طنطا

تنقل ناحية كدانة الغابة من دائرة اختصاص محكمة خط قطور وتضاف
الى دائرة اختصاص محكمة خط محلة منوف .

مركز شربين

تستبدل محكمة خط ميت أبو غالب بمحكمة خط ناحية كفر سليمان .

مديرية المنيا

مركز المنيا

تستبدل محكة خط صنف الخمار بمحكة خط بناحية صنف الشرقية .

مركز مغاغة

تستبدل محكة خط القايات بمحكة خط بناحية كفر عبد الخالق .

مديرية أسيوط

مركز ديروط

تستبدل محكة خط دشلوط بمحكة خط بناحية أمبول .

مديرية قنا

مركز نجع حمادى

تنقل ناحية السلبيات من دائرة اختصاص محكة خط سمهود وتضاف الى دائرة اختصاص محكة خط قصير نجاس .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من ١٠ يونيه سنة ١٩١٥ م

(ثروت)

الاسكندرية فى ٢٤ مايو سنة ١٩١٥

وزارة الزراعة

قرار - بإنشاء مجلس تأديب لوزارة الزراعة (*)

وزير الزراعة

٢٥ مايو ١٩١٥
بالنظر الى ضرورة إنشاء مجلس تأديب لهذه الوزارة ؛
وبعد الاطلاع على المادة السابعة من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ مايو
سنة ١٨٨٥ الخاص بتشكيل المجلس المذكور ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩١٥ ؛
قرر ما هو آت :

المادة الأولى

ينشأ مجلس تأديب لهذه الوزارة .

المادة الثانية

يؤلف هذا المجلس من :

- المفتش العام (رئيس)
- مدير القسم البيطرى
- ناظر مدرسة الزراعة العليا بالجيزة .
- مدير قسم الادارة والاحصاء .
- مدير التعليم الزراعى بالأقاليم .

المادة الثالثة

فى حالة غياب الرئيس أو أحد الأعضاء ينتخب الوزير من بين أعضاء هذا
المجلس من ينوب عن الرئيس ويتبدل موظفا يحل محل العضو الغائب

احمد حليمى

تحريرا فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٥

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٥ وجه ١٦٢٣ .

رياسة مجلس الوزراء

قرار — بالترخيص بتصدير البُقمة "اللف المعسل" (٣)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ رمضان سنة ١٣٣٣ (٢) أغسطس ٢٥ مايو
سنة ١٩١٤) بمنع تصدير المواد والمحصولات الغذائية ؛
وبعد الاطلاع على الرأى الذى أبدته لجنة التموين ؛
قُتر مجلس الوزراء بجلسته المنتقدة فى يوم الثلاثاء ١١ رجب سنة ١٣٣٣
(٣٥ مايو سنة ١٩١٥) ما يأتى :

لايسرى حكم المنع الوارد فى القرار الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ المشار
إليه على البُقمة (اللف المعسل) فيجوز من الآن فصاعدا تصديرها بلا قيد
ولا شرط ما
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

(٣) الوقائع المصرية فى ٣١ مايو سنة ١٩١٥ وجه ١٦٥١ .

مديرية المنيا

قرار - بشأن المحلات العمومية ببندر المنيا (تعديل جدول الأخطاط
المخصصة لسكن العائلات والتي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها) (*)

مدير المنيا

٨ مايو ١٩١٥
بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات
العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط المخصصة لسكن العائلات بمديرية المنيا ؛

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى المختلط ببندر المنيا بجلسته المنعقدة
بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

١ - يستبدل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدة
للتجارة ببندر المنيا المدرج بالمادة الأولى من القرار المشار اليه قبل
بالجدول الآتى :

مركز المنيا - بندر المنيا

- (١) شارع البحر الأعظم ابتداء من شمالى ترعة الدماريسية وينتهى بالاستبالية
الأميرية بما فى ذلك الحوارى والعطفات والدروب المتفرعة منه .
- (٢) شارع درب الحراثية ابتداء من شرق منزل المرحوم على باشا شكرى
وينتهى بالتيازو خاصة اسكندر افندى غطاس .

(*) الوقائع المصرية فى ٣١ مايو سنة ١٩١٥ دجه ١٦٥٢ .

(٣) الحواري والدروب والعطفات المتفرعة من شارع درب حجاج ابتداء من التياترو خاصة اسكندرافندي غطاس لغاية جامع الشيخ القشيري في الجنوب .

(٤) الحواري والدروب والعطفات المتفرعة من شارع الحسيني ابتداء من جامع الشيخ القشيري من الشمال لغاية تفرع السكة الجديدة الى شارع السوق وشارع الحسيني .

(٥) العطفات المتفرعة من شارع السوق العمومي الذي يتدنى من محطة السكة الحديد القديمة وينتهي بموردة البحر وهذه العطفات هي :

عطفة درب الشجرة	عطفة درب الوكال
» » التربة	» كوم الحنادين
» » المقدم	» درب المحكة القديمة
	» ابراهيم كتع

(٦) شارع المنشية البحرية الجديدة ابتداء من قهوة اسبلندد ملك كنيسة الأروام وينتهي بمترل مصطفى بك عاكف قرب شارع الفابريكة وكذلك الشوارع والحواري والدروب المتفرعة من شارع المنشية البحرية الجديدة المذكور .

(٧) العطفات المبينة بعد بشارع درب الصيادين :

عطفة عبد اللطيف السماك

» درب الزيات

» » المقدم

» الدرب الأخضر

(٨) الجزء الشمالي من شارع عبد الباسط المشهور بعمرة ٣ ابتداء من مصبغة غالي عبد الملك لغاية تقاطع بشارع الحسيني والعطفات المتفرعة من جزء الشارع المذكور .

(٩) الشوارع والحوارى ماعدا المبينة بعد الموجودة بأرض المرامية والفابريكة المحدودة من الشمال بيجمر ترعة دماريس ومن الغرب بشارع ترعة دماريس ابتداء من أول الشارع المذكور لغاية كوبرى السكة الحديد الاضافية ومنازل ملك طلبة السبيع . ومن الجنوب شارع الفابريكة ابتداء من كوبرى السكة الحديد الاضافية لغاية منزل ملك على باشا شعراوى ومن الشرق شارع البحر ابتداء من المنزل ملك على باشا شعراوى لغاية جسر ترعة دماريس من الجهة الشمالية .

(١٠) الشوارع والحوارى الكائنة فى المنشية القبلية وأم درمان .

الشوارع الغير مخصصة لسكنى العائلات هى :

(أ) شارع المحطة الجديدة من المحطة لغاية البنك الأهلى أمام متزه البحر .

(ب) شارع الحسينى من التياترو خاصة أسكندر افندى غطاس لغاية عمارة محمد بك راغب المشهورة باللوكندة .

(ج) شارع ترعة دماريس من كوبرى السكة الحديد الاضافية لغاية المحطة الجديدة .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٤

تحريرا بالمنيا فى ٨ مايو سنة ١٩١٥ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣)

على جمال الدين

رياسة مجلس الوزراء

قرار - بإباحة تصدير القمح (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ (٢٠ أبريل سنة ١٩١٥) متضمنا الاقرار بصفة مبدئية على إباحة تصدير القمح على أن يكون الترخيص بهذا التصدير مؤجلا الى أن يحين الوقت الذى يكون فيه بيع المحصول الجديد ؛
وبما أن المحصول الجديد قد بدأ يتوارد على السوق ؛
وبعد الاطلاع على رأى الذى أبدته لجنة التكوين فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ ؛
قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ١٨ رجب سنة ١٣٣٣ (أول يونيه سنة ١٩١٥) ما يأتى :

المادة الأولى

يجوز من الآن فصاعدا تصدير القمح بلا قيد ولا شرط .

المادة الثانية

على لجنة التكوين بصفة خاصة مراقبة المقادير التى تصدر من القمح لكى تشير على الحكومة عند الاقتضاء بإيقاف تصديره وذلك تلافيا لنفاذ هذا الصنف .

المادة الثالثة

على وزراء الداخلية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القرار كل منهم فيما يخصه ما

رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

وزارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٨٦٦ — بشأن تشكيل مجلس تأديب بإدارة التعليم
الفنى والصناعى والتجارى (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٤ مايو
سنة ١٩١٥ (١٠ شعبان سنة ١٣٠٢) معذلا لأحكام الأمر العالى الصادر
فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ بشأن تشكيل مجالس التأديب وأعمالها وموافقة مجلس
الوزراء ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

ينشأ مجلس تأديب بإدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى .

المادة الثانية

يشكل مجلس التأديب المذكور كالاتى :

أولاً — المدير العام للإدارة (رئيس)

ثانياً — ناظران أو ناظر ووكيل من المدارس التابعة للإدارة

ثالثاً — موظف من موظفى ديوان عموم الإدارة

رابعاً — موظف من موظفى ديوان عموم وزارة المعارف العمومية

(ويكون تعيين الأعضاء المتوه عنهم فى ثانيا وثالثا ورابعاً بأمر يصدر من وزير

المعارف العمومية لدى انعقاد المجلس فى كل دفعة) .

المادة الثالثة

لا تكون قرارات مجلس التأديب صحيحة إلا اذا حضر الجلسة ثلاثة أعضاء
على الأقل .

المادة الرابعة

على جناب المدير العام لإدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى تنفيذ هذا القرار

تحريراً بالقاهرة فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٥
على يكن

محافظة مصر

قرار — لمنع تلويث مياه الشرب في مدينتي حلوان والمعادي (٣)

محافظ مصر

بالنظر لضرورة المحافظة على مياه الشرب بمدينتي حلوان والمعادي من التلوث ؛
وبعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر في ١١ مايو
سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية المتعقد في أول مايو سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

أولاً — منع رسو المراكب بالقرب من شاطئ النيل على مسافة ٥٠٠ متر فوق
التيار أو خمسين متراً تحت التيار من مأخذ المياه في كل من المدينتين
المذكورتين .

والمسافة المذكورة مبينة بواسطة قوائم من خشب وعليها لوحات
مكتوبة .

ثانياً — منع غسل الملابس والأدوات المنزلية والاستحمام وكذلك استحمام
ومسقى الحيوانات وإلقاء الأقماع والأكاسية أو الماء القذر على ضفة النيل
أو تلويثها بأية طريقة أخرى على طول المسافة المبينة في المادة الأولى .

ثالثاً — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة
قرش أو الحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

رابعاً — يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

على ذوالفقار

٨ مايو سنة ١٩١٥

(٣) القوائم المصرية في ٧ يونيو سنة ١٩١٥ وبه ١٧٢٣ .

محافظة مصر

قرار — لمنع تلويث مياه الشرب بقرى : دير الطين ومعاذى البلد وطره
والمعصرة وحلوان البلد وكفر العلو^(٥)

محافظ مصر

بالنظر لضرورة المحافظة على مياه الشرب بقرى : دير الطين ومعاذى البلد وطره
والمعصرة وحلوان البلد وكفر العلو ؛

وبعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الرقم ١١ مايو
سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية المنعقدة في أول مايو سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هو آت :

أولاً — يمنع أخذ المياه المعبأة للشرب أو للاستعمال المنزلى داخل حدود قرى :
دير الطين ومعاذى البلد وطره والمعصرة وحلوان البلد وكفر العلو وعلى
مسافة خمسمائة متر أيضا خارجا عن هذه الحدود تحت التيار وذلك
من أية نقطة من النيل ماعدا الموقع الآتى :

فى كل من القرى المذكورة القسم الممتد من النيل على مسافة خمسين
مترا فوق تيار المياه من النقطة الواقعة من شاطئ النيل فى آخر حدود
القرية فوق التيار ومبينة بقائم من الخشب مركب على الشاطئ المذكور .
وممنوع أيضا أخذ الماء لهذا الغرض من أية ترعة أو من أى مكان آخر .

ثانياً — ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية والاستحمام واستحمام وسقى
الحيوانات فى أية نقطة من النيل تقع على مسافة تقل عن مائة متر
تحت التيار أو ١٥٠ مترا فوق التيار من الموقع المحدد بالمادة الأولى
لأخذ المياه .

(٥) الوقائع المصرية فى ٧ يونيو سنة ١٩١٥ وجه ١٧٢٢٣ .

ثالثا — ممنوع رمس المراكب في أية نقطة من النيل تقع على مسافة تقل عن مائة متر تحت التيار أو ١٥٠ مترا فوق التيار من الموقع المحدد بالمادة الأولى لأخذ المياه .

رابعا — ممنوع وضع الأقفار أو إلقاء الماء القذر على شاطئ النيل أو تلويث الجسر بأية طريقة أخرى في حدود القرى المذكورة أو على مسافة نهمائة متر فوق التيار وتحتة خارجا عن حدودها .

خامسا — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

سادسا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٤

على ذوالفقار

٨ مايو سنة ١٩١٥

محافظة مصر

الاقاض بمدينة القاهرة — الجهات التي يمكن تفريغ الأثرية
المتخلفة من الأفاض فيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية في شهر أبريل سنة ١٨٩٠ ٢٥ مايو
بشأن الأثرية المتخلفة من المارات بمدينة القاهرة ؛

قرر ما هو آت :

١ — تلقي الأثرية المتخلفة من أقاض المارات بمدينة مصر وضواحيها في الأماكن
الآتي ذكرها :

قسم شبرا

(أ) شوارع المقصي والبطايحي والكل وأبن الاثير والخشاب وارملان
وبكتمر وأمين الدين والكركي ونغر الدين والبقيني وصايم الدهر
المارة بأرض زرقودا كي بجهة روض الفرج .

ويكون مسير عربات النقل إليها بطريق روض الفرج .

(ب) شوارع المنظرة والوجوه والمحمودي والجيش والباشا والكويحي
والجزء الجنوبي من شارع التاج من بداية شارع الباشا لغاية شارع
الجسر وهذه الشوارع نحو بأرض كريدان .

ويكون مسير عربات النقل إليها بشارعي أبوالمعالى والترعة البولاقية .

(*) الوقائع المصرية في ٧ يونيو سنة ١٩١٥ وجه ١٧٢٤ .

قسم مصر القديمة

- (١) قطعة الأرض ملك شركة أراضي الجيزة والروضة بجهة الروضة ويحتلها من الشمال مباني الشركة الفرنسية ومن الجنوب شارع منيل الروضة وسراى المفقى والطريق الموصل لهذه السراى ومن شرق سيالة الروضة ومن غرب نهر النيل .
- (ب) قطعة الأرض ملك محمود بك محمد بجهة الروضة ويحتلها من الشمال والجنوب والغرب أرض المسالك ومن شرق شارع جزيرة المنيل . ويكون مسير عربات النقل الى هذه النقطة والنقطة التي قبلها بشوارع منيل الروضة .
- (ج) قطعة الأرض ملك الحكومة بشوارع مارى جرجس ويحتلها من الشمال أرض الحكومة ومن الجنوب الشارع الموصل للامام الليثي ومن الشرق أرض الحكومة ومن الغرب شارع مارى جرجس . ويكون مسير عربات النقل اليها بشوارع مارى جرجس .

قسم الوايلي

- (١) الأرض الكائنة بالعباسية ملك الحكومة المعروفة بأرض مولد النبي ويحتلها من الشمال باقى الأرض المذكورة ومن الجنوب التلال ملك الحكومة ومن الشرق ورشة ملك بترو مارينيللى وتلال ملك الحكومة ومن الغرب الأرض ملك الحكومة .
- ويكون مسير عربات النقل اليها بالطريق الماز جنوبى الاستبالية اليونانية وشمالى أرض مولد النبي وبشوارع سليم عبده .
- (ب) الشوارع الماتة بقطعة الأرض ملك الشيخ ابراهيم عبدالعال بشوارع عباس ويحتلها من الشمال شارع عباس ومن الشرق ملك قطاوى باشا ومن الجنوب باقى الملك المشار اليه ومن الغرب جزء من ملك سكا كينى باشا وشارع الشرفا .
- ويكون مسير عربات النقل الى هذه النقطة بشوارع عباس .

قسم الأزيكيسة

قطعة الأرض ملك الحكومة بشوارع عباس ويحدها من الغرب الرصيف الشرقى للممر الذى يوصل المهمشا بشوارع عباس ومن الشمال جزء من الرصيف المذكور وسكة حديد الهليو بوليس ومن الشرق جسر التربة الاجتماعية المخصص للنافع العمومية ومن الجنوب شارع عباس .

٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بالغرامة المقررة فى المادة الثانية من قرار وزارة الداخلية المشار اليه قبل .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأسبوع ٤

مصر فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٥ على ذوالفقار

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٢٧ - بشأن لائحة نظام خط شركة السكة الحديدية
الكهربائية بين القاهرة وواحة عين شمس (٣)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على القرار رقم ٤٤ بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ الخاص بنظام
السكة الحديدية ؛ ٢٠ مايو ١٩١٥

وعلى ما قرره اللجنة العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ أبريل
سنة ١٩١٥ طبقاً لأحكام الأمر المالى الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما يأتى :

المادة الأولى

لا يجوز اجتياز الدرازينات والحواجز المقامة على طول الخط والمحطات وكافة
ملحقات السكة الحديدية الكهربائية ولا المرور على خطوطها .

المادة الثانية

لا يجوز الصعود فى المركبات أو النزول منها فى غير المحطات ولا من غير النوافذ
المعدة لدخول وخروج الركاب .

المادة الثالثة

على كل راكب يريد النزول فى أية محطة اختيارية أن يطلب ذلك من المحصل
(القوميسارى) بمجرد قيام القطار من المحطة السابقة .

المادة الرابعة

لا يجوز السفر على سلم المركبات أو على سطحها ولا الوقوف في ماشيتها إلا بأذن من المحصل ولا يجوز التكلم مع السائق .

المادة الخامسة

لا يجوز ملاسة الجهازات الميكانيكية أو الكهربية .

المادة السادسة

لا يجوز رمى السلك الهوائى بالأحجار أو غيرها ولا وضعها على القضبان ولا فك الاشارات أو تحريك المفاتيح أو لمس أى شئ من مشتتات الخط .

المادة السابعة

على الركاب الحصول على تذكرة عند أول طلب ودفع ثمنها وإذا لم يكن لدى المحصل عملة (فكة) فعليه أن يؤشر ويوقع على ظهر التذكرة بالباقي للراكب حتى يتسنى له المطالبة به سواء في المحطة النهائية للخط أو في مكتب الشركة .

وعلى الركاب الاحتفاظ بتذاكرهم حتى يملفوا الجهة التى يقصدونها ويجب عليهم أن يقدموا أو يساموا عند الطلب التذكرة أو دفاتر الاشتراك أو تذكرة السفر مجاناً أو تذكرة إثبات الشخصية وإلا فهم ملزمون بدفع ثمن التذكرة عن المسافة المقطوعة من مبدأ الخط وهذا لايجوز دون توقيع الغرامة المنصوصة في المادة الثانية عشرة .

أما التذكرة ودفاتر الاشتراك وتذكرة السفر مجاناً فهى شخصية محضة غير قابلة للتحويل ولا يجوز استعمالها لدرجة أعلى من المذكورة فيها ما لم يدفع عند أول طلب الفرق المقر بالترقية .

ولا تعبل التذكرة في غير المركبات التى صرقت فيها .

المادة الثامنة

لا يجوز إدخال الكلاب ولا غيرها من الحيوانات في المركبات ولا الأشياء الخطرة ولا سواها الأسلحة النارية الممتلئة والمواد المفرقة والقابلة للاشتعال وكافة الأشياء التي قد ينجم عن ملامستها أو روائحها أو حجمها أو غير ذلك إغلاق للمسافرين أو تلويثهم أو إتلاف مهمات المركبة .

المادة التاسعة

لا يجوز البصق في المركبات أو عليها ولا ارتكاب أفعال منافية للآداب ولا الغناء أو الصراخ أو تكدير المسافرين بأية صفة أخرى سواء كان بالقول أم بالفعل ولا يجوز الدخول في المركبات أو الجلوس فيها لمن يكون في حالة سكر أو المصابين بأمراض معدية أو بشعة .

ولعمال الشركة أن يمنعوا من الركوب في المركبات أو من الاستقرار في المسير كل من تنطبق عليه هذه الأحوال أو من يكون في حالة قدرة ظاهرة .

المادة العاشرة

لا يجوز وضع الطرود على مقاعد المركبات بدون إذن من العامل ولا تعطيل المهمات أو إتلافها وعلى كل مخالف دفع قيمة التلف الذي أحدثه وهذا لا يحول دون توقيع الغرامة المنصوصة في المادة الثانية عشرة .

المادة الحادية عشرة

في أثناء السير يترك كوابل الليمون ومصر الجديده يجب أن تكون ابواب الدخول والمواصلات مغلقة ويجوز منع الدخول في المركبات متى بلغ الركاب فيها العدد المقرر وفي هذه الحالة توضع في محل ظاهر للعيان لوحة مكتوب عليها لفظة "تمام" .

ويحظر منع الركاب الاعتياديين وحامل تذكار الاشتراك وتذاكر السفر مجاناً وغيرهم من الركوب في الدوابين أو العربات المحجوزة وفي القطارات المخصصة غير القطارات المعتادة .

المادة الثانية عشرة

في حالة عدم الرضوخ لنصوص هذا القرار أو مخالفتها فعل عمال الشركة أن يبلغوا الأمر إلى البوليس ليحضر أعضاء المخالف ويجوز لهم أنفسهم عند الحاجة طرد المخالف عند أول محطة .

أما مخالفة المادة السادسة فإنها تستوجب العقوبة بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ .

وأية مخالفة أخرى لهذا القرار تستوجب غرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ . أما تطبيق العقوبات المذكورة فلا يحول عند الاقتضاء دون توقيع العقوبات الأشد صرامة المنصوصة في قانون العقوبات .

المادة الثالثة عشرة

يسرى مفعول هذا القرار على الخطوط التابعة لشركة سكة حديد عين شمس الكهربائية .

المادة الرابعة عشرة

بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية يجب أن يلصق ويبقى في كافة المحطات .

المادة الخامسة عشرة

يعمل بهذا القرار بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

حرر بالقاهرة في ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ اسماعيل مري

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٢٨ (إدارة) — بإبطال إنشاء مماش مسقوفة ببعض الشوارع
والمياكين بمدينة القاهرة (*)

وزير الأشغال العمومية

٣ يونيو ١٩١٥ بناء على ما قرره مجلس تنظيم مدينة القاهرة بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٥
وما عرضه علينا جناب وكيل الوزارة ؛

قررنا ما يأتي :

المادة الأولى

يُبطل الترخيص بأقامة الماشى المسقوفة بالشوارع والمياكين الآتية :

- (١) شارع كامل
- (٢) شارع الجوهرى
- (٣) شارع البوطة القديمة وميدان الخازندار عند تقاطعه بشارع البوطة القديمة
- (٤) ميدان أزبك وشارع التياترو والجزء البحرى لشارع البيدق

المادة الثانية

على جناب مراقب تنظيم مدينة القاهرة تنفيذ هذا القرار م

في ٢٠ رجب سنة ١٣٣٣ (٣ يونيو سنة ١٩١٥)

اسماعيل نبرى

(*) الوثائق المصرية في ١٠ يونيو سنة ١٩١٥ وجه ١٧٦١ .

مديرية البحيرة

قرار - باحتياطات لمنع تلويث مياه الشرب ببندر المحمودية (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية المتقدمة بنقطة العطف في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٥
سنة ١٩١٤ ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هآت :

أولاً - يُمنع داخل حدود بندر المحمودية وكلًا على مسافة خمسمائة متر فوق
تيار المياه وتحتة خارجا عن هذه الحدود أخذ للمياه سواء للشرب
أو الاستعمال المنزلى للامن النيل وترعة المحمودية وذلك من النقط الآتية :

- (١) النقطة الكائنة بالقرب من شارع جامع أبو سيد احمد على
مسافة مائة متر من رأس المجر تحت التياز .
- (٢) النقطة الكائنة أمام رأس المجر في اتجاه منزل الشيخ سيد النافه .

(ب) من ترعة المحمودية :

النقطة الكائنة على الشاطئ الغربي بجانب الكتف الأيمن لقنطرة
فم ترعة صدق في الجهة المقابلة لفم ترعة ساحل مرقس .
ثانيًا - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المقلية أو الاستحمام وسقي المواشى
في أى مكان من النيل أو ترعة المحمودية يقع في غير النقطتين الآتيتين :

(*) . الوثائق المصرية في ١٤ يونيو سنة ١٩١٥ وجه ١٧٩٢ .

(أ) على النيل :

النقطة الكائنة على بعد ٢٥ مترا من النقطة الثانية المخصصة
لأخذ مياه الشرب تحت التيار .

(ب) على ترعة المحمودية :

النقطة الكائنة على بعد ٢٥ مترا من النقطة المخصصة لأخذ مياه
الشرب تحت التيار .

ثالثا - ممنوع رسو المراكب في أى مكان من النيل أو ترعة المحمودية يقع
في غير الأماكن الآتية :

(أ) على النيل .

(١) المنطقة التي تتبدئ من فم ترعة المحمودية ومتجهة غربا
الى الرأس الحجر المقابل للملك حضرة أحمد أفندى سيد احمد
بشارع البحر .

(٢) المنطقة التي تتبدئ على بعد ٢٥ مترا تحت التيار من النقطة
الأولى لأخذ مياه الشرب وتنتهى الى مسافة ٢٠ مترا بعد
نهاية الشاطئ الأيسر لترعة الادكاوية .

(ب) على ترعة المحمودية :

بعد مسافة ٢٥ مترا من النقطة المخصصة لأخذ مياه الشرب
تحت التيار .

رابعا - ممنوع إلقاء القاذورات أو الكاسات أو الماء القذر على ضفتي النيل وترعة
المحمودية أو تلويثهما بأية طريقة أخرى داخل حدود بندر المحمودية
أعلى مسافة ٥٠٠ متر خارجا عن هذه الحدود فوق التيار وتحت .

خامسا - أية مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة
قرش أو بالسجن لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

سادسا - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

محمد محمود

تحريرا في ٢٨ مايو سنة ١٩١٥

مجلس محلى ميت غمر المختلط

قرار - بشأن شروط الدخول فى سلطنة ميت غمر (*)

رئيس مجلس محلى ميت غمر المختلط

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ١٢ برنيه
بشأن اللائحة المختصة بالسلفانات ولحوم الجزارة ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلى ميت غمر المختلط فى جلسته المنعقدة
يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ المصتق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبتها المؤرخة
فى ١١ مارس سنة ١٩١٥ نمرة ١٨٥ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

يحب على جميع الأشخاص الذين لهم أشغال بسلطنة ميت غمر أن يحملوا علامة
(نمرة) على الدراع الأيسر ويكونون حائزين لرخصة دخول معطاة من مجلس محلى
ميت غمر المختلط .

المادة الثانية

وبصير الحصول على هذه العلامة من المجلس المحلى المختلط بعد دفع ستين مليا
عنها .

وتكون ألوان العلامات كما يأتى :

- (أولا) علامات الجزارين لونها أسمر
- (ثانيا) » صبيان الجزارين لونها أسمر وأزرق
- (ثالثا) » باهى الجلود لونها أسمر وأصفر
- (رابعا) » العريجية لونها أسمر وأخضر

(*) الواقع المصرية فى ١٤ يونيه سنة ١٩١٥ وجه ١٧٩٣ .

المادة الثالثة

يذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها .

المادة الرابعة

لا يجوز دخول بائى الجلود والمريجية وعربات نقل المحوم الى السلخانة إلا بعد انتهاء الكشف على المحوم .

المادة الخامسة

على كل من يريد الدخول فى السلخانة خلاف الأشخاص المتوّه عنهم قبل أن يتحصل على تصريح بذلك أولاً من البلدية .

المادة السادسة

جميع عربات نقل المحوم يجب أن تكون مطابقة للشكل الذى تعتمده مصلحة الصحة العمومية والعربات التى لا تكون فى حالة نظيفة لا تقبل فى السلخانة .

المادة السابعة

كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بسحب الترخية لمدة لا تتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

المادة الثامنة

يعمل بهذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

حافظ حسن

فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٥

رياسة مجلس الوزراء

قرار - بإباحة تصدير الأرز الوارد من الخارج (*)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ ١٥ يونيو
(٢ فبراير سنة ١٩١٥) خاصا بتصدير الأرز على وجه عام ؛
سنة ١٩١٥

وبناء على الرأي الذي أبدته لجنة التكوين بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩١٥ ؛

قد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنتهية في يوم الثلاثاء ٢ شعبان سنة ١٣٣٣
(١٥ يونيو سنة ١٩١٥) القرار الآتي :

الأرز الوارد من الخارج يجوز من الآن فصاعدا تصديره بلا قيد ولا شرط ما

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢١ يونيو سنة ١٩١٥ وجه ١٨٥٠ .

وزارة الداخلية

قرار - بشأن القباينة والكيالين العموميين "تعديل اللائحة" (٣)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ بشأن اللائحة
٨ يونيو ١٩١٥ الملخصة بمزاولة حرفي القباينة والكيالين العموميين ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - تلغى المادة الثالثة من القرار المشار اليه قبل وتستبدل بالنص الآتي :
"على الطالب أن يقدم نفسه الى المحافظة أو المديرية يضى الامتحان أمام لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء ينتخب المحافظ أو المدير اثنين منهم وتتبدل الثالث ادارة الموازين والكياليل وتجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر في يوم الاثنين الأول من يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر أو في أى ميعاد آخر يحدده المحافظ أو المدير .
وامتحان القباينيين العموميين يرى لمعرفة كفاءتهم في حرفتهم ويكون أيضا في القراءة والكتابة والحساب البسيط . أما الكيالون العموميون فيكون لمعرفة كفاءتهم في حرفتهم فقط .
وكل طالب ينجح في الامتحان الآتف ذكره يكلف بتقديم شهادة تثبت تنفيذ عملية التقفة المبينة بالمادة السابقة من هذا القرار ولدى الاطلاع على هذه الشهادة يمكن صرف الرخصة اليه بمزاولة حرفة القباينة أو حرفة الكيالة العمومية "

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

تحريرا ٨ يونيو سنة ١٩١٥ (٢٥ رجب سنة ١٣٣٣) حسين رشدى

(٣) الوقائع المصرية في ٢١ يونيو سنة ١٩١٥ وجه ١٨٥٠ .

وزارة الداخلية

قرار - بشأن تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات
المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛
سنة ١٩١٥ ٨ يونيو

قرر ما هو آت :

١ - المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى القسم الثانى والنوع المرموز اليه بحرف (أ) من الجدول
التابع لللائحة المؤرخة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقه بالقانون
المشار اليه :

”كل محل صناعى يستخدم الحيوانات كقوة محرّكة فى أماكن مغلقة“ .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

تحريراً فى ٨ يونيو سنة ١٩١٥ (٢٥ رجب سنة ١٣٣٣)

حسين رشدى

مديرية القليوبية

قرار - بشأن بيوت العاهرات ببندر بها "الأخطاط المخصصة لها" (٨)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بشأن سريان
سنة ١٩١٥ لائحة بيوت العاهرات في بندر بها ؛

وبعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٢٧ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة
في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ بشأن تعيين
الأخطاط التي لا يجوز فتح بيوت العاهرات فيها في بندر بها ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - لا يجوز فتح بيوت للعاهرات في بندر بها إلا في المنطقة التي يحدها
شمالا الحارة القديمة المجاورة لمثل الحزمة غزلان وجنوبا شارع
محمد عياد وشرقا المنازل الممتدة من ملك محمد حسنين الأكثر لفاية
مزل محمد عياد وغربا شارع البحر الأعظم .
- ٢ - تحفل بيوت العاهرات الكائنة في غير المنطقة المحددة بالمادة الأولى
بهذا القرار .

- ٣ - يلغى قرار المديرية المشار اليه قبل الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ .
- ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما
تحريرا يبتها في ١٨ مايو سنة ١٩١٥ (٤ وجب سنة ١٣٣٣)

محمود فهمى قطري

وزارة الداخلية

قرار — بحذف بعض أصناف من جدول المواد الجارية تسعيرها (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٤ الخاص بوضع ١٩ يونيو
الحدة الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولية ؛ سنة ١٩١٥

قرر ما هو آت :

أولاً — تحذف أصناف التمع والدقيق والخبز من جدول المواد والأصناف
الجارية تسعيرها .

ثانياً — على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله على
أثر نشره في الجريدة الرسمية م

تحريراً في ٦ شعبان سنة ١٣٣٣ (١٩ يونيو سنة ١٩١٥)

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ يونيو سنة ١٩١٥ ووجه ١٨٨٢ .

وزارة الداخلية

قرار — بخصوص تعديل في دوائر الاختصاص الادارية
بمحافظة الاسكندرية ومديرية البحيرة (*)

نحن وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ١ و ٣ من القرار الوزارى الصادر في ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩١٥ سنة ١٩٠٩ القاضى بادخال تعديلات في الحدود الادارية بمحافظة الاسكندرية
ومديرية البحيرة ؛

وبعد موافقة وزارة الزراعة ؛

وبعد اخذ رأى مجلس مديرية البحيرة ؛

قررنا ما هو آت :

أولا — نواحى الصباحية وأبو قبر والسيوف والقومبانية الانجليزية والمحروسة
والمندرة والمنشية وحجر النواتية وعزب نوبار باشا والتوفيقية تكون
أيضا تابعة لمركز كفر النوار بمديرية البحيرة وذلك فى الأعمال التى
تستدعى تطبيق اللوائح المختصة بإبادة دودة القطن بأنواعها وإثبات
المخالفات المختصة بها .

ثانيا — على مدير البحيرة ومحافظ الاسكندرية تنفيذ هذا القرار كل منهما
فيا يخصه وذلك بمجرد نشره بالجريدة الرسمية م

حسين رشدى

تحريرا فى ١٧ يونيه سنة ١٩١٥

(*) اللوائح المصرية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩١٥ ووجه ١٨٨٢ .

وزارة المالية

قرار - خاص بوزن وكيل المحصولات بساحل روض الفرج وأثر النسي (*)

وزير المالية

بعد موافقة وزارة الداخلية

١٢ يولية
سنة ١٩١٥

قرار ماهوأت :

المادة الأولى

تعهد عملية الوزن في ساحل روض الفرج وأثر النسي الى قبانية خصوصيين تعيينهم وزارة المالية وتؤدعهم بالآلات اللازمة للوزن .

المادة الثانية

لا يجوز لأحد غير القبانية الذين يدهم رخص قانونية ومعينين من قبل وزارة المالية إجراء أية عملية قبانة في الساحلين المذكورين والأشوان التابعة لها ومن يخالف ذلك يمنع (وعند اللزوم بالقوة) من ممارسة مهنة القبانة في الساحلين بدون استثناء .

المادة الثالثة

الرسم الذي تحصله الحكومة على وزن المحصولات التي ترد لساحل أثر النسي وروض الفرج قد تحدد حسب التعريفات الآتية :

الحبوب	٢	من كل أردب
التبن	١٠	» حل
التبن الذي يخزن في الأشوان	٤	» »
البطح والقواكه والخضارات	٥	» قطار
البصل	٣	» »
العسل الأسود	٣	» »

(*) الواقع المصرية في ٢٤ يولية سنة ١٩١٥ وجه ١٨٨٢ .

أما الاصناف الأخرى التي ترد لأى الساحلين فيحصل عليها رسم الوزن على مقتضى التعريفة التي كانت مقررة بمعرفة محافظة القاهرة بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٦ .

تحصل هذه الرسوم بالكامل من صاحب الأصناف الموزونة . أما في حالة البيع فيحصل متاصفة من الشارى والبائع .

المادة الرابعة

لا يجوز لأحد غير الشياطين والكاليين الذين يدهم رخص قانونية الاحتراف بمهنة شياطين أو كاليين في داخل الساحلين السالف ذكرهما .

الرسوم التي يصير تحصيلها عن الشياطة والكاليات تحددت حسب التعريفة الآتية:

- (١) الشياطة من المركب أو الشونة ٦ عن كل اردب أو حمل أو قنطار
- (٢) الكاليات ٤ عن كل اردب

وفي حالة البيع يحصل رسم الكاليات متاصفة من البائع والشارى .

المادة الخامسة

ممنوع إشغال الطريق العمومية والأرصطة في دائرة الساحلين المذكورين إلا بمقتضى رخصة قانونية من السلطة صاحبة الشأن .

المادة السادسة

على مأمورى ساحل أثر النبي وروض الفرج تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية كل منهما فيما يخصه .

تحريرا بامكندرية في ١٣ يونيه سنة ١٩١٥ يوسف وهبه

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار - بمریان لائحتی التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر بلقاس
بمديرية الغربية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالی الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
بخصوص لائحة التنظيم ؛
سنة ١٩١٥ ٢٨ يونيو

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من وزارة الأشغال
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بتتبع مصالح
التنظيم بالجهات لوزارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذي بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة في الجهات ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ١٨ مايو
سنة ١٩١٥ على بمریان لائحتی التنظيم والطريق على بندر بلقاس بمديرية الغربية ؛

(*) الواقع المبرية في ٥ يولي سنة ١٩١٥ و ١٩٥٩ .

قصرنا ما هوأت :

- أولا - تسرى أحكام لائحة التنظيم على بندر بالقاس بمديرية الغربية .
- ثانيا - تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام لائحة الطريق الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .
- ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بمصر في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٥

حسين رشدي

وزارة الداخلية

قرار — بتعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (٣)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات
المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛
سنة ١٩١٥ ٢٨ يونيو

قررنا هوأت :

١ — المحلات الموصفة بعد تعتبر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى القسم الأول والنوع المرموز اليه بحرف (ا)
من الجدول التابع للائحة المؤرخة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقة
بالقانون المشار اليه :

”مستودعات الخمر وجميع أنواع المشروبات الروحية أو الخمرة“ .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

١٥ شعبان سنة ١٣٣٣ (٢٨ يونيو سنة ١٩١٥)

حسين رشدي

(المظبقة الأمبرية ٤٦٠٩/١٩١٥/١٣٥٠)

وزارة الداخلية

مجموعة

قرارات ومنشورات الحكومة المصرية

سنة ١٩١٥

الثلاثة شهور الثالثة

طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ببولاق
وبن قاعة المبيعات بسلامك سراى الاسماعيلية القديمة بشوارع القصر العتيق

١٩١٦

التمن ١٢٠ مليا

محافظة الاسكندرية

قرار — بخصوص الباعة السريجة بالاسكندرية (*)

محافظة الاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة الباعة ١٩ يونيو
السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩١ والمعدل
بالقرارات الصادرة في ١٢ مايو و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ ؛

قررها هآت :

- ١ — تسرى لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ
٣١ يناير سنة ١٩١٥ في مدينة الاسكندرية وضواحيها .
- ٢ — تسرى أحكام اللائحة المشار اليها فيما يخص بالتقيد وحمل الصفائح على
جميع الباعة السريجة بدون استثناء .
- ٣ — لا يجوز للباعة السريجة المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين العمومية
الآتي ذكرها :

قسم العطارين

شارع شريف باشا — شارع باب رشيد — شارع الجفرال ارل —
ميدان محطة الرمل .

(*) الواقع المصرية في ١٥ يولي سنة ١٩١٥ وجه ٢٠٣٤ .

قسم المنشية

الجزء من شارع البورصة القديمة المحصر بين شارع شريف باشا وشارع محطة الرمل .

٤ - لا يجوز للبيع السريع الذي يستعملون عربات يد أو عربات تجرها حيوانات المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين العمومية الآتي ذكرها :

قسم العطارين

شارع توفيق باشا - شارع محطة الرمل - شارع العطارين - شارع محطة مصر - شارع الأمير عبد المنعم (بين شارع العطارين وشارع النبي دانيال) - شارع النبي دانيال - شارع سيزوستريس (بين شارع العطارين وشارع استامبول) - شارع كنيسة الأقباط - شارع الاسبتالية اليونانية - شارع السلطان حسين كامل - شارع المسلة - شارع طوسون باشا (بين شارع استامبول وشارع شريف باشا) - شارع أديب - شارع سنترال - شارع كنيسة دبانة - شارع محمود باشا القلبي - شارع أفيروف - شارع محرم بك - شارع سليم قبودان - شارع الأسقفية - شارع أبي الدرداء - شارع الخديوي الأول - شارع كنسج عثمان .

قسم كرموس

شارع راغب باشا .

قسم اللبان

شارع أنسطاسي (لناية قره قول اللبان القديم) - شارع باب الكراسته - شارع ابراهيم الأول - الشوارع المحيطة بسوق ديماردية .

قسم الرمل

شارع السيوف (من المثلث الى كلية فكتوريا) - شارع سانب استغانو (من أوتيل ممر بالاس الى هالت بناكي) .

قسم محرم بك

شارع محرم بك - شارع وابور المياه .

قسم الكمرك

شارع سيدى أبوردة - شارع الكرك القديم .

قسم مينا البصل

شارع المكس (من القبارى الى المفرونة) - شارع كوبرى ابراهيم لغاية القبارى .

قسم المنشية

ميدان مجد على - شارع السبع بنات - شارع أنسطاسى - شارع البومستة المصرية - شارع الباب الأخضر (السكة الجديدة) - شارع نوبار باشا - شارع سوق الكاتو (ماعداد يوم الأحد) - شارع الاهرام - شارع مالمطه - شارع البورصة القديمة (من شارع محطة الرمل لغاية الرصيف) - شارع التفرواف الانجليزى - شارع شامبليون - جزء من الرصيف الجديد الذى يمر منه خط الترامواى من شارع شامبليون لغاية شارع قايد باى .

٥ - لا يجوز أيضا وقوف الباعة السريجة المذكورين بالمادة السابقة فى رؤوس الشوارع والحوارى .

٦ - يلغى قرار المحافظة المؤرخ فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩١ المشار اليه قبل والقرارات الأخرى المتعلقة له .

٧ - يجرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ٢

الاسكندرية فى ٦ شعبان سنة ١٣٣٣ (١٩ يونيه سنة ١٩١٥)

أحمد زور

مديرية الدقهلية

قرار - باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر فارسكور (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩١٥ و١١ مايو سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز فارسكور بتاريخ ٢١ يولي سنة ١٩١٤ وعلى قرار المديرية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٣ وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هوأت :

- ١ - يُمنع داخل حدود بندر فارسكور وكذا على مسافة خمسمائة متر فوق تيار المياه وتحت خارجا عن هذه الحدود أخذ الماء من النيل أو من التربة الشراوية سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى إلا من القبط الآتية :
 - (أ) من النيل - من الموردة القبلية الكائنة بجوار جنيحة تفتيش البرنس طوسن باشا وذلك فقط في المدة التي من أول سبتمبر لغاية آخر يناير من كل سنة .
 - (ب) من التربة الشراوية : من الموردة القبلية الكائنة بجوار وابور شاكر وذلك فقط في المدة التي من أول فبراير لغاية آخر أغسطس من كل سنة .

- ٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام وسقي المواشى في النيل أو في التربة الشراوية أثناء المدة المحددة لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من كل منهما في أى مكان يقع على مسافة تقل عن خمسمائة متر تحت التيار أو خمسمائة متر فوق التيار من أية نقطة من القطعين المعيّنين بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب أو الاستعمال المنزلى .

(*) الواقع المصرية في ١٩ يولي سنة ١٩١٥ وجه ٢٠٥٥ .

- ٣ - ممنوع رمو المراكب في النيل أو في التربة الشراوية أثناء المدة المحددة لأخذ مياه الشرب من كل منهما في أى مكان يقع على مسافة تقل عن خمسمائة متر تحت التيار أو خمسمائة متر فوق التيار من أية نقطة من النقطتين المعينتين في المادة الأولى لأخذ مياه الشرب .
 - ٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكاسية وإلقاء الماء القذر على ضفتي النيل أو التربة الشراوية أو تلويثهما بأية طريقة أخرى داخل حدود بندر فارسكور أو على مسافة خمسمائة متر خارجا عنها فوق التيار وتحتة .
 - ٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بفرامة لا تتجاوز المائة قرش أو الحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .
 - ٦ - يأنى قرار المديرية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٣ .
 - ٧ - يعمل بهذا القرار بعد خمسة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٢٢ مايو سنة ١٩١٥
حافظ حسن

مديرية قنا

قرار - بشأن تعريف عربات الركوب بالأجرة بنندراسنا (*)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومهسيون على بندراسنا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩١٥ ؛
٢٠ يونيو سنة ١٩١٥

قرر ما هو آت :

١ - تكون تعريف عربات الركوب بالأجرة بنندراسنا كالآتي :

ذهابا بايهم	ذهاب	بالمسافة
انتظار ربع ساعة	سليم	سليم
٤٠	٢٥	...
١٢٠	٧٠	من أية نقطة داخل البندر الى محطة السكة الحديد الشرقية
٥٠	٣٠	من أية نقطة داخل البندر الى محطة السكة الحديد الاضافية الغربية
٩٠	٥٠	من ديوان المركز أو البوستة الى محطة السكة الحديد الشرقية
٣٠	٢٠	من ديوان المركز أو البوستة الى محطة السكة الحديد الاضافية الغربية

بالساعة

نهارا	ليلا	النهار بأكمله
٨٠	١٠٠	٥٠٠

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

تحريرا بهتأ في ٢٠ يونيو سنة ١٩١٥ (٧ شعبان سنة ١٣٣٣)

ابراهيم حليم

مديرية قنا

قرار - شأن تعديل تعريف الحجارة ببندراسنا (*)

مدير قنا

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٠٤ بشأن موافق ٢٠ يونيو
تعريف الحجارة ببندراسنا ؛
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندراسنا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تلغى تعريف الحجارة ببندراسنا بالمدينة بالمادة الثالثة من القرار الصادر
بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٠٤ المشار اليه وتستبدل بالتعريف الآتية :

بالمسافة

ذهاب دايا ب مع انتظار ربع ساعة مطم	ذهاب مطم	
		من مكتب البوستة أوديان المركز الى محطة السكة الحديد
٢٠	١٠	الاضافية الغربية أو الى أية نقطة داخل البندر ١٠
		من أية نقطة داخل البندر الى محطة السكة الحديد
٣٥	٢٠	الشرقية
		من أية نقطة داخل البندر الى محطة السكة الحديد
٢٥	١٥	الاضافية الغربية

(*) الوقائع المصرية في ١٩ يولييه سنة ١٩١٥ وجه ٢٠٥٦

بالساعة

ملح

عن ساعة واحدة داخل أو خارج البندر... .. ٢٠

عن نصف ساعة أو أقل داخل أو خارج البندر... .. ١٠

عن يوم بأكمله من شروق الشمس الى غروبها مع استراحة

التمار وحماره ساعة واحدة وقت الظهر ١٠٠

٢ - يمسى. مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

تحريرا بقنا فى يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩١٥ (٧ شعبان سنة ١٣٣٣)

ابراهيم حليم

وزارة المالية

قرار - خاص بوضع علامات مميزة لمراكب الصيد (*)

نحن وزير المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون المصايد نمرة ٢٧ ١٧ يولي
الصادر في ٧ يولي سنة ١٩١٣ ؛
وبعد الاطلاع على المادتين ٦ و ١٣ من القرار الوزاري المؤرخ ٤ ديسمبر
سنة ١٩١٣ الخاصتين بالمصايد ؛

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

كل صاحب مركب يطلب رخصة أو يكون حائزا لها للصيد أو للملاحة
في البحيرات أو للصيد في المياه البحرية وقتال السويس يجب عليه قبل الاشتغال
بحرفته أن يطلب من مصلحة خفر السواحل وضع لوحين خشبيين على جانبي
المركب من الخارج مرقوم عليهما نمرة مسلسلية لأجل تمييز المركب بها وهذه النمرة
نفسها مع العلامة التي تدل على درجتها ترسم بالبوية السوداء على قلع المركب أيضا
بحسب النموذج المعة لذلك بالمصلحة .

المادة الثانية

لا يجوز نزع اللوحين المذكورين أو محو النمرة أو العلامة المرسومتين على التلغ
أو تشويههما بأية طريقة كانت كما أنه لا يجوز محج هذه الأرقام بأية وسيلة
كانت من أنظار مستخدمي الحكومة سواء كان ذلك وقت اشتغالها بالصيد
أو بالملاحة .

(*) الوقائع المصرية في ٢٦ يولي سنة ١٩١٥ وجه ٢١١٣ .

المادة الثالثة

في حالة فقد اللوحتين المذكورتين أو أحدهما أو حصول تلف للنمرة أو للعلامة المرسومتين على القلع وكذا في حال تغيير العلامة يجب على مالك المركب تجديد اللوحة المنقودة أو إعادة رسم النمرة والعلامة على القلع .

المادة الرابعة

كل من يخالف الأحكام المدونة بالمواد الثلاث السابقة يجازى بالعقوبات المنصوص عنها بالمادة السادسة من القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

المادة الخامسة

يكون تحرير محاضر المخالفات المبينة بهذا القرار بمعرفة مستخدمى مصلحة خفر السواحل عملاً بالتعليمات المدونة بالمادة الثالثة عشرة من القرار الوزاري المذكور المؤرخ ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

المادة السادسة

على مدير عموم مصلحة خفر السواحل تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ماعدا المراكب الحائزة على رخصة فان مفعوله لا يسرى عليها إلا بعد مضي ثمانية أيام من هذا النشر .

يوسف وهبة

تحريراً بمصر في ١٧ يولييه سنة ١٩١٥

وزارة الداخلية

قرار — بشأن تعديل المادة الأولى من القرار المخصص بالعقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على مستخدمي المجالس المحلية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في أول أغسطس سنة ١٩١٠ بشأن العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على مستخدمي المجالس المحلية ؛
سنة ١٩١٥ ٢٤ يولي

قررنا ما هو آت :

أولاً — أضيفت الفقرة التالية على المادة الأولى من القرار الصادر في أول أغسطس سنة ١٩١٠ المشار اليه وهي :

”في المجالس المحلية المنشأ فيها صندوق توفير يمكن الحكم بالزفت مع حفظ حقوق المعزول في هذا الصندوق أو حرمانه منها“ .

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ نشره في الجرائد الرسمية ما

الاسكندرية في ٢٤ يولييه سنة ١٩١٥ حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٥ أغسطس سنة ١٩١٥ وبه ٢٢١٧ .

مديرية المنيا

قرار — خاص بشروط الدخول في سلخانة بندر المنيا (٣)

رئيس مجلس محلى مدينة المنيا المختلط

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣
سنة ١٩١٥ بشأن اللائحة المختصة بالسلخانات ولحوم الجزارة ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلى مدينة المنيا المختلط الصادر بجلسته المنعقدة
في يوم ١٧ يولييه سنة ١٩١٥ المصدق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبتها المؤرخة
٣١ يولييه سنة ١٩١٥ نمرة ٨٤ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

يجب على جميع الأشخاص الذين لهم أشغال بسلخانة بندر المنيا أن يحملوا علامة
«نمرة» على الذراع الأيسر ويكونون حائزين لرخصة دخول معطاة من مجلس محلى
بندر المنيا المختلط .

المادة الثانية

وبصير الحصول على هذه العلامة من المجلس المحلى المختلط بعد دفع ستين مايا
هنا . وتكون ألوان العلامات كما يأتى :

- (أولا) علامات الجزارين لونها أسمر .
- (ثانيا) » صبيان الجزارين لونها أسمر وأزرق .
- (ثالثا) » بائى الجلود لونها أسمر وأصفر .
- (رابعا) » العربية لونها أسمر وأخضر .

(٣) الوقائع المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩١٥ وجه ٢٢٨٩ .

المادة الثالثة

يذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها .

المادة الرابعة

لا يجوز دخول بائعي الجلود والعريجية وعربات نقل الخوم الى السلخانة إلا بعد انتهاء الكشف على الخوم .

المادة الخامسة

على كل من يريد الدخول في السلخانة خلاف الأشخاص المنزه عنهم قبل أن يتحصل على تصريح بذلك أولاً من البلدية .

المادة السادسة

جميع العربات لنقل الخوم يجب أن تكون مطابقة للشكل الذي تعتمد مصلحة الصحة العمومية والعربات التي لا تكون في حالة نظيفة لا تقبل في السلخانة .

المادة السابعة

كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بسحب النمرة لمدة لا تفصل عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

المادة الثامنة

يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

تحريراً بالنيابة في أول أغسطس سنة ١٩١٥ محمود نصرت

وزارة الحفانية

قرار — بتعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الأخطاط واستبدال بعض محاكم أخطاط بأخرى (*)

نحن وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢
المنصوص بمحاكم الأخطاط ؛ سنة ١٩١٥ أغسطس

وعلى القرارات الصادرة بإنشاء محاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها
بمديريات الغربية والمنوفية والشرقية وقنا ؛

قررنا ما هوأت :

المادة الأولى

مديرية الغربية

مركز كفر الشيخ

تستبدل محكمة خط الكفر الغربي بمحكمة خط بناحية الكوم الطويل .

مديرية المنوفية

مركز شين الكوم

تنقل ناحية دكا من دائرة اختصاص محكمة خط كفر عثما وتضاف الى دائرة
اختصاص محكمة خط شين الكوم .

مديرية الشرقية

مركز الزقازيق

تقل حاجتنا لشوہ وصنفيطه وما يتبعهما من المزب من دائرة اختصاص
محكمة حفظ الزقازيق وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة حفظ بردين .

مديرية قنا

مركز اسنا

تستبدل محكمة خط الكيان بمحكمة خط بناحية نزلة الواويرات .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول سبتمبر سنة ١٩١٥ م

القاهرة في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٥ (ثروت)

محافظة مصر

قرار — بشأن المحلات العمومية في مدينة القاهرة "تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها" (*)

محافظ مصر

٤ أغسطس ١٩١٥
بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة ؛

قرر ما هو آت :

١ — يستبدل اسم "حارة درب البرابرة" الوارد في جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة التي صار تعيينها في المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه بالاسم الآتي بعد :

قسم الموسيقى

درب البرابرة

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام م

تحريرا بالقاهرة في ٤ أغسطس سنة ١٩١٥ (٢٣ رمضان سنة ١٣٣٣)
على ذو الفقار

(*) الواقع المصرية في ٢٣ أغسطس سنة ١٩١٥ رجه ٢٣٤٢٠

مديرية الغربية

قرار — بشأن المحلات العمومية في بندر طنطا. "تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها" (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٠٤ ٤ أغسطس
سنة ١٩١٥ بشأن المحلات العمومية ٤

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة بمديرية الغربية الممثل فيها يختص ببندر طنطا بالقرارات الصادرة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٠٥ و ١٧ يناير سنة ١٩١٠ ٤

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى طنطا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٥ ٤

قرر ما هو آت :

- ١ — يُحذف من جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة ببندر طنطا الجزء من شارع الشيخة صباح الذى يتدنى جنوبا بشارع سعد الدين وينتهى شمالا بكبرى الشيخة صباح .
- ٢ — يبرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام ٤

طنطا في ٤ أغسطس سنة ١٩١٥
حسن حسيب

(*) الواقع المصرية في ٢٣ أغسطس سنة ١٩١٥ و ٢٣٤٢ .

مديرية البحيرة

قرار — بشأن مواقف عربات النقل والصندوق ببندر رشيد (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩١ الممثل
بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيو سنة ١٩٠١ بشأن
عربات النقل والصندوق ؛

وبعد الاطلاع على قرار قوميون على رشيد الصادر بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هو آت :

١ — تخصص القوط الميمنة بعد لمواقف عربات النقل والصندوق ببندر رشيد :

عدد العربات

موقف خلف المحكمة الشرعية القديمة من الجهة الشمالية ٢٠

موقف أمام وابور غانم باشا بشارع النيل من الجهة الشرقية ١٦

٢ — ينبغي مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

٥ أغسطس سنة ١٩١٥ (٢٤ رمضان سنة ١٣٣٣)

محمد محمود

مديرية الغربية

قرار — بشأن الأخطاط المخصصة لبيوت الماهرات ببندر طنطا (٣)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر ٧ أغسطس سنة ١٩١٥ بشأن بيوت الماهرات ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٩٧ بتعيين الأخطاط المخصصة لمكس الماهرات في بلاد المديرية السارية عليها اللائحة المشار إليها ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩١٥ ؛

قبرر ما هوأت :

١ — يجوز فتح بيوت الماهرات ببندر طنطا بقسم ثان في الشوارع والحواري الآتي ذكرها :

- درب المعجمي من شارع الجنايبة الى حارة الاشنيهي .
- حارة الخليفة من حارة حسن مختار الى حارة الاشنيهي .
- « عديلة من شارع الجنايبة الى حارة حسن مختار .
- « القفال من شارع الجنايبة الى شارع العواني .
- « أبو الریش من شارع العواني الى حارة الاشنيهي .
- « سيدى عبد المظى من شارع الجنايبة الى شارع العواني .
- « حسن مختار من شارع درب المعجمي الى حارة سيدى عبد المظى .

(٣) الوقائع المصرية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ وجه ٢٣٨٤ .

- شارع العوانى من شارع درب العجمى الى حارة سيدى عبد المعطى .
- حارة الاشنيهي من شارع درب العجمى الى حارة أبو الريش .
- زقاق الحاجة بهانه من شارع الجنايبة الغربى الى شارع العوانى .
- امتداد شارع العمرى من شارع العوانى الى شارع الاشنيهي .
- شارع الوقاد من شارع الجنايبة الغربى الى شارع الاشنيهي .
- « الجرن من شارع الجنايبة الغربى الى شارع الاشنيهي .
- « العوانى من حارة سيدى عبد المعطى الى شارع الجرن .
- « الاشنيهي من حارة أبو الريش الى شارع الجرن .

٢ — تلتى نصوص القرار الصادر من المديرية بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٩٧ الخاص ببندر طنطا .

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما ٤

طنطا في ٧ أغسطس سنة ١٩١٥ حسن حسيب

مجلس محلي مدينة طنطا المختلط

قرار - بشأن شروط الدخول في سلخانة طنطا (٢)

رئيس مجلس محلي مدينة طنطا المختلط

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ٦ مارس
بشأن اللائحة المختصة بالسلخانات ولحوم الجزارة ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلي طنطا المختلط بجلسته المنعقدة في ٦ مارس
سنة ١٩١٥ المصتق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبها المؤرخة في ٢١ مارس
سنة ١٩١٥ نمرة ٤٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يجب على جميع الأشخاص الذين لهم أشغال بسلخانة طنطا أن يحملوا علامة
"نمرة" على الذراع الأيسر ويكونون حائزين لرخصة دخول مغطاة من مجلس
محلي طنطا المختلط .

المادة الثانية

يصير الحصول على هذه العلامة من المجلس المحلي المختلط بعد دفع ستين مايا
عنها . وتكون ألوان العلامات كما يأتي :

- (أولا) علامات الجزارين لونها أسمر .
- (ثانيا) » صبيان الجزارين لونها أسمر وأزرق .
- (ثالثا) » بائعي الجلود لونها أسمر وأصفر .
- (رابعا) » العربجية لونها أسمر وأخضر .

(٢) الواقع المصرية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ وجه ٢٣٨٤ .

المادة الثالثة

يُذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونغرة العلامة ولونها .

المادة الرابعة

لا يجوز دخول بائعي الجلود والعرجية وعربات قمل الخوم إلى الساخنة إلا بعد انتهاء الكشف على الخوم .

المادة الخامسة

على كل من يريد الدخول في الساخنة خلاف الأشخاص المدوّه عنهم قبل أن يتحصل على تصريح بذلك أولاً من البلدية .

المادة السادسة

جميع العربات المعدّة لنقل الخوم يجب أن تكون مطابقة للشكل الذي تعتمد مصاحبة الصحة العمومية والعربات التي لا تكون في حالة نظيفة لا تقبل في الساخنة .

المادة السابعة

كل مخالفة ضدّ أحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بسحب التمرّة لمدة لا تتقصّ عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

المادة الثامنة

يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ابراهيم فتحي

تحريراً بطنطا في ٦ مارس سنة ١٩١٥

رياسة مجلس الوزراء

قرار - بتحويل لجنة التوزيع اختصاصا استشاريا فيما يتعلق بتحديد أسعار السكر (*)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٤ القاضى بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية و مواد الحاجيات الأولية ؛

ونظرا لما لمسالة السكر في الوقت الحاضر من الأهمية الاستثنائية ؛

ولما كان تعدد هذه المسألة وتعدد وجه النظر فيها يجعلان من المصلحة العامة أن تتوفر لدى لجان التسعير جميع البيانات الضرورية حتى يتمكنوا الوصول الى الانصاف في تسعير هذا الصنف ؛

وبما أن الوصول الى هذه الغاية يحتاج الى مباحث ابتدائية ، وليس لدى لجان التسعير من الشرائط ما يجعلها على أهلية كافية لمباشرة مثل هذه المباحث ؛ فقد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٣ شوال سنة ١٣٣٣

(٢٤ أغسطس سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

فضلا عن الاختصاصات المخولة للجنة التوزيع بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٤ يناط بهذه اللجنة أيضا أن تعرض على وزارة الداخلية من وقت الى آخر ومع مراعاة الظروف آراءها عن الأسعار التي تسير بتقديرها للسكر على اختلاف مصادره ويكون تبلغ هذه الآراء بواسطة الوزارة المشار اليها الى لجان التسعير للاسترشاد بها في وضع التسعيرة ما

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وزارة الداخلية

قرار — خاص بإنشاء صناديق توفير لمستخدمى المجالس المحلية (*)

وزير الداخلية

٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩ بشأن اللائحة الأساسية للمجالس المحلية ؛
وبعد الاطلاع على أقرار الصادر فى أول أغسطس سنة ١٩١٠ المعمّل بالقرار الصادر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩١٥ بشأن العقوبات التأديبية التى يمكن توقيعها على مستخدمى المجالس المحلية ؛
وبالنظر لل فوائد التى تعود على مستخدمى المجالس المحلية من إنشاء صناديق توفير على منوال صناديق التوفير التى أنشئت بالقرار الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٩١٣ لمستخدمى المجالس المحلية المختلطة ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

يمكن الترخيص للمجالس المحلية الموجودة الآن والتى ستنشأ فيما بعد أن تنشئ بموجب قرار وزارى صناديق توفير لمستخدميها حسب نصوص هذه اللائحة .

المادة الثانية

ان الاشتراك فى صندوق التوفير لازمى لجميع المستخدمين الذين يدخلون فى خدمة المجالس المحلى بعد إنشاء الصندوق المذكور ويستثنى العمال المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال والخدمة السائرة . على أنه يجوز للمجالس المحلى أن يشارك فى الانتفاع من صندوق التوفير من لا تقل أجرته عن خمسة جنيهات من الخدمة الخارجين عن الهيئة والخدمة السائرة .

ويستثنى من الاشتراك المستخدمون الذين لم الحق في معاش من الحكومة .
وبعد إنشاء الصندوق لا يمكن تعيين أى مستخدم أو عامل مشترك فيه إلا بعد
التحقق من لياقته الطبية للخدمة بمعرفة قومسيون الحكومة العالي .

المادة الثالثة

يتكون مال الصندوق :

- (١) من استقطاع ٦ ٪ من الماهية الشهرية لكل مستخدم مشترك فيه .
- (٢) من مبلغ مادل للبلغ المستقطع يدفعه المجلس المحلى .
- (٣) من كل هبة أو تبرع ينحصر للصندوق ويقبله المجلس المحلى .
- (٤) من قيمة الحصص أو أجزاء الحصص التي لا تدفع للتفويض وتبقى
للصندوق وذلك طبقاً لأحكام هذه اللائحة أو بناء على حكم تأديى .
- (٥) من متحصل قيمة الغرامات والاستقطاعات الناتجة عن الأحكام التأديبية .
- (٦) من نصف ماهية الشهر الأول لكل مستخدم يدخل الخدمة أو يعاد إليها .
- (٧) من استقطاع نصف قيمة كل علاوة تمنح للمستخدم لمدة ستة أشهر
تبتدئ من تاريخ العلاوة .
- (٨) من قيمة الوفر الناتج لدى خلق وظيفة من ماهية الوظيفة الحالية لنهاية
ماهية شهر واحد .

المادة الرابعة

جميع المبالغ التي تدفع لصندوق التوفير أو المملوكة لا يجوز التنازل عنها أو الهجز
عليها طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ .

المادة الخامسة

استعمال الأموال

الأموال المتوه عنها بالمادة الثالثة تدفع فى أول كل شهر لوزارة المالية التي تقبلها
بفائدة مركبة قدرها ٤ ٪ فى السنة والفوائد الواجب اضاقتها الى رأس المال
يعمل حسابها سنوياً فى ٣١ ديسمبر .

المادة السادسة

أحكام تخص بالحسابات

يفتح المجلس المحلي حسابين مختلفين : حساب (أ) ما يدفعه المستخدعون وحساب (ب) ما يدفعه المجلس المحلي . لحساب (أ) تضاف اليه المبالغ الناتجة من استقطاع ٦ ٪ من مبيعات المستخدمين ومن المبالغ المتوة عنها في الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الثالثة السابق ذكرها ومن الأربعة في المائة قيمة الفائدة السنوية للمبالغ المذكورة .

وكل مستخدم مشترك له ماعدا ذلك حساب مفتوح في دفتر (حساب جاري) ويجب أن يكون مجموع بواق الحسابات الواردة في هذا الدفتر مساويا لمجموع المبالغ الواردة بأسماء المستخدمين في حساب (أ) السابق ذكره .
وحساب (ب) يضاف اليه ما يدفعه المجلس المحلي طبقا للفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والثامنة من المادة الثالثة ومن الأربعة في المائة قيمة الفائدة السنوية للمبالغ المذكورة .

وفي آخر كل سنة يرصد الحسابان (أ) و(ب) لغاية ٣١ ديسمبر بعد قيد الفوائد ويرسل لمخصص منهما لوزارة المالية للتحقق من صحتها .

المادة السابعة

إدارة

تدير صندوق التوفير تحت مسؤولية المجلس المحلي لجنة مؤلفة من السكرتير ورئيس الحسابات ومستخدم آخر يتخذه المشتركون من بين المستخدمين الذين لاقل ما هيتم عن ٦ جنميات شهريا وتعرض مباحثات هذه اللجنة على موافقة رئيس المجلس المحلي .

ويرفق حساب صندوق التوفير بحساب المجلس المحلي السنوى ويعرض على المجلس المحلي للواقعة عليه .

كل صعوبة تنشأ بشأن أحمال صندوق التوفير تعرض على هيئة المجلس المحلى .
وفى حالة نقل مستخدم من مجلس على الى مجلس على آخر يصير نقل حسابه
معه حساب (١) و(ب) .

المادة الثامنة

تصفية

يحق للمستخدمين تصفية حصتهم فى صندوق التوفير اذا تركوا الخدمة فى حالة
من الأحوال الآتية :

- (١) عند بلوغ ٥٥ سنة من العمر وبعد تمضية ١٥ سنة فى الخدمة .
 - (٢) بعد تمضية ٢٥ سنة فى الخدمة .
 - (٣) عند الاحالة على المعاش فى سن الستين .
 - (٤) عند الاحالة على المعاش لعدم اللياقة الطبية على أثر مرض أو عاهة .
 - يثبتها قومسيون الحكومة العالى .
 - (٥) بالرفق على أثر إلغاء الوظيفة أو على سبيل الوفر .
- والتصفية فى هذه الأحوال تناول المبلغ المقيد للمستخدم فى حساب (أ) وحصته
بنسبة هذا المبلغ من حساب (ب) ماعدا ما هو مذكور فى المادة الحادية عشرة
الآتى ذكرها فيما يتعلق بالفوائد .

المادة التاسعة

اذا ترك المستخدم الخدمة بإرادته قبل مرور المدة المعينة فى المادة الثامنة
لتصفية حصته فى الصندوق لا يكون له الحق إلا فى تصفية ماله فى حساب (أ) .
أما حصته النسبية فى حساب (ب) فترجع الى صندوق التوفير .

المادة العاشرة

اذا توفى المستخدم فى مدة الخدمة أو أثناء الاجازة وكان له الحق فى تصفية
حسابه طبقا لأحكام المواد السابقة يدفع المجلس المحلى : بثلثا مساويا للخصبة التى كان
قد استحقها فيما لو ضفى حسابيه يوم وفاته ويكون صرف المبلغ :

(١) لأولاده وأرملته باعتبار النصف للأرملة (أو الأرامل) والنصف الآخر للأولاد بحصص متساوية وفي حالة وفاة ولد من الأولاد قبل وفاة أبيه توزع حصته على أرملته (أو أرامله) وأولاده بمقتضى الطريقة عينها .

فإذا لم يكن للتوفى أرملة يأخذ الأولاد كل نصيبه .

وإذا لم يترك المتوفى ولدا تأخذ أرملته كل نصيبه ماعدا ما هو مذكور في الفقرة (ب) الواردة بعد :

(ب) فإذا لم يترك المتوفى عقباً ومات عن والد وإن علا أسلاف أو عن أخوة أو أخوات خلاف أرملته أو أرامله كانوا عائشين معه عيشة مشتركة وكان يتفق عليهم يوزع نصيبه في التصفية كما يأتي :

تؤول قيمة حساب (ب) بأكملها للأرملة المتوفى أو أرامله .

وتوزع قيمة حساب (أ) حصصاً متساوية على الأرملة (أو الأرامل) والأسلاف والأخوة والأخوات إذا كان هؤلاء الأسلاف والأخوات والأخوة حاصلين على الشروط البادى ذكرها .

(ج) وإذا لم يكن للتوفى ولد ولا أرملة يأخذ الوالدان وإن علوا والأخوة والأخوات — على شرط أن يكونوا حاصلين على الشروط المتقدم ذكرها — قيمة حساب (أ) حصصاً متساوية .

وتؤول قيمة حساب (أ) إلى صندوق التوفير .

فإذا لم يكن له ولد ولا أرملة ولا أسلاف ولا أخوة ولا أخوات حاصلون على الشروط المتقدم ذكرها يؤول نصيب المستخدم إلى صندوق التوفير حساب (ب) .

المادة الحادية عشرة

يقدم طلب التصفية للجان المحلى الذى يقدر قيمة المكافأة التى تكون من حق المستخدم ويأذن بلفه بعد مراجعة وزارة المالية .

وفي حالة ما اذا قدم طلب التصفية في خلال السنة لا يدخل ضمن تقدير الحصة النسبية في حساب (ب) الفوائد المستحقة ابتداء من ٣١ ديسمبر السابق .
فاذا لم يقدم المستخدم الطلب في ميعاد ستة أشهر تمضي من يوم تركه الخدمة أو لم يقدم ورثته الطلب في ميعاد ستة بعد وفاته يكون نصيب المستخدم في حساب (أ) وحساب (ب) من حق صندوق التوفير .

المادة الثانية عشرة

أحكام وقفية

المستخدمون الذين يكونون في خدمة المجلس المحلي حين إنشاء صندوق التوفير بموجب هذه اللائحة ويكونون جامعين للشروط المذكورة في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثانية يحق لهم الاشتراك في صندوق التوفير .

ويمكن المجلس المحلي بعد موافقة وزارة الداخلية أن يرخص للمستخدمين المذكورين بحسبان اشتراكهم في صندوق التوفير من تاريخ دخولهم الخدمة وذلك بالشروط الآتية :

يقدم المستخدم طلبه للمجلس في ميعاد ستة أشهر ابتداء من تاريخ إنشاء صندوق التوفير بموجب هذه اللائحة .

ويعمل حساب عن المبالغ التي كان على المستخدم أن يدفعها بمقتضى الفقرة (١) من المادة الثالثة من هذا القرار فيما لو كان قد قبل أن يشترك في صندوق التوفير منذ دخوله في الخدمة وهذا الحساب يشمل تلك المبالغ ونواتجها بواقع ٤ ٪ في السنة .

وبعد تقدير قيمة المتأخرات المستحقة على المستخدم كما تقدم يأخذ هذا في سدادها وذلك بدفعه في كل شهر مبلغا إضافيا قدره ٦ ٪ من ماهيته الحالية ويقيد هذا المبلغ الإضافي في حساب (أ) وفي الحساب الخاص بالمستخدم كما هو منصوص في المادة السادسة من هذا القرار .

والمجلس المحلى يدفع لحساب (ب) مبالغ مساوية لتى يدفعها المستخدم .
والتصفية التى تجرى فى خلال الدفع تشمل حساب (ا) بحالته التى يكون
عليها وحصته من حساب (ب) على نسبه لحالة حساب (ا) ماعدا ما هو مذكور
فى المادة الحادية عشرة بشأن الفوائد .

المادة الثالثة عشرة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجرائد الرسمية م

الاسكندرية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ حسين رشيدى

رياسة مجلس الوزراء

قرار — بإباحة تصدير الأرز البلدى (١)

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٣ (٢) فبراير ٧ سبتمبر سنة ١٩١٥) الخصاص بتصدير الأرز على وجه عام ؛

وبناء على الرأي الذى أبدته لجنة التموين بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩١٥ ؛
قد أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٧ شوال سنة ١٣٣٣ (٧ سبتمبر سنة ١٩١٥) القرار الآتى :

يجوز من الآن فصاعدا تصدير الأرز البلدى بلا قيد ولا شرط .

ومع ذلك فان هذا التصدير لا يجوز أن يحصل إلا للجهات التى توافق السلطة
الجمركية على التصدير اليها م

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

(١) الوثائق المصرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٥ ووجه ٢٥٠٧ .

مديرية المنوفية

قرار - بشأن لائحة الدراجات بندرى شبين الكوم ومنوف (*)

مدير المنوفية

٢ سبتمبر
ص ١٩١٥
بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط ؛

وبعد تصديق محكمة الاستئناف المختلطة بمجمعيتها العمومية في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤ طبقا لذكره ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلي شبين الكوم بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩١٥
وقرار مجلس محلي منوف بتاريخ ٢٥ منه ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - كل دراجة معتة للسير في بندرى شبين ومنوف يلزم أن يوضع في دليل ما كيتها جرس أو بوق لتنبيه المارة .
- ويجب أن يكون لها فانوس تصير إنارته عند غروب الشمس .
- ٢ - يجب على راكب الدراجة المسير دائما في جهة اليمين وأن يخفف سيره عند تلاقى الشوارع .
- ٣ - لا يجوز لراكبي الدراجات أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها .
- ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا على الماشى (الزئوريات) إلا حين دخولهم في منازلهم .

- ٤ - لا يجوز لراكبي الدراجات الركوب على دراجاتهم ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار .
 - ٥ - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس .
 - ٦ - يعاقب المخالفون لنصوص هذه اللائحة بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش .
 - ٧ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .
- تحريرا بشين الكوم في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٥ (٢٨ شوال سنة ١٣٣٣)
- محمد عبد الرحيم صبرى

وزارة الداخلية

قرار - بشأن إدخال تعديل على النوع المرموز له بحرف (أ) من القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للزاحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ الصادر في سنة ١٩٠٤
سنة ١٩١٥ بشأن المحلات المقلقة للزاحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وبعد الاطلاع على الجدول الملحق باللائحة الصادرة بشأن المحلات المشار اليها ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - تستبدل عبارة "دق الصوف والمشاق المقلقة للتجارة" الواردة في القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للزاحة والمضرة بالصحة والخطرة في النوع المرموز له بحرف (أ) بالعبارة الآتية "دق أو ندف أو كبس الصوف والمشاق والخيش أو تجهيز أى نوع منها بأية طريقة أخرى للتجارة".
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحريراً في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ (٥ ذى القعدة سنة ١٣٣٣)

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٦١٩ .

مديرية الفيوم

قرار - بشأن الباعة السريجة بنندر الفيوم (*)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة ٢٥ أغسطس
سنة ١٩١٥ ؛
الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

١ - تسرى لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٣١ يناير
سنة ١٩١٥ في بندر الفيوم .

٢ - لا تسرى أحكام اللائحة المشار إليها فيما يخص بالقيود وحمل الصفائح إلا
على الباعة السريجة الآتي ذكرهم الذين يحملون بضائعهم على عربات :

باعة التفواكه على اختلاف أنواعها	باعة البيض
» الخضرات » »	» الفاز »
» المأكولات » »	» الكؤول »
» المشروبات الحلوى	» البصل والنعوم الناشف
» الطيور	» الأسماك الطرية والفسينج

٣ - لا يجوز للباعة السريجة المشار إليهم قبل المرور أو الوقوف في الشوارع
والمادين العمومية الآتي ذكرها :

شارع المدرسة من شريط السكة الحديد المصرية لغاية ديوان غنتيش الزى .
» محمد بك جعفر من لوكنة قارون لنهاية الشارع .

- شارع بحر عتر من مجلس المديرية لنهاية مدرسة الراهبات .
- » مصطفى باشا فهمى من البحر اليوسفى لحد شارع بحر عتر .
- » الرملة من ابتداء محل الخواجه أندريا اكسنيوس لغاية لوكنده قارون .
- ميدان سوق التين القديم .
- شارع بحرسنورس من الجهتين ابتداء من بحر يوسف لغاية السكة الحديد المصرية .
- شارع السراية من الاسكندرية لحد ديوان المديرية .
- » الدواوين لغاية مخازن محطة السكة الحديد المصرية .
- » اليوسفى من البنك الأهلى لغاية شارع مصطفى باشا .
- » عدلى من ابتداء شارع مصطفى باشا فهمى لغاية شارع المبيضة .
- » واصف من ابتداء محل أندريا اكسنيوس لغاية المجلس البلدى .

٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام م

تحريرا في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٥ عن المدير : وكيل المديرية
سالم محمد

مديرية المنيا

قرار - بشأن الباعة السريجة ببندر المنيا (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة ٢٥ أغسطس
الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

- ١ - تسرى لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٣١ يناير
سنة ١٩١٥ في بندر المنيا .
- ٢ - لا تسرى أحكام اللائحة المشار إليها فيما يختص بالقيّد وحمل الصفائح إلا على
الباعة السريجة الآتى ذكرهم :

باعة النيفة	باعة الفواكه بأنواعها
» الحلويات	» السمك بأنواعه
» البلبلة	» الخضروات
» الفصينخ	» العيش
	» الكجاب

- ٣ - لا يجوز للباعة السريجة المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين العمومية
الآتى ذكرها :

شارع السوق الذى يبدئ من محطة السكة الحديد الأميرية القديمة
و ينتهى بموردة البحر الأعظم وميدان البومسة .

(*) الوثائق المصرية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٦٢٠ .

• شارع ترعة دماريس •

» المحطة الجديدة لغاية البحر •

» البحر الأعظم من الاستتالية لغاية ترعة دماريس عند نهاية السكن •

٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما

تحريرا في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٥ محمود نصرت

مديرية البحيرة

قرار — بشأن الباعة السريجة بنندر دمنهور (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة (فقرة أولى) من لائحة ٢٨ أغسطس
الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ بشأن
الباعة السريجة في بنندر دمنهور ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

- ١ — تسرى لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ في ٣١ يناير
سنة ١٩١٥ في بنندر دمنهور .
- ٢ — لا تسرى احكام اللائحة المشار اليها فيما يحنص بالقيد وحمل الصفايح إلا على
الباعة السريجة الآتى ذكرهم :
باعة المأكولات والمشروبات على اختلاف أنواعها .
الباعة الذين يحملون بضائعهم مهما كان نوعها على عربات .
- ٣ — لا يجوز للباعة السريجة على الاطلاق المرور أو الوقوف في الشوارع والميادين
العمومية الآتى ذكرها :
شارع المديرية .
ميدان محطة السكة الحديد .

٤ - لا يجوز للباعة السريحة الذين يحملون بضائعهم على عربات المرور أو الوقوف في الشوارع الآتى ذكرها :

شارع سوق البندر من نقطة تقاطعه	شارع سوق السكة الحديد
لغاية مبدأ شارع أبو الریش	» ميدى العبرى
شارع أبو الریش	» المديرية
» التوبة	» كتشنر
» كوبرى فلاقه	» الضبطية
» ميدى عمر	» النحاس
» السلطان حسين الأول	» خیرى

٥ - يلغى قرار المديرية المؤرخ ١٤ أبريل ١٩٠٧ المشار اليه قبل .

٦ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ٤

تحريرا بدمنهور في ١٧ شوال سنة ١٣٢٣ (٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥)

محمد محمود

وزارة الداخلية

قرار - يجعل ماهيات أرباب حفظ بندر المنصورة جنيا و ٤٠٠ مليم شهريا اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩١٥ (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ٢٨ - سبتمبر سنة ١٩١٥ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٠٥ ؛
وعلى مكتبة مديرية الدقهلية الرقيمة ٣١ أغسطس سنة ١٩١٥ نمرة ٤٨٠٩ ؛

قررنا ماهيات :

المادة الأولى

تجعل ماهيات خفراء بندر المنصورة الموجود به مجلس بلدى جنيا و ٤٠٠ مليم لكل منهم شهريا اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩١٥ مع تحصيل خمسة فى المائة ملاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل .

المادة الثانية

على مديرية الدقهلية تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٣ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥)

حسين رشدى

(الملحقة الأربعة ٤٨٥٩/١٩١٥/١٣٥٠)

وزارة الداخلية

مجموعة

قرارات ومنشورات الحكومة المصرية

سنة ١٩١٥

الثلاثة شهور الرابعة

طُبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلامك سراى الامماعيلية القديمة بشارع القصر العتيق

١٩١٦

الثمان ١٢٠ ملجا

وزارة الأشغال العمومية

قرار وزاري رقم ٣٣ — بتعيين الأقسام التابعة لتفتيش رى زقى (*)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على القرارات الوزارية رقم ٨٠ بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٠٤ ٢٧ سبتمبر
١٩١٥ و ١٩٨٠ بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠٤ و ٤٥٣ و ١٩٠٨ بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ و ٤٢ و
٢٢ يوليو سنة ١٩١٤ بشأن إحداث تفتيش رى قسم زقى وتحديده ؛
وبناء على ما عرضه جناب وكيل الوزارة ؛

قررنا ما هو آت :

يقسم من الآن فصاعدا تفتيش رى زقى وفقا للمحدود الطبيعية كما هو مبين
بعد وكما هو موضح بخريطة قسم زقى المقدمة من جناب المفتش العام لرى الوجه
البحرى والمصادق والموقع عليها فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٥ وينفذ هذا القرار
من أول يناير سنة ١٩١٦ وتكون الأقسام كما يلى :

مديرية الدقهلية

قسم أجا — يشمل جميع الأراضى التى تروى من ترعة البوهية من الفم الى
الكيلو الرابع عشر على الجانب الأيمن ومن هذه التربة وفروعها الآخذة من الجانب
الأيسر من الفم الى الكيلو ٢٤ و ٥٠٠ وهذا القسم يشمل أيضا الأرض التى تروى
من ترعة زفلولة وفروعها (ميت محسن) ومن ترعة أم سلمى وفروعها ومن ترعة
المنصورة وفروعها من الفم الى كوبرى سكة حديد الحكومة عند بلدة
سنلوب .

(*) الوثائق المصرية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ و ٢٧١٣ .

قسم السنبلاوين — يشمل جميع الأراضي التي تروى من ترعة البوهية وفروعها الى النهاية الآخذة من الكيلو ١٤ على الجانب الأيمن والآخذة من الكيلو ٢٤,٥٠٠ على الجانب الأيسر.

قسم المنصورة — يشمل جميع الأراضي التي تروى من ترعة المنصورة من كوبرى سكة حديد الحكومة عند بلدة سندوب الى هويس قولنجيل ومن ترعة الجبادة وبحر طناح وفروعهما .

قسم دكرنس — يشمل جميع الأراضي التي تروى من البحر الصغير وفروعه .

قسم فارسكور — يشمل جميع الأراضي التي تروى من ترعة الشرفاوية وفروعها .

مديرية الغربية

قسم المحلة — يشمل جميع الأراضي التي تروى من بحرى المعاش والمسالخ وفروعهما ومن ترعة القصرية .

قسم طلخا — يشمل جميع الأراضي التي تروى من بحر شبين وفروعه من الراهبين الى دميره وتروى من ترعة الساحل من الراهبين الى بطره .

قسم شربين — يشمل جميع الأراضي التي تروى من بحر شبين وفروعه من دميره خلفا وتروى من ترعة الساحل وفروعها من بطره خلفا .

قسم بلقاس — يشمل جميع الأراضي التي تروى من رياح بلقاس وفروعه .

قسم ايشان — يشمل جميع الأراضي التي تروى من بحر تيره وفروعه من تيره خلفا .

على جناب المفتش العام لرى الوجه البحرى تنفيذ هذا القرار

اسماعيل مرسى

بولكى في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٥

رياسة مجلس الوزراء

ممنشور يتضمن فتوى مشايخ المذاهب الأربعة بمحض الأهالى على الاقلال
من ذبح المواشى فى عيد الأضحى القادم (*)

كان من نتائج الحرب الحاضرة ارتباك حركة الأخذ والعطاء بين الأمم واضطراب
نظام المواصلات بين مختلف البلدان فأصبحت الأزمة عامة فى جميع الأقطار
وتناولت كل طبقات الناس . ولذلك قضت الضرورة على أولى الأمر فى هذا
القطر أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لاتخاذ الوسائل المؤدية الى توفير المواد الغذائية
فى مصر منعا لما يخشى حدوثه من المجاعة أو من نفاد بعض الحاجيات الأولية .
ولما كان الكثيرون من الأهالى لاسيا أهل اليسار منهم قد تعودوا الاتكأ
من ذبح الأغنام والأبقار ونحوها من الأنعام بمناسبة القرابين الواجب تقديمها
عند حلول عيد الأضحى المبارك ؛

ولما كان هذا الاتكأ لاضرر منه فى أعوام الرخاء ولكنه قد يلحق بالبلاد
ضررا جسيما فى ظروف كالظروف الحاضرة حيث قلت الواردات وأصبح من واجب
كل انسان أن يتدبر أموره وأن يعاون أهل الحل والعقد على ملافاة ما قد تتعرض له
البلاد من شدة وضيق ؛

ونظرا لأن الحالة الاقتصادية العامة ما زالت باقية على ما كانت عليه من الارتباك
والاضطراب بل ربما كانت الظروف الآن أشد حرجا وخطورة مما كانت عليه
فى العام الماضى عند ثنوب الحرب العامة فى أوروبا ؛

فلهذا رأت الحكومة السلطانية المصرية أن تعود الى استفتاء أهل الرأى
من أكابر العلماء الأعلام وأصحاب القول الفصل من أساطين الاسلام كما فعلت
فى العام الماضى لارشادها عما اذا كان من الممكن والجائز حرض الأهالى على الاقلال
من ذبح المواشى فى عيد الأضحى القادم وذلك مراعاة للحالة الاقتصادية العامة

(*) الواقع المصرية فى ١١ أكتوبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٧٥٢ .

وللحفاظة بقدر الامكان على بقاء هذه الأصناف وخشية من نفاذها في الظروف الحاضرة التي لا يتسنى فيها تعويضها بغيرها .

وبناء على ذلك تألفت لجنة من حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر وشيخ السادة المالكية ومن حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية وشيخ السادة الحنفية ومن حضرة صاحب الفضيلة شيخ السادة الشافعية وشيخ السادة الحنابلة للنظر في هذه المسألة من جهة الواجب والسنة وإرشاد الأهالي الى ما يجب اتباعه في هذا الوقت طبقا لما يقضى به الشرع الحكيم .

ولقد اجتمعت هذه اللجنة الموقرة في يوم السبت ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٣٣ (٢ أكتوبر سنة ١٩١٥) فقرر رأيها على أن الشرع الشريف مبني على التسهيل والتيسير وعلى أن الأنحية سواء كانت واجبة كما يقول الامام أبو حنيفة أو هي سنة مؤكدة كما يقول صاحباه وأئمة المذاهب الثلاثة فانه يكفي في أداء الواجب والسنة ذبح ما يميز ذبحه من الأنعام ولو شاة واحدة . وعلى ذلك فقد أقرت اللجنة على استمرار العمل بالفتوى التي أصدرتها في العام الماضي ونصها :

” إنه لا مانع شرعا من حض الأهالي على الاقلال من ذبح المواشى والاقتصار على القدر الواجب أو المسنون بدون زيادة على ذلك بأن يقتصر على نحر شاة واحدة “ .

وبناء على ذلك فالحكومة السلطانية المصرية لما وطيد الأمل أن المصريين جميعا على اختلاف طبقاتهم يقدرون الظروف المحيطة بهم حق قدرها ويعملون بالنصيحة الحكيمة التي ألقاها عليهم أئمة الدين الحنيف طبقا لأحكام الشرع الشريف .

وقد صدر هذا المنشور الى جميع وزارات الحكومة وفروعها للعمل بمقتضاه كل منها فيما يخصه ما

تحريرا بالاسكندرية في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣٣ (٦ أكتوبر سنة ١٩١٥)

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

اعلان

من القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى فى القطر المصرى
بخصوص نشوب الحرب مع بلغاريا (*)

أنا الموقع على هذا التفتنت جنرال جون غر نفل مكسويل القائد العام ١٦ أكتوبر
سنة ١٩١٥
لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى فى القطر المصرى ،

أمر بما هوأت :

أولا — انه بالنظر لوجود دولة بريطانيا العظمى فى حالة حرب مع بلغاريا تعتبر
جميع نصوص قرار مجلس الوزراء المصرى الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤
بمناسبة نشوب الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وامبراطور ألمانيا
والتعديلات التى أدخلها عليها القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى
فى القطر المصرى بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩١٥ سارية أيضا على بلغاريا مالم تكن
السفن التجارية البلغارية الراسية فى الموانئ المصرية أو الواصلة إليها قد حصلت
على مهلة من الزمن تجهز لها مبارحة تلك الموانئ .

أما الأشخاص المقيمون فى الأراضى البلغارية فإن الحرب بالنسبة لهم تبدئ
تطبيقا على هذا الاعلان من ابتداء يوم ١٥ أكتوبر الجارى .

ثانيا — نصوص اعلان القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى
فى القطر المصرى الصادر بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩١٥ قاضيا بالتخاذ
الاجراءات اللازمة لمراقبة تجارة رعايا الدول المعادية فى القطر المصرى أو يقوم بها
غيرهم لحسابهم المراقبة الفعالة تسرى أيضا على الرعايا البلغارين كما لو تضمنت
المادة الأولى من الاعلان المذكور الناحى بالألمان والنموسيين ذكر الرعايا
البلغاريين سواء مع رعاية الاحتياط الآتى فيما يتعلق بالافراد أو الشركات وهو أن

(*) الوقائع المصرية فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٨٣٨ .

هذه الشركات والأفراد لا يجوز لهم عملاً بالنص السابق أو بالنسبة لكون البلاد البلغارية أصبحت دار حرب من أولة التجارة في القطر المصري إلا بتصريح من القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا فيه . وبمقتضى هذا الاعلان يكون تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩١٥ بدلا من أول سبتمبر سنة ١٩١٥ كآخر ميعاد لتقديم طلبات التصريح الضروري لمباشرة تلك التجارة ما

القاهرة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥

الافتتحت جنرال

(الامضاء) : ج . غ . مكسويل

القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى

في القطر المصري

(ترجمة)

ليحي الملك !

مجلس بلدى زقى

قرار - بشأن الرسوم المقررة على العربات بنندر زقى (*)

رئيس مجلس بلدى زقى

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون الصادر ٢٨ سبتمبر
سنة ١٩١٥ في سنة ١٩١١ نمرة ١٩ القاضي بإيجاد قوسيون على مختلط بنندر زقى ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى الصادر بجلسته المنعقدة في أول يولييه
سنة ١٩١٥ القاضي بتحديد رسوم بلدية سنوية على العربات ؛

وبعد الاطلاع على مكتبة وزارة الداخلية المؤرخة في ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٥
نمرة ١٣٥ ٧٧ انخاصة باعتقاد القرار المتقدم ذكره ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

يصير تحصيل الرسوم البلدية الآتية سنويا على عربات النقل وعربات
الركوب بنندر زقى :

مبلغ	جنه	على كل عربة خصوصية يمتزها جواد أو جوادان .
٥٠٠	—	» » أجرة أو عربة نقل يمتزها جوادان أو بغلان .
٣٠٠	—	» » نقل يمتزها جواد أو بغل .
١٥٠	—	» » » » حمار .

(*) اللوائح المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٨٤٠ .

ملح	٢	حتى كل أتمويل	٠
٥٠٠	—	» موتوسيكل	٠
١٠٠	—	» بيسكليت	٠
١٢٠	—	» عربية سقا يجرها حمار	٠
وتعفى من هذه الرسوم عربات اليد			

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجرائد الرسمية بسبعة أيام

حسن حبيب

زقي في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥

مديرية الشرقية

قرار - بمنع التكف ببندر الزقازيق (*)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
بشأن التكف ؛
١ أكتوبر ١٩١٥

وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قررها هآت :

١ - يجرى العمل بقرار وزارة الداخلية البادى ذكره ببندر الزقازيق في الشوارع
الآتى بينها :

شارع عباس - شارع ثابت - شارع ميدان مدلى - شارع
المديرية - شارع سليم شديد - شارع ترعة الوادى القبلى - الشارع
التوفيقى من ترعة الوادى لغاية جنيحة الحيوانات - شارع القيسارية -
شارع السجن العمومى .

٢ - يمسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية ؛

تحريرا بالزقازيق في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٣٣ (٤ أكتوبر سنة ١٩١٥)
على جمال الدين

(*) الوقائع المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٥ وبه ٢٨٤١ .

مجلس بلدى بنى سويف

قرار — بشأن شروط الدخول فى سلخانة بنى سويف (*)

رئيس مجلس محلى بنى سويف المختلط

١٥ أكتوبر ١٩١٥ بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن اللائحة المختصة بالساختانات ولحوم الجزارة ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلى بنى سويف المختلط فى جلسته المنعقدة يوم ١٠ يولييه سنة ١٩١٥ المصنف عليه من وزارة الداخلية بمكاتبتها المؤرخة فى ٧ أغسطس سنة ١٩١٥ نمرة ٦٨ ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

يجب على جميع الأشخاص الذين لهم أشغال بسلخانة بنى سويف ان يحملوا علامة (نمرة) على الذراع الأيسر ويكونون حائزين لرخصة دخول معطاة من مجلس محلى بنى سويف المختلط .

المادة الثانية

ويصير الحصول على هذه العلامة من المجلس المحلى المختلط بعد دفع ستين ملياً عنها .
وتكون ألوان العلامات كما يأتى :

- (أولاً) علامات الجزارين لونها أسمر .
- (ثانياً) » صبيان الجزارين لونها أسمر وأزرق .
- (ثالثاً) » بائى الجلود لونها أسمر وأصفر .
- (رابعاً) » العربية لونها أسمر وأخضر .

(*) الوثائق المصرية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٥ وج ٢٨٤١ .

المادة الثالثة

يُذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها .

المادة الرابعة

لا يجوز دخول بائى الجلود والعريجية وعربات نقل المحوم الى السلطنة إلا بعد انتهاء الكشف على المحوم .

المادة الخامسة

على كل من يريد الدخول فى السلطنة خلاف الأشخاص المتوّه عنهم قبل أن يتحصل على تصريح بذلك أولاً من البلدية .

المادة السادسة

جميع العربات لنقل المحوم يجب أن تكون مطابقة للشكل الذى تعتمد مصلحة الصحة العمومية والعربات التى لا تكون فى حالة نظيفة لا تقبل فى السلطنة .

المادة السابعة

كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار يعاقب من كتبها بسحب التمره لمدة لاتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

المادة الثامنة

يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

عبد العزيز يحيى

بى سوف فى ٥ أكتوبر سنة ١٩١٥

وزارة الداخلية

قرار - بشأن تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

وزير الداخلية

١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ الصادر سنة ١٩٠٤
بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

قرر ما هو آت :

١ - المحلات الموضحة بعد تعذر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى الجدول التابع للائحة الرقيمة ٢٩ أغسطس
سنة ١٩٠٤ الملحقة بالقانون المشار اليه :

القسم الأول - النوع المرموز له بحرف (أ) :

معامل الثلج .

محلات تعبئة البيرا في زجاجات .

القسم الثاني - النوع المرموز له بحرف (ب) :

معامل ومستودعات الدندرة .

معامل المشروبات المحضرة ماعدا المياه الغازية والمشروبات
الروحية أو المخمرة .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ (٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٣)

حسين رشدي

مجلس بلدى بور سعيد

قرار — بشأن شروط الدخول فى سلطنة بور سعيد (*)

رئيس مجلس بلدى بور سعيد

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٥
بشأن اللائحة المختصة بالسفحانات ولحوم الجزارة ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بور سعيد فى جلسته المتعقدة يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ المصتنق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبتها المؤرخة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ ١٤٦ ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

يجب على جميع الأشخاص الذين لم أشغال بسلطنة بور سعيد أن يحملوا علامة (نمره) على الذراع الأيسر ويكونون حائزين لرخصة دخول معطاة من مجلس بلدى بور سعيد ..

المادة الثانية

وبصير الحصول على هذه العلامة من المجلس البلدى بعد دفع مائة وعشرين ملياعنا .
وتكون ألوان العلامات كما يأتى :

(أولا) علامات الجزارين لونها أبيض مكتوبة بالأحمر
(ثانيا) « صبيان الجزارين » أحمر « بالأبيض
(ثالثا) « الكرشاتية » أبيض « بالأزرق
(رابعا) « العريمية » أصفر « بالأزرق

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٨٥٦ .

المادة الثالثة

يذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ولون العلامة .

المادة الرابعة

لا يجوز دخول نأبى الجلود بالسلكانة . أما العريجية وعربات نقل الخوم فلا يجوز دخولها إلا بعد انتهاء الكشف على الخوم .

المادة الخامسة

على كل من يريد الدخول فى السلكانة خلاف الأشخاص المتوه عنهم قبل ان يحصل على تصريح بذلك أولاً من البلدية .

المادة السادسة

جميع عربات نقل الخوم يجب ان تكون مطابقة للشكل الذى تعتمد مصلحة الصحة العمومية والعربات التى لا تكون فى حالة نظيفة لا تقبل فى السلكانة .

المادة السابعة

كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بسحب الترخيص لمدة لا تتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

المادة الثامنة

يعمل بهذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

محمد حداية

١٤ أكتوبر سنة ١٩١٥

محافظة السويس

قرار - بشأن مواقف عربات النقل والصندوق بمدينة السويس (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة ١٦ أكتوبر
بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ المضافة للائحة المشار إليها بالقرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩١٥
سنة ١٩٠١ ؛

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرين من المحافظة بتاريخ ١٢ فبراير
سنة ١٩٠٩ و ١١ يولي سنة ١٩١٠ بشأن تعيين مواقف عربات النقل والصندوق
بمدينة السويس ؛

قرر ما هوأت :

١ - تلغى مواقف عربات النقل والصندوق المهيئة بالقرارين المشار إليهما قبل
وقسبيل بالمواقف الآتية ذكرها :

مد عربات
النقل والصندوق

- (١) موقف بشارع حلم في نهايته من الجهة الشمالية أمام
مخزن انطواجه جورج مانيكه ٥٠
- (٢) موقف بشارع المرور بين تقاطع شارعى البرج
ولاسون بشارع المرور المذكور ٥٠
- (٣) موقف بشارع دى ولتن بك بين تقاطع شارعى المرور
وقره قول السوارى بشارع دى ولتن بك المذكور ... ٥٠

٢ - يلغى قرارا المحافظة الصادران بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٠٩ و ١١ يولي
سنة ١٩١٠ .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م
نحري في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٣ (١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥) خليل رياض

(*) الوثائق المصرية في أول نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٩٠٩ .

ديوان كبير الأمناء

سنة ١٩١٥ صورة نظام أسبقية الدرجات الذي صدرت الإرادة السنية بالعمل به من الآن فصاعدا وصار تبليغه لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء (*)

نظام أسبقية الدرجات

- (١) الأمراء .
- (٢) رئيس مجلس الوزراء .
- (٣) رؤساء مجلس الوزراء السابقون .
- (٤) رئيس الجمعية التشريعية .
- (٥) الوزراء .
- (٦) المستشار المالي .
- (٧) السردار .
- (٨) رئيس الديوان السلطاني وكبير الأمناء .
- (٩) رؤساء الجمعية التشريعية السابقون والوزراء السابقون .
- (١٠) مديرو صندوق الدين العمومي .
- (١١) مستشارو الوزارات .
- (١٢) أصحاب الوشاح الأكبر من نشان محمد علي .
- (١٣) الحائزون لرتبة الامتياز .
- (١٤) وكلاء الجمعية التشريعية .
- (١٥) ناظر الحاخمة السلطانية ورئيس ياوران الحضرة السلطانية .
- (١٦) وكلاء الوزارات .

(*) الوقائع المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٩٨١ .

- (١٧) رؤساء محاكم الاستئناف ^(١) والمستشاران السلطانيان لرياسة مجلس الوزراء والخارجية .
- (١٨) النائبان العموميان .
- (١٩) وكلاء محاكم الاستئناف ^(٢) .
- (٢٠) أصحاب الوشاح الأكبر من نشان النيل .
- (٢١) الحائزون لرتبة الفريق .
- (٢٢) الحائزون لرتبة روم الى بكربكي .
- (٢٣) أهل الطبقة الثانية من نشان محمد علي .
- (٢٤) المديرون والمحافظون من الدرجة الأولى .
- (٢٥) المستشارون بمحاكم الاستئناف والمستشارون السلطانيون .
- (٢٦) الأمين الأول ووكيل الديوان السلطاني ومدير العموم بالمصالح ومن في درجتهم من كبار الموظفين ^(٣) والادجوتانت جنرال .
- (٢٧) الحائزون لرتبة الباشوية وأهل الطبقة الثانية من نشان النيل .
- (٢٨) الحائزون لرتبة اللواء .
- (٢٩) الحائزون لرتبة الميربان .
- (٣٠) المديرون والمحافظون من الدرجتين الثانية والثالثة .
- (٣١) رؤساء المحاكم الابتدائية وقضاة المحاكم المختلطة .
- (٣٢) وكلاء المديرين العموميين والمراقبون ومن في طبقتهم من الموظفين ^(٤) ورئيس نيابة الاستئناف الأهلية .
- (٣٣) الحائزون لرتبة الميرالاي .
- (٣٤) الحائزون لرتبة البيكوية من الدرجة الأولى وأهل الطبقة الثالثة من نشان النيل .

(١) يدخل ضمن هذه الفئة وكيل محكمة الاستئناف المختلطة التي هو الرئيس القمل لها .

(٢) » » » نائب وكيل محكمة الاستئناف المختلطة .

(٣) يرجع الى الكشف المرقق بهذا .

(٤) القيمين درجتهم من ٨٠٠ جنيه مصري الى ١٢٠٠ جنيه مصري .

- (٣٥) الحائزون لرتبة التمايز .
 (٣٦) مديرو الادارة ومن في درجتهم من الموظفين ورؤساء النيابة وكلاء المحافظات من الدرجة الأولى^(١) ووكلاء محكمى مصر واسكندرية الأهليتين .
 (٣٧) وكلاء المحافظات والمديريات من الدرجة الثانية .
 (٣٨) وكلاء المحاكم الابتدائية والقضاة من الدرجة الأولى في هذه المحاكم .
 (٣٩) الحائزون لرتبة القائم مقام .
 (٤٠) وكلاء المحافظات والمديريات من الدرجة الثالثة والرابعة .
 (٤١) قضاة المحاكم الأهلية وأعضاء النيابة .
 (٤٢) الحائزون لرتبة السيكية من الدرجة الثانية .
 (٤٣) الحائزون للرتبة الثانية .
 (٤٤) الحائزون لرتبة البكالوى .
 (٤٥) أهل الطبقة الرابعة من نشان النيل .
 (٤٦) أهل الطبقة الخامسة من نشان النيل .

« ملاحظات »

- أولا - يراعى هذا الترتيب فى أسبقية الدرجات لحضرات المشار اليهم فى الاجتماعات التى يحضرونها بصفتهم الشخصية على الافراد .
 أما اذا اجتمعت هيئة كاملة بصفة رسمية فينبذ يراعى الترتيب الخاص بتلك الهيئة .
 ثانيا - اذا اتى شخص الى أكثر من فئة واحدة فيكون ترتيبه فى الفئة العليا .
 ثالثا - يكون ترتيب أسبقية الدرجات بين أفراد الفئة الواحدة بحسب الاقدمية .
 رابعا - لا يدخل فى الفئات ٢٢ و ٢٩ و ٣٥ و ٤٣ إلا الذين نالوا رتبهم أو نشاناتهم من الحكومة المصرية .

(١) الذين درجتهم من ٤٦٤ جنها مصر الى ٨٠٠ جنه مصرى .

ملحق برقم ٢٦

من نظام أسبقية الدرجات

كشف بيان مديري العموم بالمصالح وكبار الموظفين الذين في درجاتهم مرتين سنة ١٩١٥
على الحروف الهجائية تبعاً لمصالحهم وهي مرتبة أيضاً على الحروف الهجائية (*)

الأشغال العمومية "وزارة"

- (١) المدير العام للآثار والحفر .
- (٢) » » لأعمال الصرف في البحيرة .
- (٣) » » للقسم الميكانيكي .
- (٤) » » لمباني الحكومة .
- (٥) مفتش عام الإدارة العمومية .
- (٦) » » تحويل الخياض .
- (٧) » » رى وجه بحرى .
- (٨) » » » قلى .

الحريسة "وزارة"

- (١) الأدبونات جنرال .

الداخلية "وزارة"

- (١) رئيس مجلس الصحة البحرية والكورتينات .
- (٢) المدير العام للأمن العام .
- (٣) » » للصحة العمومية .
- (٤) » » لمجلس بلدى الاسكندرية .
- (٥) مفتش عموم السجون .

(*) الوقائع المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٩٨٢ .

الزراعة "وزارة"

- (١) المستشار الزراعى .
- (٢) مفتش العموم .

السكة الحديد "مصلحة"

- (١) باشمهندس الطرق والمباني .
- (٢) » الوابورات .
- (٣) مأمور الادارة .
- (٤) نائب المدير العام .

المالية "وزارة"

- (١) المدير العام لأموال الميرى .
- (٢) » » للاموال المقررة .
- (٣) » » للبوستة .
- (٤) » » للجمارك .
- (٥) » » لحسابات الحكومة .
- (٦) » » لخفر السواحل .
- (٧) » » للبيانات والفنارات .
- (٨) » » للساحة .

مجلس الوزراء

- (١) مسكرير مجلس الوزراء .

المعارف العمومية "وزارة"

- (١) المدير العام لادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى .
- (٢) المفتش الأول للوزارة .

صورة نظام أسبقية الدرجات الذي صدرت الارادة السنية بالعمل به من الآن سنة ١٩١٥
فصاعدا وصار تبليغه لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء (*)

نظام أسبقية الدرجات فيما بين رجال الشرع الشريف

- شيخ الجامع الأزهر .
- رئيس المحكمة العليا الشرعية .
- مفتي الديار المصرية .
- مشايخ الجامع الأزهر السابقون .
- نقيب الأشراف .
- السيد البكري .
- الحائزون لنشان النيل من الطبقة الأولى .
- الحائزون للنيل من الطبقة الثانية .
- مدير المعاهد العلمية الدينية الاسلامية .
- نائب المحكمة العليا وأعضاؤها .
- رؤساء المحاكم الشرعية .
- رئيس المعهد الديني العلمي الاسلامي باسكندرية ورؤساء المعاهد الدينية الاسلامية .
- رؤساء المذاهب وهيئة كبار العلماء .
- حاملو كسوة التشريف الأولى .
- نواب المحاكم الشرعية .
- قضاة المحاكم الشرعية من الدرجة الأولى .
- حاملو كسوة التشريف الثانية .
- قضاة المحاكم الشرعية من غير الدرجة الأولى .
- حاملو كسوة التشريف الثالثة .

(*) اللوائح المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٩٨٣ .

« ملاحظات »

أولاً — يراعى هذا الترتيب فى أسبقية الدرجات لحضرات المشار اليهم فى الاجتماعات التى يحضرونها بصفتهم الشخصية على الافراد . أما اذا اجتمعت هيئة كاملة بصفة رسمية فحينئذ يراعى الترتيب الخاص بتلك الهيئة .

ثانياً — اذا اتفق شخص الى أكثر من فئة واحدة فيكون ترتيبه فى الفئة العليا .
ثالثاً — يكون ترتيب أسبقية الدرجات بين أفراد الفئة الواحدة بحسب الأقدمية .

رابعاً — لا يدخل فى هذا العداد إلا الذين نالوا رتبهم أو نشاناتهم من الحكومة المصرية .

مديرية المنيا

قرار — بشأن المحلات العمومية ببندر المنيا "تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات والتي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها" (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية ؛
سنة ١٩١٥ أكتوبر

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٥ بتعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات ببندر المنيا ؛

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى المختلط بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

١ — يضاف الى جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير مئة للتجارة ببندر المنيا المبينة بقرار المديرية الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٥ المشار اليه أعلاه :

(١) عزبة الخشابة .

(٢) « القابريقة » .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؛

محمود نصرت

٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٥

(*) الوقائع المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٩٨٤ .

محافظة الاسكندرية

قرار — بشأن إنارة السيارات وسرعتها بالاسكندرية (*)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على المواد ١٦ و ٢٨ و ٢٩ من لائحة السيارات الصادرة بتاريخ
٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ؛
وبعد أخذ رأى القومسيون البلدى ؛
وبعد موافقة وزارة الداخلية ؛

قرر ما هوآت :

١ — ممنوع استعمال الماكس الذى يرى ضوءا يبهز الأبصار بالسيارات
وذلك ضمن حدود مدينة الاسكندرية وضواحيها الداخلة فى دائرة
اختصاص مجلس بلدى الاسكندرية .

٢ — ممنوع سوق السيارات بسرعة تزيد عن ٢٠ كيلومترا فى الساعة ضمن
حدود المدينة وضواحيها الميمنة بعد :

ترعة المحمودية — ترعة الفرخة — وابور قومبانية المياه — قره قول
باب شرقى — محطة الشاطي — طابية السلسلة .

٣ — يلنى القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٤
المشار اليه قبل .

٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام
الاسكندرية فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٣ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٥)

أحمد زيور

(*) الواقع المصرية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٥ وبه ٢٩٨٥ .

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمحاس المحلية

قرار — بـسـريـان لائـحـتى التـنـظـيم واستـعـال الطـرق العـمـومـية عـلى بـنـدر سـنـورس
بـمـدـيرـية الـقـيـوم (*)

وزير الداخلية

بـعـد الاطـلاع عـلى الأـمر العـالى الصـادر بـتـارـيـخ ٢٦ أـغـسـطـس سـنـة ١٨٨٩ ١٢ فـوـبر
سـنـة ١٩١٥
بـخـصـوص لائـحـة التـنـظـيم ؛

وعـلى القـرارين الـوزاريـن الصـادريـن بـهـذا الخـصـوص مـن وـزارـة لأشـغال بـتـارـيـخ
٨ سـبـتـمـبر سـنـة ١٨٨٩ و ٥ فـبـرايـر سـنـة ١٨٩٩ ؛

وعـلى القـرار الـوزارى الصـادر بـتـارـيـخ ١٥ دـيـسـمـبر سـنـة ١٩٠٨ بـتـتـبع مـصـالـح التـنـظـيم
بـالـجـهـات لـوزـارة الدـاخـليـة ؛

وبـعـد الاطـلاع عـلى اللـائـحـة الصـادـرة فـى ٣١ مـايـو سـنـة ١٨٨٥ بـشـأن استـعـال
الأفـراد للطـرق العـمـومـية ؛

وعـلى قـرار مـجـلس النـظار الصـادر بـتـارـيـخ ٢٨ فـبـرايـر سـنـة ١٩١٠ الـذى بـتـمـتـضـاه
يـكـون ناظر الدـاخـليـة وـحـده مـخـتـصـا بـتـنـفـيـذ اللـائـحـة المـذـكـورة فـى الجـهـات ؛

وعـلى مـوافـقة المـلـحـة الـاسـتـشاريـة للـجـالس البـلدية والمـحـلية بـتـارـيـخ ٣١ يـوليـه سـنـة ١٩١٥
عـلى سـريـان لائـحـتى التـنـظـيم والطـريق عـلى بـنـدر سـنـورس بـمـدـيرـية الـقـيـوم ؛

(*) الـوقـائع المـصرية فـى ١٨ فـوـبر سـنـة ١٩١٥ و ٣٠٣٨ .

قرارنا ماهوآت :

- أولا — تسرى أحكام لائحة التنظيم على بندر منورس بمديرية الفيوم .
ثانيا — تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام لائحة الطريق الصادرة بتاريخ
٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

ثالثا — على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا
الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بمصرفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٥

حسين رشدى

وزارة الداخلية

قرار - بتعديل المادتين ١٢ و ١٦ من لائحة السيارات (الأوتوموبيلات)
الصادرها القرار الرقم ١٦ يوليه سنة ١٩١٣ (٣)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليه سنة ١٩١٣ ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر
في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

تعدل المادة ١٢ من اللائحة المشار إليها قبل بالطريقة الآتية :

”تقرر أن تكون رسوم فحص السيارات كما يأتي :

ملم	بنيه
١	عن سيارة ركوب ملاكي بأربع عجلات
٢	» أية سيارة أخرى بأربع عجلات
٥٠٠	» بأقل من أربع عجلات
٥٠٠	» مركبة بأربع عجلات تقطرها سيارة
٢٠٠	» بأقل من أربع عجلات تقطرها سيارة

المادة الثانية

تعدل المادة ١٦ من اللائحة المشار إليها كما يأتي :

”يوضع بالجانبيين الأماميين من كل سيارة ذات أربع عجلات مصباحان أبيضان
بما كس ومصباح أحمر يجانبها الأيسر من الخلف .

أما السيارات التي عجلائها أقل من أربع فيوضع في مقدمها مصباح واحد أبيض وفي مؤخرها مصباح واحد أحمر أو كس واحد أحمر .

والمركبات المقطورة بجانب السيارات التي عجلائها أقل من أربع يجب أن يوضع في مقدمها نور أبيض بما كس في الجهة المقابلة للسيارة فإذا كانت العرببة الى يسار السيارة فالنور أو العاكس الأحمر الذي في مؤخر العرببة يجعل الى جانبها الأيسر .

وتضاء هذه المصابيح مادامت السيارة في الطريق العمومي بين غروب الشمس وشرورها .

ولا يجوز استعمال العاكس الذي يرى ضوءا يبهل الأبصار في الجهات التي تعين بقرار يصدره المحافظ أو المدير بموافقة وزير الداخلية بعد أخذ رأى القومسيون البلدى في الجهات التي فيها قومسيونات بلدية ”

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ (٦ محرم سنة ١٣٣٤)

حسين رشدى

مديرية البحيرة

قرار - بشأن الإثارة بناحية ادكو مركز رشيد (*)

مدير البحيرة

٢٤ أكتوبر
سنة ١٩١٥

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهل ؛
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

- ١ - سكان ناحية ادكو (مركز رشيد) لازمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم المطلّة على الطريق العمومي .
ويجب إضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية .
- ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منازل أو دكاكين أو ثلاثة لغاية أربعة منازل أو دكاكين متلاصقة بإثارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك اذا حصل اتفاق بينهم ودقّن كتابة .
- ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا صافا .
- ٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م تحريرا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ (١٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٣)
محمد محمود

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣٠٣٩ .

مجلس بلدى زفتى

قرار - بشأن شروط الدخول فى سلخانة زفتى (*)

رئيس مجلس على زفتى المختلط

٣ نوفمبر ١٩١٥
بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣
بشأن اللائحة المختصة بالسفخانات ولحوم الجزارة ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس على زفتى المختلط فى جلسته المنعقدة يوم ١٥ فبراير
سنة ١٩١٥ المصدق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبتها المؤرخة فى ٩ مارس
سنة ١٩١٥ نمرة ٢٢٨ ؛

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

يجب على جميع الأشخاص الذين لهم أشغال بسفخانة زفتى أن يحملوا علامة (نمرة)
على الذراع الأيسر ويكونون حائزين لرخصة دخول معطاة من مجلس على زفتى
المختلط .

المادة الثانية

ويصير الحصول على هذه العلامة من المجلس المحلى المختلط بعد دفع ستين
مليما عنها .

وتكون ألوان العلامات كما يأتى :

- (أولا) علامات الجزائريين لونها أسمر .
- (ثانيا) » صبيان الجزائريين لونها أسمر وأزرق .
- (ثالثا) » بائعى الجلود لونها أسمر وأصفر .
- (رابعا) » العربية لونها أسمر وأخضر .

(*) الواقع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٢٠٤٠ .

المادة الثالثة

يُذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها .

المادة الرابعة

لا يجوز دخول بائعي الجلود والعربية وعربات نقل المحوم الى السلطنة إلا بعد انتهاء الكشف على المحوم .

المادة الخامسة

على كل من يريد الدخول في السلطنة خلاف الأشخاص المتوّه عنهم قبل أن يتحصل على تصريح بذلك أولاً من البلدية .

المادة السادسة

جميع العربات لنقل المحوم يجب أن تكون مطابقة للشكل الذي تعتمد مصلحة الصحة العمومية والعربات التي لا تكون في حالة نظيفة لا تقبل في السلطنة .

المادة السابعة

كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بسحب النمرة لمدة لا تتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

المادة الثامنة

يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٤

حسن حسيب

زقي في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥

رياسة مجلس الوزراء

مصلحة سكك حديد وتلفرافات الحكومة المصرية

قرار نمرة ١ - عن مرور السيارات "الأثوموبيلات" والدراجات المرمية "الموتوسيكل" على ممزات بكارى سكك حديد الحكومة (*)

نحن رئيس مجلس الوزراء

بناء على ما عرضه مجلس السكك الحديدية الأعلى ؛
سنة ١٩١٥ نوفمبر

وبعد الاطلاع على قرارى وزارة الأشغال العمومية نمرة ١٤ بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩١٠ ونمرة ٢٨ بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩١١ بشأن المرور على ممزات بكارى سكك حديد الحكومة ؛

وعلى ماقررت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٣٣ (٨ نوفمبر سنة ١٩١٥) ؛

قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

يجوز الترخيص بمرور السيارات "الأثوموبيلات" على ممزات بكارى دسوق وامبابه وكفر الزيات والمنصورة ونجع حمادى وزفتى بالشروط الآتية .

المادة الثانية

يجب أن يكون لكل سيارة ترخيص خاص بالمرور يصرف لمالكها بمعرفة مصلحة سكك حديد وتلفرافات الحكومة .

ويجب على طالب الترخيص أن يرفق بطلبه استمارة مخصوصة تصرف له من المصلحة المذكورة ويوضح بها البيانات الآتية :

- (أ) بيان السكاري المطلوب الترخيص بالمرور عليها .
- (ب) الفترة التي سجلت بها السيارة بجهة الاختصاص .
- (ج) اسم مالك السيارة .
- (د) زنة كل دنجل من دنجل السيارة في أقصى حوثها .
- (هـ) المسافة بين محاور الدنجل .
- (و) مسافة الابتعاد بين محوري عجلتي كل دنجل .
- (ز) أقصى عرض عارضى بين أكبر برؤ في أجزاء السيارة (جباريت) .

المادة الثالثة

للمصلحة الحق بعد فحص الطلب في إعطاء أو مدم إعطاء الترخيص المطلوب ولها أيضا الحق في سحب الرخص السابق إعطاؤها .

المادة الرابعة

يجب على سائق السيارات قبل الدخول على الممرات أن يقدموا رخصهم للملاحظ الكوبرى أو لمن يحمل محله ويجب عليهم اتباع التعليمات التي يعطيها لهم ملاحظ الكوبرى أو من يحمل محله بالدقة لمنع مزاحمة السائرين على أقدامهم أو العربات أو الدواب الذين يكونون وقفتهم على الممرات ولا يجوز لهم بنوع خاص إلا المرور على الممرات المخصصة للورود في اتجاه سيرهم .

ويجب أن لا تزيد سرعة مسير السيارات على الممرات في أى وقت على ستة كيلو مترات في الساعة أو مائة متر في الدقيقة .

المادة الخامسة

يُحوز لمصلحة مسكك حديد وتلفرافات الحكومة بعد اعلان الجمهور أن تفتح
ممتازات أى كوبرى من كبرى السكك الحديدية لمرور السيارات بالشروط المتقدمة
ولها فى أى وقت أن تمنع المرور مؤقتا أو نهائيا على ممتازات كوبرى سبق الترخيص
بالمرور عليها .

المادة السادسة

يباح مرور الدراجات السريعة "الموتوسيكل" بدون رخصة على ممتازات كبرى
السكك الحديدية المرخص للجمهور بالمرور عليها على شرط أن يتبرجل راكبها
عند مدخل الممتازات ويسحبوها باليد طول مسافة الممتازات .

المادة السابعة

من يخالف حكما من أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش
وإثبات المخالفة يكون بحضور محضره ملاحظ الكوبرى أو من يحل محله .

المادة الثامنة

يسرى العمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بشهر واحد م

تحريرا بالقاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدى

وزارة الداخلية

قرار - بشأن الترخيص لمجلس على المطرية بإنشاء صندوق توفير لمستخدميه (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٠٨ بإنشاء مجلس على ٢٠ نوفمبر
المطرية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بالتصريح
لوزارة الداخلية بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية إذ يظهر مبرر
لإنشاء هذه الصناديق لأجلهم ؛

وبالنظر لما طلبه مجلس على المطرية بجلسته المنعقدة في ٧ أكتوبر سنة ١٩١٥
بأن يصرح له بإيجاد صندوق توفير لمستخدميه ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

رُخص لمجلس على المطرية بإنشاء صندوق توفير لأجل مستخدميه .

المادة الثانية

تطبق فيما يتعلق بصندوق توفير مستخدمى مجلس على المطرية أحكام القرار
الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ .

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريراً بمصر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣١٠٤ .

مجلس المنصورة البلدى

قرار - بشأن شروط الدخول فى سلخانة المنصورة (*)

رئيس مجلس بلدى المنصورة

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٢ المختص بالسلخانات
سنة ١٩١٥ ولحوم الجزارة ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى الرقم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٥ والمصدق
عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوأت :

المادة الأولى

يجب على جميع الأشخاص الذين لهم أشغال بسلخانة المنصورة أن يحملوا
علامة "نمرة" على الذراع الأيسر ويكونون حائزين لرخصة دخول موقعا عليها
من مفتش بيطرى السلخانة .

المادة الثانية

ألوان العلامات هى كما يأتى :

- (١) علامات الجزارين لونها أسمر .
- (٢) الكرشاتية لونها أسمر وأزرق .
- (٣) بائى الجلود لونها أسمر وأصفر .
- (٤) العربية لونها أسمر وأخضر .

ويصير الحصول على هذه العلامات من مفتش بيطرى السلخانة بعد دفع
ستين مليا عن كل علامة .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣١٠٥ .

المادة الثالثة

يُذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها .

المادة الرابعة

لا يجوز دخول بائعي الجلود والعريجية وعربات نقل الخوم وغيرها الى السلخانة إلا بعد انتهاء الكشف على الخوم .

المادة الخامسة

على كل من يريد الدخول في السلخانة خلاف الأشخاص المتوّه عنهم قبل أن يحصل أولاً على تصريح بذلك من مفتش بيطرى السلخانة .

المادة السادسة

جميع العربات التي تدخل السلخانة لنقل الخوم أو خلافها يجب أن تكون مطابقة للشكل الذي تعتمد مصلحة الصحة العمومية وكل عربة لا تكون في حالة نظيفة تماماً لا تقبل في السلخانة .

المادة السابعة

كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار أو المادة ٢٥ من لائحة السلخانات يعاقب مرتكبها بسحب العلامة منه بمعرفة مفتش بيطرى السلخانة لمدة لا تتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

المادة الثامنة

يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

تحريراً بالمنصورة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٥

عن رئيس مجلس بلدى المنصورة

(ختم) : محمد غنيم

وزارة الداخلية

قرار - بحذف صنف البيض من الجدول المرفق مع القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٤ (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٤ الخاص
بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ؛
وبناء على المذكرة نمرة ٢٨٦ الواردة من رئاسة مجلس الوزراء الى الداخلية
بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما يأتي :

أولاً - يحذف صنف البيض من الجدول المرفق مع القانون نمرة ٦
لسنة ١٩١٤ .

ثانياً - على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله
على أثر نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريراً في ١٧ محرم سنة ١٣٣٤ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٥)

حسين رشدي

(*) للوائح المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣١٢٧ .

مديرية القليوبية

قرار - بإنشاء الزرائب بمديرية القليوبية (*)

مدير القليوبية

١٤ نولبر
سنة ١٩١٥

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلي ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

- ١ - ممنوع منعاً كلياً إحداث زرائب من الأخشاب أو الأحطاب أو البوص أو البناء في الأراضي الزراعية إلا بتصريح خاص من المديرية .
- ٢ - يجب على أصحاب الزرائب الموجودة الآن أن يخطرُوا المديرية عنها في ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القرار بالجريلة الرسمية .
- ٣ - كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشاً وفي حالة مخالفة أحكام المادة الأولى للقاضي أيضاً أن يأمر بإزالة الزريبة . وإذا تأخر المخالف عن إزالة الزريبة يصير أزالتها بالطرق الادارية على نفقة المخالف .
- ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريلة الرسمية بعشرة أيام م

بناها في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ (٦ محرم سنة ١٣٣٤)

محمود فهمي قطري

(*) الوفائق المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣١٢٨ .

وزارة الحفائية

قرار — بشأن إلغاء السنة الأولى من القسم الفرنسوى بمدرسة الحقوق السلطانية (*)

نحن وزير الحفائية

٣٠ نوفمبر ١٩١٥ بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ الفاضى بالحق بمدرسة الحقوق بوزارة الحفائية ؛

وبعد الاطلاع على الاعلان المنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩ يوليه سنة ١٩١٥ بشأن الدخول فى هذه المدرسة ؛

ونظرا لقلة عدد الطلبة الذين تقدموا للدخول فى السنة الأولى من القسم الفرنسوى ؛

وبعد أخذ رأى مجلس ادارة المدرسة ؛

قررنا ما يأتى :

مادة وحيدة

تلغى السنة الأولى من القسم الفرنسوى من مدرسة الحقوق ابتداء من السنة الدراسية ١٩١٥-١٩١٦ م

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ (٢٢ محرم سنة ١٣٣٤)

(ثروت)

(*) الوقائع المصرية فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣١٨٧ .

وزارة الحقانية

قرار — بشأن درجات سلوك طلبة مدرسة الحقوق السلطانية (*)

نحن وزير الحقانية

بعد الاطلاع على قانون مدرسة الحقوق السلطانية الصادر عليه قرارات وزارة المعارف في ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٨ و ٢٨ أبريل و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ؛
و بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ القاضي بالاقبال مدرسة الحقوق بوزارة الحقانية ؛
و بعد الاطلاع على محضر جلسة مجلس إدارة المدرسة المتعقد في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٥ المتضمن لاقتراحات تتعلق بدرجات السلوك ؛

قررنا ما يأتي :

المادة الأولى

يعطى ناظر المدرسة للطلاب في امتحان نصف السنة وآخر السنة درجات في السلوك نهايتها الكبرى ٢٠

ويضاف متوسط درجات السنة في السلوك الى مجموع درجات الامتحانات لترتيب التلاميذ في فرقهم حسب استحقاقهم .

المادة الثانية

اذا كان متوسط درجات السلوك أقل من ١٢ لا ينقل التلميذ الى فرقة أرقى من فرقته أولاً يعطى شهادة اللسانس .

وفضلاً عن ذلك فإن أمره يعرض على مجلس إدارة المدرسة ليقرر إبقائه بفرقةه للأعادة أو فصله من المدرسة .

(*) الوقائع المصرية في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣١٨٧ .

المادة الثالثة

لا يمنع تطبيق الأحكام السابقة من توقيع الأحكام التأديبية الأخرى المعمول بها .

المادة الرابعة

على ناظر المدرسة تنفيذ هذا القرار ما

تحريراً في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ (٢٢ محرم سنة ١٣٣٤)

(ثروت)

مديرية قنا

قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة بنندراسنا — المواقف (٣)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لائحة عربات الركوب بالأجرة ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محل بنندراسنا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هوآت :

١ — تخصص النقط الآتية لوقوف عربات الركوب بالأجرة بنندراسنا :

عدد العربات

٣ موقف بقرب المحطة الشرقية شمالي كوبرى ترعة المشروطات... ٣

٣ » » » الشريعة على بعد خمسة أمثا شرقا من الكشك ٣

٣ » » المحكة الشرعية بجوار عربانة القولى ... ٣

٣ » بالجهة الشرقية من البرية بجوار الدرازين ... ٣

٣ » بقرب الميدان الواقع جنوبي البلد بجوار منزل محمد عيسوى ٣

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٢

تحريرا بقنا فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ (٢٠ محرم سنة ١٣٣٤)

ابراهيم حليم

مديرية قنا

قرار بشأن الحارة ببندراسنا - المواقف (*)

مدير قنا

٢٨ نوفمبر ١٩١٥
بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٠٤ بشأن
مواقف وتعمير الحارة ببندراسنا .

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندراسنا بتاريخ ١٨ مايو
سنة ١٩١٥ .

قرر ما هوأت :

١ - تلغى مواقف الحارة ببندراسنا المهيئة بالمادة الثانية من قرار المديرية
الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٠٤ المشار اليه قبل وتستبدل
بالمواقف الآتية :

عدد المجر

- ٦ موقف بقرب المحطة الشرقية شمالى كوبرى ترمة المشروعات ...
- ٦ » » الغربية على بعد خمسة أمتر شرقا من الكشك
- ٦ » » المحكمة الشرعية بجوار عريضة الفولى ...
- ٦ » » بالجهة الشرقية للبرية بجوار الدرازين ...
- ٦ » » بقرب الميدان الواقع جنوبى البلد بجوار منزل محمد عيسوى

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

تحريرا بقنا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ (٢٠ محرم سنة ١٣٣٤)

ابراهيم حليم

مديرية القليوبية

قرار - بشأن الكراسة أو انراجها من الصناديق ببندر بنها (*)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من اللجنة الصحية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ ٩ ديسمبر
بناء على قرار الداخلية المؤرخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥ ؛

قرر ما هوأت :

أولاً - ممنوع منعاً باتاً إلا للأشخاص المعيّنين بمعرفة مجلس محلي ببندر بنها
أخذ الكراسة أو المصطلقات الأخرى الناتجة من كل من جميع طرقات
مدينة بنها وضواحيها أو انراج محتويات الصناديق أو العرابت
المعدة لوضع أو نقل تلك المواد .

ثانياً - كل مخالفة لذلك يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس
مدة لا تزيد عن أسبوع .

ثالثاً - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .

تحريراً في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٥

محمد فهمي قطري

(*) الوقائع المصرية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣٢٥٣ .

وزارة الداخلية

قرار - بشأن الترخيص لمجلس محلي دمياط بإنشاء صندوق توفير لمستخدميه (*)

وزير الداخلية

١٥ ديسمبر ١٩١٥
بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بإنشاء مجلس محلي دمياط ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بالتصريح لوزارة الداخلية بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية إذ تظهر هذه المجالس مبررا لإنشاء هذه الصناديق ؛

وبالنظر لما طلبه مجلس محلي دمياط بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩١٤ و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٥ بأن يصرح له بإيجاد صندوق توفير لمستخدميه ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

رخص لمجلس محلي دمياط بإنشاء صندوق توفير لأجل مستخدميه .

المادة الثانية

تطبق فيما يتعلق بصندوق توفير لمستخدمي مجلس محلي دمياط أحكام القرار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ .

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ وج ٣٣٦٣ .

وزارة الداخلية

قرار - بشأن إلغاء التصريح بإنشاء فيراندات في بعض شوارع بيور سعيد (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر الإداري الصادر من نظارة الأشغال بتاريخ ٣١ مايو ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٧٦ الخاص بالتصريح بإنشاء فيراندات في مدن بيور سعيد والاسماعيلية والسويس وبورتوفيق ؛

وعلى قرار قوميون على مدينة بيور سعيد رقم ٣ يولييه سنة ١٩١٥ الخاص بإلغاء التصريح بإنشاء فيراندات في بعض شوارع بها ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩١٥ ؛

قررنا ما هوأت :

أولاً - يلغى التصريح بإنشاء فيراندات بمدينة بيور سعيد في الشوارع التي يقل عرضها عن ١٥ متراً في المنطقة المحددة بالحروف ABCDE KLIFMO على الرسم المرفق بهذا وكذا إلغاء أنشائها في كامل شوارع المنطقة المحددة بالحروف GHIJ على الرسم السالف ذكره .

ثانياً - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

تحريراً بمصر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدي

(*) الواقع المصرية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ رجه ٣٣٦٤ .

وزارة الداخلية

قرار — بـسريان لائحة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع
بنـدر شـريـن "غـربية" (*)

وزير الداخلية

١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الافراد الطرق العمومية ؛

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصاً بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛

وعلى القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤
بشأن سريان اللائحة المذكورة على شارعى المحطة والسوق ببندر شرين (غربية) ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٣١ يوليه
سنة ١٩١٥ بـسريان اللائحة المذكورة على بعض شوارع أخرى بالبندر المذكور ؛

قررنا ما هوأت :

أولاً — تسرى أحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ باستعمال
الافراد الطرق العمومية على الشوارع المبينة بالكشف المرفق بهذا
القرار .

ثانياً — على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى
يجرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريراً بمصر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣٣٦٤ .

كشـف

بيان الشوارع الكائنة ببندو شرين (غربية) ومراد سريان لائحة استعمال الطرق العمومية عليها

- (١) الأربعة شوارع المحيطة بالمنتزه الكبير .
- (٢) الثلاثة شوارع المحيطة بحلقة الأقطان من الجهات البحرية والغربية والقبليـة .
- (٣) شارع المركب من ابتداء نهر النيل أمام منزل عبد العزيز عظيم الى أن ينتهي لشارع المحطة تجاه ملك حليم افندي جرجس .
- (٤) شارع البحر بطول سكن البندو .

وزارة الداخلية

قرار - بمرمان لائحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندرانجيم "جرجا" (٨)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ بخصوص لائحة التنظيم ؛

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الأشغال بتاريخ
٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بتتبع مصالح
التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الافراد للطرق العمومية ؛

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٥
على سرمان لائحتى التنظيم والطريق على بندرانجيم (جرجا) ؛

قررنا ما هوأت :

أولا - تسرى أحكام لائحة التنظيم على بندرانجيم (جرجا) .
ثانيا - تسرى أيضا على البندران المذكور أحكام لائحة الطريق الصادرة
بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا
الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

تحريرا بمصر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدى

وزارة الداخلية

قرار - بمرمان لائحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر البليتا (جرجا) (٣)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ ١٦ ديسمبر
بخصوص لائحة التنظيم ؛

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الأشغال
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بتتبع مصالح
التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢ نوفمبر
سنة ١٩١٥ على سرمان لائحتى التنظيم والطريق على بندر البليتا (جرجا) ؛

قررنا ما هوأت :

أولا - تسرى أحكام لائحة التنظيم على بندر البليتا (جرجا) ؛

ثانيا - تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام لائحة الطريق الصادرة
بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ ؛

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى
يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بمصر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدى

وزارة الداخلية

قرار - بمرئان لاثمحي التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندربيا "بني سويف" (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
بخصوص لائحة التنظيم ؛ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الأشغال بتاريخ
٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بتتبع مصالح
التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى يقتضاه
يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٥
على بمرئان لاثمحي التنظيم والطريق على بندربيا ؛

قررنا ما هوآت :

أولا - تسرى أحكام لائحة التنظيم على بندربيا .

ثانيا - تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام لائحة الطريق الصادرة
بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا
الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

تحريرا بمصر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ حسين رشدى

وزارة الداخلية

قرار - بتعديل دوائر الاختصاص الادارية بمديرية بنى سويف (٣)

وزير الداخلية

بعد الاتفاق مع وزارة المالية، وبعد أخذ رأى مجلس مديرية بنى سويف ؛ ١٨ ديتمبر
سنة ١٩١٥

قررها هآت :

١ - تفصل نواحى منشاة خلبوص والحرجة وغيط البحارى والحمام والمنصورة
وما يتبع هذه النواحى من المزب ونحوها عن مركز الواسطى وتلحق
بمركز بنى سويف .

٢ - على مدير بنى سويف تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله اعتبارا من
أول يناير سنة ١٩١٦ م

تحريرا فى ١١ صفر سنة ١٣٣٤ (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥)

حسين رشدى

(٣) الوقائع المصرية فى ٢٣ ديسبر سنة ١٩١٥ وجه ٣٣٦٥ .

وزارة المالية

قرار وزارى - بشأن قيمة ما يعفى من رسوم الرصيف على ماصدر فعلا
من القطن وبذرتة عن طريق بورسعيد والاسكندرية (*)

وزير المالية

٢٣ ديسمبر
سنة ١٩١٥ بعد الاطلاع على المادة ٤ من المرسوم الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٥
بشأن إمكان الاعفاء من رسوم الرصيف ؛

قررنا ما هو آت :

المادة الأولى

لانتفاع من الاعفاء المنصوص عليه فى الرسوم المشار اليه آنفا يجب على أصحاب
الشان فى ميعاد خمسة عشر يوما يتدئ منذ تاريخ نشر هذا القرار أن يقدموا
الى مصلحة الجمارك طلباتهم مرفقة بالمستندات اللازمة وبكشف بالأقطان
وبذرة القطن التى هى موضوع عقد كان لإبرامه قبل نشر المرسوم المشار اليه .
ويجب أن يوضح فى الكشف المذكور تاريخ العقد والكيفية المبيعة والبلاد المرسل
اليها واسم المشتري والتاريخ المحدد للتسليم .

المادة الثانية

يكون دائما مصلحة الجمارك الحلق فى مراجعة هذه الطلبات سواء بواسطة
حسابات أصحاب الشان أو بأية طريقة أخرى .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٥ وجه ٣٤١٢ .

المادة الثالثة

الأقطان والبذرة التي صدرت فعلا طبقا للأحكام والنصوص المذكورة قبل
تمتع وحدها بحق الاعفاء وقيمة هذا الاعفاء ١٢ في الألف للصادرات عن طريق
بور سعيد و ١٠ في الألف للصادرات عن طريق الاسكندرية م

القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٥

يوسف وهبة

مديرية الشرقية

قرار — بشأن مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر منيا القمح (*)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤
المعمل بالقرارين الصادرين في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١
بشأن عربات الركوب بالأجرة ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي ببندر منيا القمح الصادر بتاريخ ٢٨ يونيه
سنة ١٩١٥ ؛

قررهاوات :

- ١ — تخصص النقط الميمنة بعد لمواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر
منيا القمح :
عدد العربات
موقف أمام منزلقان السكة الحديد يتبدئ من كشك بائع
الماكولات لغاية باب مخزن ديموس ٣
موقف أمام حلقة القطن بشارع الألفي ٣
٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ٢٨ محرم سنة ١٣٣٤ (٦ ديسمبر سنة ١٩١٥)

على جمال الدين

مديرية الشرقية

قرار - بشأن موافق عربات النقل والصندوق بئندرميا القمح (٣)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩١ ٦ ديسمبر
المعدل بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيو سنة ١٩٠١ سنة ١٩١٥
بشأن عربات النقل والصندوق ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون على بئندرميا القمح الصادر بتاريخ ٢٨ يونيو
سنة ١٩١٥ ؛

قصر ما هوآت :

١ - تخصص النقطة المبينة بعدد لموقف عربات النقل والصندوق بئندر
ميا القمح :

عدد العربات
٨ موقف بشارع أبو هبل بجوار ملك متراكي أمام مخازن السكة الحديد

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في ٢٨ محرم سنة ١٣٣٤ (٦ ديسمبر سنة ١٩١٥)

على جمال الدين

وزارة المعارف العمومية

قرار - بشأن المصروفات المدرسية بمكتب الحسينية للبنات
(مكتب الست سامي ومكتب السيدة عائشة السطوحية) (*)

وزير المعارف العمومية

٢١ ديسمبر سنة ١٩١٥
بعد الاطلاع على المواد ٦ و ٢٨ و ٢٩ من قانون نظام المكاتب الصادر عليه
قرار الوزارة في ١٧ يونيو سنة ١٩٠٢ رقم ٩٠٢ ؛

وعلى ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ ؛

وعلى ما رآه مجلس المعارف الأعلى في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٥ ؛

وعلى ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ ؛

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

تكون المصروفات المدرسية الشهرية بمكتب الحسينية (مكتب الست سامي
ومكتب السيدة عائشة السطوحية) عن التلميذة التي تدفع مصروفات مائة مليم
في السنتين التحضيرية والأولى ومائة وخمسين مليمًا في السنتين الثانية والثالثة والرابعة .

المادة الثانية

تدفع المصروفات المدرسية مقدّما في بحر العشرة الأيام الأولى من كل شهر
وكل تلميذة لا تدفع المصروفات في الميعاد المقرّر تفصل من المكتب .

(*) الواقع المعربة في ٣ يناير سنة ١٩١٦ وجه ٢ من العدد الأول .

المادة الثالثة

يكون تحصيل المصروفات المدرسية المذكورة لحساب الحكومة و يمنح المعلمون والمعلمات مرتباً ثابتاً .

المادة الرابعة

يقبل بالمكتب المذكور تلميذات مجاناً بنسبة لا تتجاوز عشرة في المائة من مجموع عدد التلميذات اللاتي يدفعن المصروفات .

حكم مؤقت : فيما يختص بالتلميذات الموجودات الآن بالمكتب المذكور يجوز اجراء بعض استثناءات من الأحكام السابقة أثناء السنة الدراسية ١٩١٦ وذلك فيما يتعلق بفئة المصروفات المدرسية و بنسبة المجانيات بشرط أن توافق وزارة المعارف على اقتراح تقدمه ناظرة المكتب في هذا الشأن تبين فيه الأسباب .

المادة الخامسة

يعمل بمقتضى هذا القرار بصفة مؤقتة ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٦ م

تحريراً بالقاهرة في ١٤ صفر سنة ١٣٣٤ (٢١ ديسمبر سنة ١٩١٥)

على يكن

وزارة الحفانية

قرار - بتعديل في دائرتي اختصاص محكمتي الواسطى وبني سويف الجزئيتين (*)

نحن وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢
بتعديل بعض مواد الأمر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛
وعلى قرارى الحفانية الصادرين بتحديد دائرتي اختصاص محكمتي الواسطى
وبني سويف الجزئيتين ؛
وعلى قرار وزارة الحفانية الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ بتعديل
دوائر الاختصاص الادارية بمديرية بني سويف ؛

قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

إدخال نواحى: منشأة خلبوص والحرحة وغيظ البحارى والحمام والمنصورة وما يتبع
هذه النواحى من العزب ونحوها في دائرة اختصاص محكمة بني سويف الجزئية
بلا من محكمة الواسطى الجزئية .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٦ م

تحريرا في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ (٢٣ صفر سنة ١٣٣٤)

(ثروت)

(*) الواقع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩١٦ وجه ٣ من العدد .

Bibliotheca Alexandrina



0509575